قرة العين
بحديث الثقلين

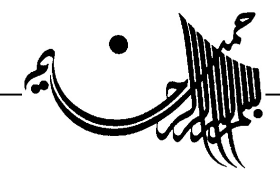
دراسة جديدة ميسرة عن حديث الثقلين

قرة العين
بحديث الثقلين

دراسة جديدة ميسَّرة عن حديث الثقلين

الطبعة الثانية
مَزيدَة ومُنقَّحَة

زكريا بركات درويش



الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه وصفوته من بريّته أجمعين سيِّدِنا ومولانا أبي القاسم محمَّد وآل بيته الطيِّبين الطَّاهرين المعصومين، وعلى صحابته الأخيار المُنتجَبين.

إطلالة

«وقـد ثبت في الصحيح أنّ رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم قال في خطبته بغدير خـُـمٍّ : إنّي تاركٌ فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي وإنهما لم يفترقا حتّى يَردا عَلَيَّ الحوض» .

الحافظ ابن كثيـر في تفسيـره :
(١٢٢/٤) دارالمعـرفة ـ بيروت .

***

«سمَّاهما ثقلين ؛ لأنّ الأخذ بهما والعمل بهما ثقيل ، ويقال لكلِّ خطير نفيس: ثَقَلٌ، فسمّاهُما ثقلين إعظامًا لقدرهما وتفخيمًا لشأنهما» .

ابن الأثيـر الجزرى في النهاية :
(١/ ٢١٦) ، المكتبة الاسلاميَّة .

***

* تمهيد

خلقَ الله تعالى الإنسان وزوَّدَهُ بما يستطيع من خلاله الوصول إلى كثير من حقائق الكون المحيط به ﴿**والله أَخْرَجَكُم منْ بُطُون أُمَّهَاتكُم لا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالأبْصَارَ وَالأفْئدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ**﴾[1].

ومع ذلك بقي الإنسان بحاجة إلى أن يأمن على نفسه من الضلال في مشواره باتِّجاه الحقيقة التي ينشدها؛ ولذلك أمدَّهُ الله تعالى بالمَدَد الغيبيِّ الذي لا يشوبه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فكان الوحيُ وكان الأنبياءُ والرُّسُل ﴿**كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحدَةً فَبَعَثَ اللهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِيْنَ وَمُنْذرِيْنَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيْمَا اخْتَلَفُوْا فِيْهِ...**﴾[2].

إلاَّ أنَّ الأنبياء والرسل لم يكونوا ليتواجدوا على مَرِّ الزمان، فكان لزامًا أن يخلفهم أُناسٌ آخرون يتوفَّرون على الجدارة التي تؤهِّلهم لممارسة مَهَامِّ الأنبياء والرسل بلا أدنى خلل في ذلك، ليمَثِّلوا بذلك وظائف النُّبوة بلا نبوة.. فكان الأوصياء الذين هم خلفاء الأنبياء، الخلفاء الذين كانوا جديرين بمقام الإمامة في ضوء صبرهم وتوفُّرهم على مرتبة اليقين بآيات الله تبارك وتعالى ﴿**وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوْسَى الْكتَابَ فَلا تَكُنْ في مرْيَة منْ لقَائه وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لبَني إسْرَائيْلَ * وَجَعَلْنَا منْهُمْ أَئمَّةً يَهْدُوْنَ بأَمْرنَا لَمَّا صَبَرُواْ وَكَانُوا بآيَاتنَا يُوْقنُونَ**﴾[3]. وهكذا لم تَخلُ الأرضُ يومًا من هؤلاء العظماء، سواءٌ كانوا أنبياء أو خلفاء للأنبياء؛ لتتجلَّى رحمةُ الله

(١) النحل: ٧٨.
(٢) البقرة: ٢١٣.
(٣) السجدة: ٢٣ ـ ٢٤.

تبارك وتعالى وليتجلَّى لُطْفُهُ بعباده بما يُؤمِّن لهم السعادة في الدنيا والآخرة على فرض انقيادهم لتعاليمهم السماوية وبما يتناسب مع مستوى هذا الانقياد.

والأمَّة الإسلاميَّة ليست بدعًا من الأمم، بل هي أُمَّةٌ تُظلِّلُها السُّنَنُ الكونية نفسُهَا الَّتي ظلَّلَتْ مِنْ قبلُ الأممَ جميعَها. فقد اغترفت هذه الأمة مُمَثَّلةً في جيلها الأوّل ما استطاعت وبتفاوت بين أفرادها من كوثر المعرفة والقِيَم، الكوثرِ الَّذي تفجَّر من النبوَّة الخاتمة، إلاَّ أنَّ مصدر هذا الإشعاع العظيم كان لا بُدَّ له من مفارقة دار الدنيا؛ ليترك أُمَّتَه غارقةً في ألم الفراق الذي لن تصاب بمثله إلى يوم القيامة. وكان لا بدَّ من خلفاء يقومونَ مقامَه الشريف، ويمارسون مَهامَّه التي من أهمِّها هداية الناس إلى نور المعرفة الإسلاميَّة، وتمثيل دور الأسوة في السلوك الأخلاقي بوجه خاص، والدفاع عن المنظومة الإسلاميَّة المعصومة في وجه تيار الشبهات والإشكاليات المتجدِّدَة على لسان المُغرضين. وإذا كان كليم الله موسى عليه السلام قد استطاع بالتوراة أن يُربِّيَ أولئك الصابرين الموقنين بآيات الله تعالى؛ والذين جعلهم الله تعالى أئمة يهدون بأمره، فلا ريب أنَّ رسالة خاتم الأنبياء صلى الله عليه وآله وسلم أجدرُ بأن تُثْمرَ هكذا شخصيَّات عظيمةً تكون بجعل الله تعالى هاديةً بأمره، وكذلك كان..

وكان مِن آيات عظمة هؤلاء الأئمَّة في الإسلام أَنِ ارتبطَتْ عِزَّةُ الدين وَمَنَعَتُه وعِصْمَتُه بوجودهم (**لا يزال هذا الدِّين عزيزاً مَنيعًا إلى اثني عشر خليفة... كلُّهم من قريش**)[(١)]. ومن أهمِّية مكانتهم اهتمَّ الشارع المُقدَّس ببيان عدَدِهم أيضًا كما في الحديث الشريف الذي ذكرناه، وكما رُوي بسند حسن عن مسروق، قال: كنَّا جلوسًا عند عبد الله بن مسعود وهو يُقرئنا القُرآن، فقال له رجلٌ: يا أبا عبد الرحمن هل سألتم رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم كم تملك هذه الأُمَّة من خليفة؟ فقال عبد الله بن مسعود: ما سألني عنها أحد منذ قدمت العراق قبلك. ثمَّ

---

(١) أخرجه مُسلمٌ في «كتاب الإمارة» من صحيحه: (٤/٦)، دار الفكر ـ بيروت.

قال: نعم؛ ولقد سألنا رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم، فقال: «**اثنا عشر كعدَّة نقباء بني إسرائيل**»[(١)].

ولم يترك النبيُّ الأكرم ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ الأمر عند بيان عددهم وأنَّهم من قريش فحسب، بل أزاح ضباب الحيرة ببيان أنَّهم من أهل البيت عليهم السلام، وذلك في حديث الثقلين الشريف الذي أحد ألفاظه المرويَّة بسند صحيح قولُهُ صلى الله عليه وآله وسلم: «**إنِّي تارك فيكم خليفتين: كتابَ الله عزَّ وجلَّ؛ حبلٌ ممدود ما بين السماء والأرض، أو ما بين السماء إلى الأرض، وعترتي أهلَ بيتي، وإنَّهما لَن يتفرَّقا حتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الحَوض**»[(٢)].

ومن ألفاظ هذا الحديث الشريف: «**قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلُّوا: كتابَ الله، سَبَبُهُ بيده، وسَبَبُهُ بأيديكم، وأهل بيتي**»[(٣)].

وبهذا يظهر أنَّ الشارع المقدَّس كان بصدد صياغة منظومة متكاملة مترابطة من النصوص قُرآنًا وسُنَّةً، في سبيل تكوين فكرة متكاملة عن الخلفاء الشرعيِّين للنبيِّ الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، وذلك ببيان خصائصهم وصفاتهم وعددهم

---

(١) غنيٌّ عن البيان أنَّ النبيَّ (ص) كان بصدد ذكر الخلفاء الشرعيين فحسب، وليس المقصود ذكر جميع من مَلَكَ الأمَّةَ من خلفاء شرعيين وغير شرعيين.

(٢) أخرجَهُ أحمد بن حنبل في «المسند»: (١٨١/٥ ـ ١٨٢، ١٨٩) عن زيد بن ثابت. وعنه الهيثمي في «مجمع الزوائد»: (١٦٣/٩) وقال: «رواه أحمد وإسناده جيد». وأورده الهيثمي في (١٧٠/١) وقال: «رواه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات». ومثله السمهودي في «جواهر العقدين»: ص ٢٣٦. وصرح الألباني بصحته في «صحيح الجامع الصغير»: (٤٨٢/١). وللحديث بهذا اللفظ مصادر أخرى ستأتي في هذا الكتاب.

(٣) أخرجه إسحاق بن راهويه في مُسنده كما في «المطالب العالية» لابن حجر العسقلاني: (٢٥٢/٤) برقم (٣٩٤٣) دار المعرفة ـ بيروت. وصححه الحافظ ابن حجر. وأورده الشريف السمهودي في «جواهر العقدين»: ص٢٣٨ عن مسند إسحاق بن راهويه، وقال السمهودي: «وهو سند جيد».

ونسبهم والبيت الذي ينتمون إليه وأسمائهم[١]. ومع أنَّ التيارات التي خالفت هذه المنظومةُ الإلهيَّةُ هواها، حاولت جاهدةً طمسَ معالم هذه الخلافة؛ فإنَّ كثيراً من النصوص وصلت إلى أيدينا بفضل الله تبارك وتعالى.

ومن أهمِّ هذه النصوص الواصلة: حديث الثقلين الشريف، الذي بإمكاننا التعرُّف على موقعه الأساس في منظومة أحاديث الإمامة بالنظر إلى الاستعراض آنف الذكر.

وإضافةً إلى كون هذا الحديث الشريف عنصراً مهمًّا في تكوين منظومة نصوص الإمامة والخلافة الحقَّة؛ هو ـ الحديث ـ يُقدِّم أيضًا بين يدي الأمَّة العاملَ الَّذي بإمكانها معه أن تضمن الهُدى وتأمن من الضلال.

ومِن هنا وقع الاهتمام بهذا الحديث من قبل علماء المسلمين سُنَّةً وشيعةً، وأُلِّفت فيه الكتب، ودوِّنت فيه الصحائف[٢].

إلاَّ أنَّ الحديث الشريف بعد أن تأكَّد حضوره بقوَّةٍ في الكتب الحديثيَّة والتفسيريَّة والعقائديَّة والأصوليَّة والفقهيَّة، بل وكتب السيرة والتاريخ والتراجم والمعاجم اللغوية[٣].. بعد هذا؛ برز أناسٌ سوَّلت لهم أنفسُهم أن يجابهوا السنَّة النبويَّة الشريفة، فوقفوا في وجه هذا الحديث العظيم بالغ الأهمِّيَّة من خلال عدّة طرُق:

---

(١) علمًا أنَّنا لم نستوعب في الاستعراض آنف الذكر إلاَّ شذرات منها، فأمَّا استقصاؤها فغير مُتيسِّر في هذه العجالة.

(٢) أمَّا الشيعة فلا داعي لأن نستشهد لهم فيما يرتبط بحديث هو واسطة العقد في احتجاجاتهم، ومستمسك الاقتدار في ثَباتهم وإثباتهم. وأمَّا إخوانهم السنَّة فدونك كتبهم الحديثية التي روته مِن طُرُق كثيرة بلغت حدَّ التواتُر، وسوف تطَّلع على قسم وافر منها في بحوث هذا الكتاب.

(٣) ولنا وقفةٌ في هذا الكتاب نستعرض فيها قائمةً بأسماء الكتب من مختلف الاختصاصات الإسلاميَّة مع تحديد المواضع التي ذكر فيها هذا الحديث النبوي الشريف.

١ ـ التكتُّم عليه بعدم ذكره على المنابر أو في المناهج الدراسية .
٢ ـ محاولة إثارة الشبهات فيما يرتبط بدلالته .
٣ ـ محاولة إثارة الشبهات فيما يرتبط بصحة إسناده .
٤ ـ محاولة رفضه من الأساس بدعوى أنَّ الحديث الصحيح هو قوله صلى الله عليه وآله وسلم : «**إنِّي تركت فيكم الثَّقلين كتاب الله وسنَّتي**» .

وقد كان لكلٍّ واحد من هذه الطرق رُوَّادٌ ، وربَّما تصدَّى البعض إلى تبنِّي أكثر من واحد منها أو جميعها .

والكتاب الماثل بين يديك ـ قارئي الفاضل ـ هو دفاعٌ عن السنَّة النَّبويَّة في وجه هذه المحاولات الشيطانية ، والَّتي من المُؤسف أنَّ مَن قام بها هم مجموعة من المنتسبين إلى العلم . ويمكننا القول بأنَّ هذه الفئة لا تُمَثِّل إخواننا من أهل السنَّة والجماعة ، بل تمثِّل تيَّار النَّصب والعداء لأهل البيت عليهم السلام . وإن كان يُحتمل أنَّ بعض هؤلاء المُجَابهين للحديث الشريف ينطلقون مِن واقع الجهل بمكانته في السنَّة النبويَّة الشريفة ، وعدم العلم بمدلوله الصحيح ، على أنَّ هذا القسم يُتوقَّع منه أن يتراجع عن موقفه بقراءة متأنِّية لبحوث هذا الكتاب الَّذي يهدف إلى تفنيد تلك المحاولات من خلال :

١ ـ إشهار هذا الحديث النبوي الشريف وإبلاغ ذوي الأفهام به ، مع تحديد جملة من مصادره الكثيرة في كتب ومصادر أهل السنَّة .
٢ ـ بيان دلالاته الصحيحة استناداً إلى مفاد ألفاظه الشريفة مع الاعتناء بكلمات وشروح علماء أهل السنَّة في هذا السِّياق .
٣ ـ بيان كونه مَرويًّا بأكثرَ مِن سند صحيح وفق معايير علم مصطلح الحديث لدى علماء أهل السنَّة مع الاستشهاد بكلماتهم في تصحيحه ، وبيان كونه قد بلغ مرتبة التَّواتر .

٤ ـ تفنيد الشبهات التي أثارها البعض حول سند الحديث أو دلالته .

٥ ـ دراسة حديث «كتاب الله وسنَّتي» في ضوء قواعد علم مصطلح الحديث ، وبيان كونه ضعيفًا ، بل واحتمال كونه موضوعًا مكذوبًا .

واللهَ أسأل أن يوفِّقني إلى ابتغاء الحقيقة والصواب ، وأن يرزق قارئي الكريم حُسْنَ التقبُّلِ والاستيعاب .

والله وليُّ التوفيق ، وهو السَّميع العليم .

***

القسم الأوَّل

حديث الثقلين بلفظ «كتاب الله وأهل بيتي»

وفيه فصول : ١ ـ فكرة عن ألفاظ الحديث .

٢ ـ الحديث في كتب أهل السنَّة .

٣ ـ صحَّة الحديث .

٤ ـ تواتر الحديث .

٥ ـ معنى ودلالة الحديث .

٦ ـ مع الشبهات المثارة .

الفصل الأوَّل

فكرةٌ عن ألفاظ الحديث

لقد ورد حديث الثقلين الشريف في عدَّة مَوَاطن بألفاظ متعدِّدة متقاربة، وربّما كان كثرة الرواة الذين اعتنوا بروايته أمرًا دخيلاً في اختلاف بعض ألفاظه، بأنْ يكون أحدُهم حفظ ما لم يحفظه الآخر، أو يكون بعضهم رواه مختصراً غيرَ تامٍّ. ونحن ـ إذْ نعقد هذا الفصل ـ بُغْيتُنا هيَ أن نمتلك تصوُّرًا مُتكاملاً عن الألفاظ الَّتي ورد بها هذا الحديث الشريف في كتب المسلمين؛ لنكون بذلك أكثرَ إحاطةً بموضوع بحثِنا، كما أنَّنا سنُمَهِّد بذلك لمبحث الدلالة الَّذي سَنَرِدُه بعد حين. وإليك جملة من ألفاظ هذا الحديث الشريف:

* **«يا أيها النَّاس! إنِّي تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلُّوا: كتابَ الله، وعترتي أهلَ بيتي»**[1].

* **«قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلُّوا: كتابَ الله، سَبَبُهُ بيده، وسَبَبُهُ بأيديكم، وأهل بيتي»**[2].

* **«إنِّي تاركٌ فيكم ما إن تمسَّكتم به لن تضلُّوا بعدي؛ أحدهما أعظم من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يفترقا حتَّى**

---

(١) أخرجه التِّرمذي في سُننه: (٣٢٧/٥) بسنده عن جابر بن عبدالله.

(٢) أخرجه إسحاق بن راهويه في مُسنده كما في «المطالب العالية» لابن حجر العسقلاني: (٢٥٢/٤) برقم (٣٩٤٣) دار المعرفة ـ بيروت. وهو عن عليٍّ عليه السلام.

يردا علَيَّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما»[١].

* «إنِّي تارك فيكم الثقلين: كتاب الله وأهل بيتي، وإنَّهما لن يتفرَّقا حتَّى يردا عليَّ الحوض»[٢].

* «إنِّي مقبوضٌ، وإنِّي قد تركت فيكم الثَّقلين: كتاب الله وأهل بيتي، وإنَّكم لن تضلُّوا بعدهما...»[٣].

* «إنِّي خلَّفت فيكم اثنين لن تضلُّوا بعدهما أبدًا: كتابَ الله ونسبي، ولن يتفرَّقا حتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الحوض»[٤].

* «إنِّي تارك فيكم خليفتين: كتابَ الله عزَّ وجلَّ، حبلٌ ممدود ما بين السماء والأرض، أو ما بين السماء إلى الأرض، وعترتي أهلَ بيتي، وإنَّهما لَن يتفَرَّقا حتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الحَوض»[٥].

* «إنِّي لكم فرطٌ، وإنَّكم واردون عَلَيَّ الحوضَ، عَرْضُهُ ما بين صنعاء إلى بصرى، فيه عدد الكواكب قُدحان الذَّهب والفضة، فانظروا كيف تخلفوني في الثَّقلين». فقام رجل فقال: يا رسول الله! وما الثَّقلان؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «الأكبر: كتاب الله، سببٌ طرفُه بيد الله وطرفه بأيديكم، فتمسَّكوا به لن تزالوا ولا تضلُّوا، والأصغر: عترتي، وإنَّهم لن يفترقا حتَّى يَرِدَا علَيَّ الحوض، وسألت لهما ذاك ربِّي، فلا تَقَدَّمُوهما فتهلكوا، ولا تعلِّموهما فإنَّهما أعلم منكم»[٦].

---

(١) أخرجَهُ التِّرمذي في «سُننه»: (٣٢٩/٥) بسنده عن زيد بن أرقم.
(٢) أخرجَهُ الحاكم في «المُستدرك»: (١٦٠/٣ ـ ١٦١) بسنده عن زيد ابن أرقم.
(٣) أخرجَهُ البزار في «مُسنده»: (٨٩/٣) بسنده عن الإمام علي عليه السلام.
(٤) أورده الهيثمي في «مجمع الزوائد»: (١٦٣/٩) عن البزار بسنده عن أبي هريرة.
(٥) أخرجَهُ أحمد بن حنبل في «المسند»: (١٨١/٥ـ١٨٢، ١٨٩) عن زيد ابن ثابت.
(٦) أخرجَهُ الطبراني في «المعجم الكبير»: (٦٦/٣) عن زيد بن أرقم.

* «أمّا بعد: ألا أيُّها الناس! فإنّما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربِّي فأُجيب، وأنا تارك فيكم ثقلين، أوَّلُهما: كتاب الله فيه الهدى والنُّور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به، فحثَّ على كتاب الله ورغَّبَ فيه، ثمَّ قال: وأهلَ بيتي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ في أهل بيتي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ في أهل بيتي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ في أهل بيتي»[1].

* «إنِّي تاركٌ فيكم الثَّقلين: كتاب الله وعترتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما»[2].

* «إنِّي قد تركت فيكم الثَّقلين أحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله تعالى وعترتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنَّهما لن يفترقا حتَّى يردا علي الحوض...»[3].

* «يا أيُّها النَّاس؛ إنِّي تاركٌ فيكم أمرين لن تضلُّوا إنِ اتَّبعتموهما: كتاب الله وأهل بيتي عترتي...»[4].

هذا فيما يرتبط بألفاظ الحديث الشريف. وهنا ملاحظتان نسجِّلُهما فيما يلي:

الملاحظة الأولى: يُستفاد من المصادر التي روت الحديث أنَّ هناك اقترانًا بين حديث الثقلين وحديث الغدير[5]، وذلك باعتبار أنَّ من المواطن التي قيل

---

(١) أخرجَهُ مسلم في «الصحيح»: (١٨٧٣/٤، ١٨٧٤)، وأحمد بن حنبل في «المسند»: (٣٦٦/٤)، والرواية فيهما عن زيد بن أرقم.

(٢) أخرجه الشجري في «كتاب الأمالي»: (١٤٩/١)، عالم الكتب ـ بيروت، ومكتبة المتنبي ـ القاهرة. والرواية عن زيد بن أرقم.

(٣) أخرجه الحاكم في «المستدرك»: (١١٨/٣)، والرواية عن زيد بن أرقم.

(٤) أخرجه الحاكم في «المستدرك»: (١١٨/٣)، والرواية عن زيد بن أرقم.

(٥) هو قوله صلى الله عليه وآله وسلم لعليٍّ عليه السلام: «مَن كنت مولاه فهذا مولاه، اللَّهمَّ والِ مَنْ والاه وعادِ مَن عاداه، وأحبَّ من أحبه، وأبغض من يبغضه، وانصُر من نصره، واخذُل من خذله». أورده بهذا اللفظ نور الدين الهيثمي في «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد»: (١٠٥/٩) وقال: «رواه البزار ورجاله رجال الصحيح غير فطر بن خليفة وهو ثقة».

فيها حديث الثقلين خطبةَ غدير خمٍّ. وهذا الاقتران يختزن دلالةً مهمَّةً سنقف عندها بورودنا بحثَ الدلالة إن شاء الله تعالى.

الملاحظـة الثانية: أنَّ في بعض الروايات وردت زيادة ذات أهمية وهي قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «... فلا تقدّموهما فتهلكوا، ولا تُعَلِّمُوهُما فإنَّهما أعلم منكم»[1]. وهي زيادة ذات أثر في مبحث الدلالة كما سنعرف في الفصل الخامس إن شاء الله تعالى.

***

(١) المعجم الكبير للطبراني: (٦٦/٣) و(١٦٦/٥)، و«مجمع الزوائد» للهيثمي: (١٦٤/٩)، وابن عقدة في «الموالاة» كما حكى السمهودي في «جوهر العقدين»: (٢٣٧ ـ ٢٣٨).

الفصل الثاني

الحديث في كتب أهل السنَّة

إليك ـ قارئي الكريم ـ قائمةً تمثِّلُ جزءاً من المصادر الحديثيَّة والتفسيريَّة والفقهيَّة وغيرها لحديث الثَّقلين الشريف في كتب أهل السنَّة، وذلك بترتيبها على سنة وفاة المؤلِّفين:

١ ـ الطبقات الكبرى لابن سعد (ت ٢٣٠ هـ): (١٩٤/٢) دار بيروت ـ بيروت.

٢ ـ مسند ابن الجعد (ت ٢٣٠ هـ): (ص٣٩٧) مؤسَّسة نادر ـ بيروت.

٣ ـ مصنَّف ابن أبي شيبة (ت ٢٣٥ هـ): (٣٠٩/٦) مكتبة الرشد ـ الرياض.

٤ ـ مسند أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ): (١٤/٣، ١٧، ٢٦، ٥٩) و(٣٦٦/٤ ـ ٣٦٧) و(١٨١/٥ ـ ١٨٢، ١٨٩ ـ ١٩٠) دار صادر ـ بيروت.

٥ ـ فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ): (٥٨٥/٢، ٦٠٣، ٧٧٩) مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

٦ ـ مسند عبد بن حُمَيد (ت ٢٤٩ هـ): (ص١٠٧، ١١٤) مكتبة السنَّة ـ القاهرة.

٧ ـ سنن الدارمي (ت ٢٥٥ هـ): (٤٣١/٢ ـ ٤٣٢) دار الفكر ـ بيروت.

٨ ـ صحيح مسلم (ت ٢٦١ هـ): (١٨٧٣/٤، ١٨٧٤) دار إحياء التُّراث العربي ـ بيروت.

٩ ـ الحوض والكوثر لبقي بن مُخلَّد (ت ٢٧٦ هـ): ص٨٨. مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنوَّرة.

١٠ ـ المعرفة والتَّاريخ للبسوي (ت ٢٧٧ هـ): (٥٣٦/١، ٥٣٧، ٥٣٨) مكتبة الدار ـ المدينة المنوَّرة.

١١ ـ سنن التِّرمذي (ت ٢٧٩ هـ) : (٣٢٧/٥ ـ ٣٢٨) دار الفكر ـ بيروت . وفي طبعة أخرى للدَّار نفسها : (٦٢١/٥ ، ٦٢٢) ، وفي طبعة دار الحديث : (٦٦٢/٥ ـ ٦٦٣) . وفي مُحقَّقة الدكتور بشَّار عوّاد معروف : (١٢٤/٦ ، ١٢٥) .

١٢ ـ تاريخ اليعقوبي (ت ٢٨٤ هـ) : (١١١/٢ ، ١١٢) دار صادر ـ بيروت .

١٣ ـ السنَّة لابن أبي عاصم (ت ٢٨٧ هـ) : (٣٥١/٢ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣) المكتب الإسلامي ـ بيروت .

١٤ ـ مسند البزّار (ت ٢٩٢ هـ) : (٨٩/٣) مؤسَّسة علوم القرآن ـ بيروت .

١٥ ـ السُّنن الكبرى للنسائي (ت ٣٠٣هـ) : (٤٥/٥ ، ٥١ ، ١٣٠) دار الكتب العلميَّة ـ بيروت .

١٦ ـ خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرَّم الله وجهه للنَّسائي (ت ٣٠٣هـ) : ص٨٥، دار الكتاب العربي ـ بيروت . وفي ص ٧١ ـ ٧٢ من طبعة المكتبة العصريَّة ـ بيروت .

١٧ ـ فضائل الصحابة للنَّسائي (ت ٣٠٣ هـ) : (ص١٥ ، ٢٢) دار الكتب العلميَّة ـ بيروت .

١٨ ـ مسند أبي يعلى (ت ٣٠٧ هـ) : (٢٩٧/٢ ـ ٢٩٨ ، ٣٠٣ ، ٣٧٦) دار المأمون للتراث ـ دمشق .

١٩ ـ الذريَّة الطاهرة للدولابي (ت ٣١٠ هـ) : ص ١٢١ . الدار السلفية ـ الكويت .

٢٠ ـ صحيح ابن خزيمة (ت ٣١١ هـ) : (٦٢/٤ ـ٦٣) المكتب الإسلامي ـ بيروت .

٢١ ـ نوادر الأصول للحكيم التِّرمذي (كان حيًّا سنة ٣١٨هـ) : (٢٥٩/١) دار الجيل ـ بيروت .

٢٢ ـ المعجم الصغير للطبراني (ت ٣٦٠ هـ) : (٢٢٦/١ ، ٢٣٢) المكتب الإسلامي ـ بيروت .

٢٣ ـ المعجم الأوسط للطبراني (ت ٣٦٠ هـ) : (٣٧٤/٣) ، (٣٣/٤) دار الحرمين ـ القاهرة .

٢٤ ـ المعجم الكبير للطَّبراني (ت ٣٦٠ هـ) : (٦٥/٣، ٦٦، ٦٧ ، ١٨٠ ـ ١٨١) ، (٥/ ١٥٣ ـ ١٥٤، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٩ ـ ١٧٠، ١٨٢ ـ ١٨٣، ١٨٦) دار إحياء التُّراث العربي ـ بيروت .
٢٥ ـ جزء أبي طاهر (ت ٣٦٧ هـ) لأبي الحسن الدارقطني : ص٥٠، دار الخلفاء ـ الكويت .
٢٦ ـ العلل الواردة في الأحاديث النَّبويَّة للدارقطني (ت ٣٨٥ هـ) : (٢٣٦/٦) دار طيبة ـ الرياض .
٢٧ ـ المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ) : (١١٨/٣ ، ١٦٠ ـ ١٦١) دار الكتب العلميَّة ـ بيروت .
٢٨ ـ آداب الصحبة للسلمي (ت ٤١٢ هـ) : ص١١٨ ، دار الصحابة ـ مصر .
٢٩ ـ اعتقاد أهل السنَّة لِلَّالالكائي (ت ٤١٨ هـ) : (٧٩/١ ، ٨١) دار طيبة ـ الرياض .
٣٠ ـ تفسير الثعلبي (ت ٤٢٧ هـ) : (١٦٣/٣) ، (١٨٦/٩) دار إحياء التُّراث العربي ـ بيروت .
٣١ ـ حلية الأولياء للإصبهاني (ت ٤٣٠ هـ) : (٣٥٥/١) دار الكتاب العربي ـ بيروت .
٣٢ ـ الإحكام لابن حزم (ت ٤٥٦ هـ) : (٧٤/١)، (٨٣٤/٦) مطبعة العاصمة ـ بيروت .
٣٣ ـ سنن البيهقي (ت ٤٥٨ هـ) : (١٤٨/٢) ، (٣٠/٧ ، ٣١) ، (١١٣/١٠ ـ ١١٤) دار المعرفة ـ بيروت .
٣٤ ـ الاعتقاد للبيهقي (ت ٤٥٨ هـ) : ص٣٢٥، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت .
٣٥ ـ المبسوط لشمس الدين السرخسي (ت ٤٨٣ هـ) : (٦٩/١٦) دار المعرفة ـ بيروت .
٣٦ ـ أصول السرخسي (ت ٤٨٣ هـ) : (٣١٤/١) دار الكتب العلميَّة ـ بيروت .
٣٧ ـ تفسير السمعاني (ت ٤٨٩ هـ) : (٣٢٩/٥) دار الوطن ـ الرياض .
٣٨ ـ الفردوس بمأثور الخطاب للديلمي (ت ٥٠٩ هـ) : (٦٦/١ ـ ٦٧) دار الكتب العلميَّة ـ بيروت .

٣٩ ـ تفسير البغوي (ت ٥١٦ هـ) : (٣٣٢/١) ، (١٢٥/٤ ، ٢٧١) دار المعرفة ـ بيروت .
٤٠ ـ مصابيح السنَّة للبغوي (ت ٥١٦ هـ) : (١٨٥/٤) دار المعرفة ـ بيروت .
٤١ ـ شرح السنَّة للبغوي (ت ٥١٦ هـ) : (٨٨/٨، ٨٩) دار الفكر ـ بيروت .
٤٢ ـ الشفا بتعريف حقوق المصطفى (ص) للقاضي عياض (ت ٥٤٤ هـ) : (٤٧/٢) دار الفكر ـ بيروت .
٤٣ ـ تفسير ابن عطيَّة الأندلسي (ت ٥٤٦ هـ) : (٣٦/١)، (٢٣٠/٥) دار الكتب العلميَّة ـ بيروت .
٤٤ ـ المناقب للموفق بن أحمد الخوارزمي (ت ٥٦٨ هـ) : ص١٥٤، برقم (١٨٢) مؤسسة النشر الإسلامي . وفي ص٩٣ من طبعة نينوى الحديثة .
٤٥ ـ تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر (ت ٥٧١ هـ) : (٢٥٨/١٩) ، (١٩/٤١) ، (٢١٦/٤٢ ، ٢١٩) ، (٩٢/٥٤) ، (٢٤٠/٦٩) دار الفكر ـ بيروت .
٤٦ ـ جامع الأصول لابن الأثير الجزري (ت ٦٠٦ هـ) : (٢٠٠/١) دار الكتب العلميَّة ـ بيروت .
٤٧ ـ تفسير الفخر الرازي (ت ٦٠٦ هـ) : (٣١١/٨) دار إحياء التُّراث العربي ـ بيروت .
٤٨ ـ التدوين في أخبار قزوين لعبد الكريم الرافعي القزويني (ت ٦٢٣ هـ) : (٢/ ٢٦٦) دار الكتب العلميَّة ـ بيروت .
٤٩ ـ أُسْد الغابة لابن الأثير (ت ٦٣٠ هـ) : (١٢/٢) جمعيَّة المعارف .
٥٠ ـ تذكرة الخواص لسبط ابن الجوزي (ت ٦٥٤ هـ) : ص٢٧٢، دار الكتب العلميَّة ـ بيروت .
٥١ ـ رياض الصالحين للنووي (ت ٦٧٦ هـ) : ص٢١١، ٣٥٧ـ ٣٥٨ . دار الفكر المعاصر ـ بيروت .
٥٢ ـ ذخائر العقبى للطَّبري (ت ٦٩٤ هـ) : ص١٦ . دار المعرفة ـ بيروت .

٥٣ ـ لسان العرب لابن منظور (ت ٧١١ هـ) : (١١٤/٢) دار إحياء التُّراث العربي ـ بيروت .

٥٤ ـ فرائد السِّمطَين للجويني (ت ٧٣٠هـ) : (١٤٢/٢ـ١٤٣، ٢٥٠) مؤسَّسة المحمودي ـ بيروت .

٥٥ ـ سير أعلام النبلاء للذهبي (٧٤٨ هـ) : (٣٦٥/٩) مؤسَّسة الرسالة ـ بيروت .

٥٦ ـ تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (٧٥٤ هـ) : (١١٧/١)، (١٩٢/٨) دار الكتب العلميَّة ـ بيروت .

٥٧ ـ تفسير ابن كثير (ت ٧٧٤ هـ) : (٤٩٤/٣) ، (١٢٢/٤ ـ ١٢٣) دار المعرفة ـ بيروت .

٥٨ ـ البداية والنهاية لابن كثير (ت ٧٧٤ هـ) : (٢٢٨/٥) دار إحياء التُّراث العربي ـ بيروت .

٥٩ ـ شرح المقاصد للتفتازاني (ت ٧٩١ هـ) : (٣٠٣/٢) دار المعارف النُّعمانيَّة ـ باكستان .

٦٠ ـ شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (٧٩٢ هـ) : ص٥٥٣، المكتب الإسلامي ـ بيروت .

٦١ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي (ت ٨٠٧ هـ) : (١٧٠/١) و(١٦٢/٩، ١٦٣، ١٦٤ ـ ١٦٥) ، (٣٦٣/١٠) دار الكتب العلميَّة ـ بيروت .

٦٢ ـ القاموس المحيط للفيروزآبادي (ت ٨١٧ هـ) : (٤٦٨/٣) دار الكتب العلميَّة ـ بيروت .

٦٣ ـ إتحاف الخيرة المهرة للبوصيري (ت ٨٤٠ هـ) : (٢٧٩/٩) برقم (٨٩٧٤) مكتبة الرشد ـ الرياض .

٦٤ ـ إمتاع الأسماع للمقريزي (ت ٨٤٥ هـ) : (٣٧٦/٥ ـ ٣٧٨) ، (١٣/٦ ـ ١٤) دار الكتب العلميَّة ـ بيروت .

٦٥ ـ المطالب العالية لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) : (٢٥٢/٤) برقم (٣٩٤٣) دار المعرفة ـ بيروت . وفي (٦٥/٤) برقم (٣٩٧٢) توزيع عباس أحمد الباز ـ مكة المكرمة .
٦٦ ـ تفسير الثعالبي (ت ٨٧٥ هـ) : (٣٣٢/٢) دار إحياء التُّراث العربي ـ بيروت .
٦٧ ـ استجلاب ارتقاء الغُرَف للسخاوي (ت ٩٠٢هـ) : (٣٣٦/١ ـ ٣٦٤) دار البشائر الإسلاميَّة ـ بيروت .
٦٨ ـ تفسير الدر المنثور للسيوطي (ت ٩١١ هـ) : (٢٨٥/٢) دار الفكر ـ بيروت .
٦٩ ـ الجامع الصغير للسيوطي (ت ٩١١ هـ) : (٤٠٢/١) دار الفكر ـ بيروت .
٧٠ ـ الخصائص الكبرى للسيوطي (ت ٩١١هـ) : (٤٦٦/٢) دار الكتب العلميَّة ـ بيروت .
٧١ ـ إحياء المَيْت بذكر فضائل أهل البيت للسيوطي (ت ٩١١ هـ) بحاشية كتاب الإتحاف من ص ١١٠ إلى ص١١٦ . وفي إحياء الميت من طبعة مستقلة في ص١٨، ٢٠، ٢٣، ٢٥ ط. دار المعارف ـ القاهرة .
٧٢ ـ مسند علي بن أبي طالب للسيوطي (ت ٩١١ هـ) : (١٩٢/١) المطبعة العزيزية ـ حيدر آباد .
٧٣ ـ جواهر العقدين للشريف السمهودي (ت ٩١١هـ) : ص٢٣٦، دار الكتب العلميَّة ـ بيروت .
٧٤ ـ سبُل الهدى والرشاد للصالحي الشامي (ت ٩٤٢هـ) : (٦/١١، ٤٤٤)، (١٢/ ٢٣٢) دار الكتب العلميَّة ـ بيروت .
٧٥ ـ شرح الهمزيَّة لابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٣ هـ) : ص٢٢٦، المطبعة البهيَّة المصريَّة ١٣٠٩ هـ .
٧٦ ـ الصواعق المحرقة لابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٣ هـ) : ص٦٧، بتحقيق عبد الوهَّاب عبد اللَّطيف . وفي ص٤٤٠ من ط. مؤسسة الرسالة ـ بيروت .
٧٧ ـ العُهود المُحمَّديَّة للشَّعراني (ت ٩٧٣هـ) : ص٦٣٥، مصطبى البابي الحلبي ـ مصر .

٧٨ ـ كنز العمال للمُتَّقي الهندي (٩٧٥ هـ) : (١٧٢/١، ١٧٣، ١٧٨، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ٣٧٩، ٣٨١، ٣٨٤)، (٢٨٩/٥ ـ ٢٩٠)، (١٠٤/١٣، ٦٤١)، (١٤/ ٤٣٥) مؤسَّسة الرسالة ـ بيروت.

٧٩ ـ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للمُلاَّ علي القاري (ت ١٠١٤ هـ) : (٥٣٠/١٠) دار الفكر ـ بيروت.

٨٠ ـ السيرة الحلبية لعلي بن إبراهيم الحلبي (ت ١٠٤٤ هـ) : (٢٧٤/٣) دار إحياء التُّراث العربي ـ بيروت.

٨١ ـ طُرُز الوفا لأحمد بن زين العابدين المصري الشافعي (ت ١٠٤٨ هـ) : ص١٩٤ ـ ١٩٥، دار الكتاب الإسلامي.

٨٢ ـ الإتحاف بحب الأشراف للشبراوي (ت ١١٧٢ هـ) : ص٦. مصطفى البابي الحلبي ـ مصر.

٨٣ ـ تاج العروس للزبيدي (ت ١٢٠٥ هـ) : (٨٥/١٤) دار الفكر ـ بيروت.

٨٤ ـ أصول الإيمان لمُحمَّد بن عبد الوهاب (ت ١٢٠٦ هـ) : ص١٠٩.

٨٥ ـ إسعاف الراغبين لمحمَّد بن علي الصبَّان (ت ١٢٠٦ هـ) بهامش نور الأبصار : ص١١٩، دار الفكر ـ بيروت.

٨٦ ـ نيل الأوطار للشوكاني (ت ١٢٥٥ هـ) : (٣٢٨/٢) دار الجيل ـ بيروت.

٨٧ ـ تفسير الآلوسي (ت ١٢٧٠ هـ) : (١٥٦/٣)، (١٨/٤)، (١٩٤/٦)، (١٦/٢٢، ١٩٥)، (١١٢/٢٧).

٨٨ ـ السيرة النبويَّة للعلاَّمة أحمد زيني دحلان (ت ١٣٠٤ هـ) بهامش كتاب السيرة الحلبيَّة : (٣٣٠/٣، ٣٣١).

٨٩ ـ قطف الثَّمر للقنُّوجي (ت ١٣٠٧ هـ) : ص١٤٧، عالم الكتب ـ بيروت.

٩٠ ـ الأنوار المحمُديَّة من المواهب اللَّدنِّية للنَّبهاني (ت ١٣٥٠ هـ) : ص٤٣٥، دار إحياء التُّراث ـ بيروت.

٩١ ـ معارج القبول لحافظ بن أحمد الحكمي (ت ١٣٧٧ هـ) : (١١٩٩/٣) دار ابن القيِّم ـ الدمام.

٩٢ ـ التارج الجامع للأصول للشَّيخ ناصف (بعد ١٣٧١ هـ) : (٤٧/١) ، (٣٤٨/٣ ـ ٣٤٩) دار إحياء التُّراث العربي ـ بيروت .
٩٣ ـ سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني (ت ١٤٢٠ هـ) : (٣٥٦/٤) وما بعدها ، المكتب الإسلامي ـ بيروت .
٩٤ ـ صحيح الجامع الصغير وزيادته للألباني (ت ١٤٢٠ هـ) : (٤٨٢/١) مكتب المعارف .
٩٥ ـ الأنوار الباهرة لأبي الفتوح التَّليدي : ص١٤ ـ ١٥ ، دار ابن حزم ـ بيروت .
٩٦ ـ تهذيب جامع الإمام أبي عيسى التِّرمذي لأبي الفتوح التَّليدي : (٥٣١/٣ ـ ٥٣٢) دار المعرفة ـ بيروت .
٩٧ ـ الصحيح المسند من فضائل الصحابة للعَدْوي : ص٢٤٨ ، دار ابن عفَّان .
٩٨ ـ صحيح شرح العقيدة الطحاوية للسقَّاف : ص٦٥٣ ـ ٦٥٤ ، دار الإمام النووي ـ عمَّان .
٩٩ ـ صحيح صفة صلاة النَّبيِّ للسقَّاف ، دار الإمام النووي ـ عمَّان . يتضمَّن آخر الكتاب بحثًا مفصَّلاً في تصحيح حديث الثقلين بلفظ «أهل بيتي» وتضعيف الوارد بلفظ «وسنَّتي» .
١٠٠ ـ الزهرة العطرة في حديث العترة لأبي منذر الشافعي ، وهو رسالة في تحقيق حديث الثقلين وإثبات تواتره . دار الفقيه للنشر والتوزيع .

***

تلك كانت قائمة بمائة كتاب في إطار مذهب أهل السنَّة . وقد حرصت على أن تبلغ مائةً ليكون ذلك من نفسه دليلاً على مكانة هذا الحديث الشريف في الموروث الروائي السنِّي . وإنَّه لمن دواعي الأسف أن يكون حديثٌ بهذا الحجم من الحضور في كتب المسلمين ، ثمَّ يكون كثيرٌ منهم غيرَ مُطَّلعين عليه .

الفصل الثالث

صحّة الحديث

لا ريب في أنَّ حديث الثَّقلين الشَّريف هو حديثٌ صحيحٌ، بل هو أحدُ أصحِّ الأحاديث النبويَّة الشريفة الواصلة إلينا، وهو الأمر الَّذي لا يدع مجالاً لاحتمال الضعف فيه. وبوسعنا أن نتناول موضوع التَّصحيح بصورة مستقلَّة ببيان أسانيد الحديث مع تقييم الرجال الواقعين فيها، بالإضافة إلى الجهات الأخرى الدخيلة في التصحيح مما نُصَّ عليه في كتب الدراية؛ إلاَّ أنَّ هذا المنهج ليس بذي جدوى لعامَّة الناس، الَّذين قد لا يطمئنُّون للتَّصحيح الصادر من خارج إطار مرجعيَّاتهم الدينية، ورجالات المذاهب التي ينتمون إليها، ونظراً إلى ذلك ارتأيت أن أُعرضَ عن المنهج الاجتهادي في التَّصحيح، وأكتفيَ بذكر علماء أهل السنَّة الذين صحَّحُوا الحديث الشريف؛ ليكون ذلك أجدى في تحقيق الطَّمأنينة في أفئدة إخواننا من أهل السنَّة، هدانا الله وإيَّاهم إلى كلِّ خير. علمًا أنَّ ما نورده في القائمة التَّالية من أسماء لا ندَّعِي به تحقيقَ الاستقصاء التامِّ لأسماء الذين صحَّحوا الحديث، بل هي قائمةٌ في حدود اطِّلاع قليل الزاد، ولأهل التحقيق والتَّتبُّع أن يقفوا على المزيد. وإليك أسماء المُصحِّحين للحديث:

١ ـ مسلم (ت ٢٦١ هـ) صاحب الصحيح؛ إذْ أورده في صحيحه بعدّة طرق عن زيد بن أرقم في ذكر مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام[1].

---

(١) فقد رواه عن خمسة من شيوخه: زهير بن حرب، وشجاع بن مخلد، وإسحاق بن إبراهيم، وابن أبي شيبة، ومحمد بن بكار. وزهير وشجاع يرويانه عن إسماعيل، والثالث يرويه عن جرير، والرابع عن محمد بن فضيل، والخامس عن حسان بن إبراهيم، ثم يرويه إسماعيل وجرير وابن فضيل ثلاثتهم عن يحيى بن سعيد، في حين يرويه حسان عن سعيد بن مسروق، ↖

ولا يخفى أنَّ وجوده بطريقٍ واحدةٍ فيه يكفي لإثبات صحَّته؛ فكيف بعدّة طُرُق؟ فإنَّ جمهور علماء أهل السنَّة مُجمعون على صحَّة جميع ما في صحيح مسلم بلا أدنى تردُّد؛ وليس أدلَّ على ذلك ممَّا قاله الإمام مسلم نفسُه عن صحيحه، فإنَّنا نقرأ في «تدريب الراوي» للحافظ السيوطي ما نصُّه: «وقال مسلمٌ ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هاهنا، إنَّما وضعت ما أجمعوا عليه»[(١)]. فحديث الثقلين إذن ليس ممَّا هو صحيحٌ عند مسلم فحسب، بل هو مجمَعٌ عليه؛ ولذلك وضعه مسلمٌ في صحيحه.

وأهل التَّحقيق من علماء أهل السنَّة لا خلاف بينهم في صحَّة كلٍّ أحاديث صحيح البخاري وصحيح مسلم؛ فهذا الشيخ المحقِّق أحمد محمد شاكر يقول: «الحقُّ الذي لا مرية فيه عند أهل العلم بالحديث من المُحقِّقين، وممَّن اهتدى بهديهم وتبعهم على بصيرة من الأمر: أنَّ أحاديث الصحيحين صحيحةٌ كلُّها، ليس في واحد منها مَطعن أو ضعف»[(٢)].

فيكون حديث الثقلين حديثًا صحيحًا ليس فيه مطعن أو ضعف؛ وهذا هو الحقُّ الذي لا مرية فيه عند أهل العلم بالحديث من المُحقِّقين.

٢ ـ وصحَّحه ابنُ خزيمة (ت ٣١١ هـ) حيث أخرجه في صحيحه[(٣)].

٣ ـ وممَّن صحَّح الحديث الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ) في كتابه «المستدرك على الصحيحين» في أكثر من موضع على شرط البخاري ومسلم[(٤)].

ثمَّ يرويه يحيى وسعيد عن يزيد بن حيان عن زيد بن أرقم. فهذه طرق الإسناد إلى زيد ابن أرقم في «صحيح مسلم».

(١) تدريب الراوي: (٩٨/١). ويوجد تصريح مسلم المذكور في «الوقوف على الموقوف» لابن حجر العسقلاني: ٤٠، وقبلهما في «صيانة صحيح مسلم»: ٧٤.

(٢) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: حاشية ص٣٣.

(٣) صحيح ابن خزيمة: (٦٢/٤ـ ٦٣).

(٤) المستدرك على الصحيحين: (١١٨/٣، ١٦٠) برقم (٤٥٧٦) و(٤٥٧٧) و(٤٧١١).

٤ ـ وصرَّح بصحته الحافظ البغوي (ت ٥١٦ هـ)[١].

٥ ـ وصرَّح بصحته ابن تيمية الحراني (ت ٧٢٨ هـ)[٢].

٦ ـ وصحَّحه الحافظ الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) على شرط البخاري ومسلم في كتابه «تلخيص المستدرك»، كما نقل ذلك محقِّق المستدرك[٣]، وكما نقل عنه الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية»: (٢٢٨/٥ ـ ٢٢٩).

٧ ـ وصرَّح بصحَّته الحافظ ابن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ)[٤].

٨ ـ وصرَّح بجودة إسناده الحافظ نور الدين الهيثمي (ت ٨٠٧ هـ)[٥].

٩ ـ وصرَّح بصحَّته الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)[٦].

١٠ ـ وصرَّح بصحَّته الحافظ السيوطي (ت ٩١١ هـ)[٧].

١١ ـ وأورده الشريف السمهودي (ت ٩١١ هـ) عن أحمد وابن حميد، وقال: «بسند جيِّد»[٨]. وعن ابن راهويه وقال: «وهو سند جيِّد»[٩].

١٢ ـ وقال بصحَّته المحدِّث ابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٣ هـ)[١٠].

---

(١) شرح السنَّة للبغوي: (٨٨/٨).

(٢) منهاج السنَّة: (٥٦١/٣). وتجد تصحيحه أيضًا في «كتب ورسائل وفتاوى ابن تيميَّة في العقيدة»: (٤٨٧/٤).

(٣) المستدرك على الصحيحين: (١٦٠/٣) الحاشية.

(٤) تفسير القرآن العظيم: (١٢٢/٤) دار المعرفة ـ بيروت. وفي (١١٤/٤) دار الفكر ـ بيروت.

(٥) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي: (١٦٣/٩).

(٦) المطالب العالية: (٢٥٢/٤) برقم (٣٩٤٣) دار المعرفة ـ بيروت. وفي (٦٥/٤) برقم (٣٩٧٢) توزيع عباس أحمد الباز ـ مكة المكرمة.

(٧) مسند علي بن أبي طالب: (١٩٢/١) برقم (٦٠٥).

(٨) جواهر العقدين: ٢٣٦.

(٩) المصدر نفسُه: ٢٣٨.

(١٠) الصواعق المحرقة: ٤٣٩، مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

١٣ ـ وصرَّح بصحَّته الشيخ أحمد البكري المصري (ت ١٠٤٨ هـ)[١].

١٤ ـ وصرَّح بصحته الحافظ الألباني (ت ١٤٢٠ هـ)[٢].

١٥ ـ وصرَّح بصحته الشيخ أبو إسحاق الحويني الأثري (معاصر) في حاشيته على كتاب «خصائص أمير المؤمنين»[٣].

١٦ـ وصرَّح بصحته الشيخ مصطفى العَدْوي (معاصر)[٤].

١٧ ـ وصرَّح بصحته الشيخ الداني منير آل زهوي (معاصر) في تعليقه على «خصائص أمير المؤمنين»[٥].

١٨ ـ وصرَّح بصحته السيِّد السقَّاف (معاصر)[٦].

١٩ ـ وصرَّح بصحته الشيخ أبو المنذر المصري الشافعي (معاصر)[٧].

٢٠ ـ وصرَّح بصحته الشيخ أبو الفتوح التليدي (معاصر)[٨].

***

وبهذا نكون قد عرفنا أنَّ حديث الثَّقلين الشريف صحيحٌ عند أساطين علماء أهل السنَّة. وإنَّنا نسجِّل ـ مرَّة ثانيةً ـ تعجُّبَنا إزاء بُعد كثير من المسلمين عن هذا الحديث الشريف، وندعو إلى ذكر هذا الحديث الصحيح على المنابر في الخطب

---

(١) طُرُز الوفا: ١٩٥، دار الكتاب الإسلامي.

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة: (٣٥٦/٤)، صحيح الجامع: (٤٨٢/١).

(٣) خصائص أمير المؤمنين للنسائي: حاشية ص٨٤، دار الكتاب العربي ـ بيروت.

(٤) الصحيح المسند من فضائل الصحابة: ٢٤٨.

(٥) خصائص أمير المؤمنين للنسائي: ٧٢، الحاشية (٧٩) المكتبة العصريَّة ـ بيروت.

(٦) صحيح شرح العقيدة الطحاوية: ٦٥٤. وانظر: كتاب «صحيح صفة صلاة النبي» (ص) له.

(٧) الزهرة العطرة في حديث العترة: ٤٧، ٥٢، ٥٥، ٥٩، ٦٢. وهو يصرِّح أيضًا بكونه متواترًا.

(٨) الأنوار الباهرة: ١٤ـ ١٥. وهو يصرِّح أيضًا بكونه متواترًا.

والمناسبات، وندعو إلى تسجيله ضمن مناهج التعليم في وطننا الإسلاميّ؛ ليأخذ هذا الحديث الشريف طريقه إلى وعي وثقافة الأمَّة الإسلاميَّة.

سؤال وجيه:

في البحوث المُقبلة سنعرف أنَّ الحديث من قسم المتواتر؛ ومن المعلوم أنَّ المتواتر لا يُبحث عن آحاد أسانيده لاستغنائه عن الصحَّة. فما جدوى تثبيتنا لصحَّة الإسناد بخصوص حديث مُتواتر؟

الجواب:

الثَّمرة من إثبات الصحَّة تتجلَّى في أمرين:

١ ـ أنَّ الأسانيد الصحيحة تُحقِّق التواتر بأسرع من غير الصحيحة؛ وذلك لأنَّ القيمة الاحتمالية التي يفيدها السند الصحيح أعلى من التي يفيدها السند غير الصحيح كما هو واضح. وبناءً عليه يسهل على الباحث أن يُذعن بتواتر الحديث الذي تكون جملة من أسانيده صحيحةً.

٢ ـ أنَّنا نحتمل ألاَّ يقبل أناسٌ بالتواتر؛ وعندها قد يتوهمون أنَّ الحديث لا يصلح للاحتجاج. في حين أنَّ إثبات صحَّته قبل تواتره يؤمِّن صلاحيَّة الحديث الشريف للاحتجاج عند فرض عدم تواتره، وذلك بالرجوع إلى صحَّته الثابتة سابقًا.

سؤال آخر:

لماذا لم يُخرج البخاري حديث الثقلين في صحيحه؟

الجواب:

قد يُراد من هذا السؤال الاعتراضُ على تصحيح حديث الثقلين باعتبار أنَّ البخاري لم يُخرجه في صحيحه ممَّا قد يُعَدُّ إعراضًا عنه؛ ليُستشَفَّ من ذلك كونه

لا يقول بصحَّته . وقد يُراد من هذا السؤال مجرَّد الاستفهام عن سبب عدم رواية البخاري للحديث في صحيحه .

ونحن نستطيع الإجابة عن هذا السؤال من خلال طرح احتمالين لا ثالث لهما : الاحتمال الأوّل أن يكون البخاري معتقداً بصحَّة الحديث ، والاحتمال الثَّاني أن يكون غير معتقد بصحَّته ، أي يقول بضعفه . وعلى كلٍّ من الاحتمالين نتكلَّم فيما يلي :

١ ـ فإن افترضنا أنَّ البخاري يعتقد بصحَّة الحديث نستطيع القول بأنَّ حديث الثَّقلين كغيره من الأحاديث الشريفة الَّتي صحَّ إسنادُها إلاَّ أنَّ البخاري لم يخرجها في صحيحه ؛ نظراً إلى كونه لم يقصد في كتابه ذكر جميع ما صحَّ إسنادُه . ويشهدُ لصحَّة هذا الوجه قول البخاري نفسه : «ما أدخلت في كتاب الجامع إلاَّ ما صحَّ ، وتَرَكْتُ من الصحاح مخافة الطول»(١) . وقول الحافظ ابن كثير : «ثمَّ إنَّ البخاري ومسلمًا لم يلتزما بإخراج جميع ما يُحكم بصحَّته من الأحاديث ، فإنَّهما قد صحَّحا أحاديث ليست في كتابيهما ، كما ينقل التِّرمذي وغيرُه عن البخاري تصحيحَ أحاديثَ ليست عنده ، بل في السنن وغيرها»(٢) .

ويشهد لذلك أيضًا أنَّ الحاكم النيسابوري ألَّف كتاب «المستدرك على الصحيحين» ليذكر فيه ما فات الشيخين (البخاري ومسلمًا) ذكرُه من الصِّحاح(٣) .

ويشهد لذلك أيضًا أنَّ الحافظ الذهبيَّ لخَّص «المُستدرك» ، فوافق الحاكم على تصحيح كثير من الأحاديث التي ليست في «الصَّحيحَين» .

---

(١) تدريب الراوي : (٩٨/١) .

(٢) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث : ٢٣ .

(٣) وبغضِّ النظر عن مدى ما حالف مشروعَهُ من نجاح أو إخفاق ، فإنَّ الكتاب نفسه ينمُّ عن فكرة عدم انحصار الصحيح في ما رواه الشيخان .

ويشهد لذلك أيضًا أنَّ الشيخ «مقبل بن هادي الوادعي» ألَّف كتاب «الصحيح المسند ممَّا ليس في الصحيحين»، وألَّف أيضًا كتاب «الجامع الصحيح ممَّا ليس في الصحيحين» في ستَّة مُجلَّدات.

ويشهد لذلك وجود الكثير من الأحاديث الصحيحة في غير الصحيحين ممَّا لم يخرجاه، وفي ذلك يقول الحافظ ابن كثير: «وكذلك يوجد في مسند الإمام أحمد من الأسانيد والمتون شيء كثير ممَّا يوازي كثيرًا من أحاديث مسلم، بل والبخاري أيضًا، وليست عندهما، ولا عند أحدهما، بل ولم يخرجه أحد من أصحاب الكتب الأربعة، وهم: أبو داود، والتِّرمذي، والنسائي، وابن ماجة. وكذلك يوجد في مُعجَمَي الطبراني الكبير والأوسط، ومسندَي أبي يعلى والبزَّار، وغير ذلك من المسانيد والمعاجم والفوائد والأجزاء: ما يتمكَّن المُتبحِّر في هذا الشأن من الحكم بصحَّة كثير منه»[1].

والقضية من واضحات علم مصطلح الحديث في مذهب أهل السنَّة.

فتبيَّن أنَّ الحديث الذي لم يروه البخاري ومسلم قد يكون صحيحًا، فكيف بالحديث الذي لم يروه أحدهما فحسب في حين رواه صاحبه، كما هو الحال في حديث الثقلين الشريف؛ إذ رواه مسلمٌ كما تبيَّن في قائمة المصادر وقائمة المُصحِّحين. أضف إلى ذلك التصحيحات التي جاءت عن العلماء الأعلام.

هذا على افتراض كون البخاري يقول بصحَّته.

٢ ـ وأمَّا إذا افترضنا كونه يعتقد بعدم صحَّته، فلا يضرُّ ذلك في صحَّة الحديث، لأنَّ عدم الاعتقاد بالصحَّة قد يكون لعدم الاطِّلاع على طريق صحيح للحديث، وعندئذٍ نقول: إنَّ مَن عَلم حُجَّةٌ على مَن لم يعلم، فمسلمٌ وغيره من أعلام المذهب السنِّي قد صحَّحُوا الحديث، وهذا يدلُّ على أنَّهم اطَّلعوا على سند أو أسانيد تسوِّغ

---

(١) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: ٢٥ ـ ٢٦.

تصحيحَه[1]. وقد يكون عدم الاعتقاد بالصحَّة منطلقًا من وجهة نظر عقديَّة، بأن يكون متن الحديث مُخالفًا لوجهة النظر الفكريَّة العقديَّة التي يحملها المحدِّث، فيتصوَّر أنَّ الحديث تمَّ وضعُه من قِبَل بعض المذاهب المنحرفة. وهذا الاحتمال هو الأكثر تأكُّدًا؛ نظرًا إلى ما سنذكره في فصل (مع الشبهات المثارة) حيث سنناقش دعوى البخاري كونَ الحديث مُنكرًا، وما أعجبها من دعوى!

***

(١) والنَّظرة التَّحقيقية تؤكِّد وجود عدّة أسانيد يمكن تصحيح الحديث في ضوئها، بل الحديث متواترٌ كما ستعرف قريبًا. ولا يوجد في الدنيا مُشكِّك في صحَّته ـ فيما أعلم ـ إلاَّ شرذمة قليلة سنذكرها في فصل (مع الشبهات المثارة) إن شاء الله تعالى، وهؤلاء قد اندرست اعتراضاتهم فلا ناصر لها ولا معين في الأحياء، وأمَّا جمهور أهل العلم فيصحِّحون الحديث، ومن يطالع الكتابات التي كتبت في مناقشة الشيعة الإماميَّة حول حديث الثقلين يرى بوضوح أنَّ أحدًا ـ ما عدا أولئك المُتوفَّين ـ لم يدَّعِ ضعف الحديث من أساسه.

الفصل الرابع

تواتر الحديث

التواتُر مرتبةٌ فوق الصحَّة ؛ إذ الصحيح قد يفيد العلم وقد لا يفيد[1]، في حين أنَّ المتواتر هو ما أفاد العلم، ولا يُسمَّى الحديث مُتواترًا حتَّى يكون كذلك.

وقد عُرِّف المتواتر بأنَّه: «ما بلغت رواتُه في الكثرة مبلغًا أحالت العادة على تواطئهم على الكذب، واستمر ذلك في جميع الطبقات حيث تتعدَّد فيكون أوّلُه كآخِره، ووسطه كطرفَيه. ولا ينحصر ذلك بعدد خاص»[2].

وعُرِّف أيضًا بأنَّه: «ما رواه جماعةٌ يستحيل في العادة أن يتواطؤوا على الكذب وأسندوه إلى شيء محسوس»[3].

وعُرِّف أيضًا بأنَّه: «ما نقله رواةٌ كثيرون لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم من أول الإسناد إلى آخره، فيحصل العلم الضروري بصدقهم، ويجب العمل

---

(١) فالحديث الصحيح مختلف في إفادته العلم من الأساس، باعتبار أنَّ الصحيح ينتمي إلى قسم الآحاد. فاختلف علماء أهل السنَّة في ذلك، فمِن قائل بأنَّ الحديث الصحيح يفيد العلم، ومِن قائل أنَّه لا يفيد العلم، وإنَّما يفيد العمل فحسب. انظر: كلام المُحقِّق أحمد محمد شاكر في «الباعث الحثيث»: حاشية (٢) ص٣٣. ثم إنَّ الحديث الصحيح على رأي من لا يراه مفيدًا للعلم؛ اختُلِف في كونه إذا احتفَّ بقرينة أو قرائن هل يفيد العلم أم لا؟ انظُر: نظم المتناثر للكتَّاني: ٢٦ ـ ٢٨. فهذا الخلاف هو الذي قصدت الإشارة إليه بالعبارة أعلاه.

(٢) شرح البداية في علم الدراية: ١٢ ـ ١٣.

(٣) مصطلح الحديث لابن عثيمين: ٨.

به من غير بحث عن رجاله . وهؤلاء الرواة الكثيرون لا دليل على حصر عددهم»[١] .

والحصيلة التي نخرج بها من هذه التعاريف المتفاوتة لفظًا المتقاربة مضمونًا، هي أنَّ التواتر يتحقَّق بإخبار رواةٍ متعدِّدين (كثيرين) ، بحيث تكون كثرتهم موجبة لحصول العلم واليقين بوقوع ما أخبروا به . وهناك اختلاف بين أهل العلم فيما يرتبط بتحديد عدد الرُّواة الذي يمكن أن يُحقِّق التواتر ، فمنهم من قال : أربعة[٢]، ومنهم من قال : عشرة[٣]، ومنهم من قال : اثنا عشر[٤]، ومنهم من قال أكثر من ذلك .

بيد أنَّ مُحقِّقي أهل العلم ذكروا عدم اشتراط عدد بعينه ، باعتبار عدم قيام دليل صحيح صريح على تحديدٍ معيَّن ، إضافة إلى أنَّ حصول العلم بإخبار الكثرة يرتبط بأمور أخرى دخيلة يمكن أن يتحقَّق بسببها العلم في عدد ما دون آخر بحسب طبيعتها وقوّتها لا بحسب مقدار العدد[٥].

ومن هنا اتَّفق محقِّقو العلماء على عدم اشتراط عدد بعينه .

وهو رأي أبي بكر الجصَّاص حيث يقول : «وليس لما يقع العلم به من الأخبار

---

(١) شرح ألفية السيوطي لأحمد محمد شاكر : ٣٧ .

(٢) كابن حزم الذي يقول في بعض بحوثه الفقهية : «فهؤلاء أربعة من الصحابة ، فهو نقل تواتر لا تحلُّ مخالفته» (المحلَّى : ١٣٥/٢) ، ويقول في موضع آخر : «فهذه آثار في غاية الصحَّة رواها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع صواحب...» إلى أن يقول : «وهذا نقل تواتر يوجب العلم» (المحلَّى : ٢١٣/٢) . لكن سيتَّضح قريبًا أنَّ ابن حزم ليس من أنصار تحديد عدد بعينه ، بل هو يحكم بالتواتر في أربعة أسانيد من باب اعتقاده بتحقُّق الكثرة الموجبة لحصول العلم بهذا العدد ، لا من باب كون هذا العدد ملاكًا في تحقُّق التواتر .

(٣) وقيل أنه اختيار الحافظ السيوطي الذي يقول في ألفيته : «بعشرةٍ ، وهو لديَّ أجودُ» .

(٤) ألفيَّة السيوطي : ٣٦ .

(٥) دروس في علم الأصول/الحلقة الثالثة (القسم الأوّل) : ١٣٨ ـ ١٣٩ .

عددٌ معلوم من المخبرين عندنا»[١]. وهو رأي ابن حزم الذي صرَّح به في «الإحكام»[٢]. وهو رأي أبي إسحاق الشيرازي في «اللُّمَع»[٣]. وهو رأي أبي بكر السرخسي في أصوله[٤]. وهو رأي الحافظ ابن حجر العسقلاني[٥]. وهو رأي الحافظ جلال الدين السيوطي في «تدريب الراوي»[٦]. وهو رأي الشيخ المحقِّق أحمد محمد شاكر الذي يقول: «وهؤلاء الرواة الكثيرون لا دليل على حصر عددهم»[٧]. وهو رأي الدكتور صبحي الصالح[٨].

تواتُر حديث الثقلين:

هناك طريقتان لدراسة تواتر الحديث الشريف. الطريقة الأولى هي استعراض أسماء الصحابة الرُّواة للحديث مع ذكر مصدر واحد على الأقلِّ لرواية كلِّ صحابي[٩]. والطريقة الثانية هي استعراض الأسانيد واحداً واحداً، مع تحديد الراوي في كلِّ طبقة. ولا شكَّ أنَّ الطريقة الثانية أكثر قيمةً في تحصيل معرفة علميَّة تفصيليَّة حول تحقُّق التواتر، إلاَّ أنَّها ـ في الوقت نفسه ـ لا تناسب الاختصار الذي نحرص عليه في بحوث هذا الكتاب؛ ولهذا سنسلك الطريقة الأولى، وهي طريقة علميَّة مُتَّبعة أيضًا بلا ريب. وسندعم النَّتيجة التي نصل إليها بهذه الطريقة من خلال

---

(١) الفصول في الأصول للجصاص: (٥٣/٣).
(٢) الإحكام في أصول الأحكام: (٩٥/١).
(٣) اللُّمع في أصول الفقه للشيرازي: ٢٠٩.
(٤) أصول السرخسي: (٢٩٤/١).
(٥) نقله عنه الدكتور صبحي الصالح في «علوم الحديث»: ١٤٨.
(٦) تدريب الراوي: (١٧٦/٢).
(٧) شرح ألفيَّة السيوطي لأحمد محمد شاكر: ٣٧.
(٨) علوم الحديث: ١٤٨.
(٩) وهي الطريقة التي أخذ بها السيوطي في «الأزهار المتناثرة»، والكتاني في «نظم المتناثر»، وإن كانا لا يعتنيان بذكر مصدر رواية الرواي.

الاستناد إلى تصريحات علماء أهل السنَّة أيضًا .

أسماء الصحابة الرواة لحديث الثقلين[1] :

١ ـ أبو ذر الغفاري . وروايته عند ابن عقدة في «الموالاة» كما حكاه عنه السخاوي في «استجلاب ارتقاء الغُرف» : (٣٥٩/١) .

٢ ـ أبو رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وروايته عند ابن عقدة في «الموالاة» كما حكاه عنه في «استجلاب ارتقاء الغُرف» : (٣٦٠/١) .

٣ ـ أبو سعيد الخدري . وروايته عند التِّرمذي في سننه : (٣٢٨/٥ ـ ٣٢٩) برقم (٣٨٧٦) .

٤ ـ أبو هريرة الدوسي . وروايته في مسند البزار كما حكاه عنه كلٌّ من الهيثمي في «مجمع الزوائد» : (١٦٣/٩) ، والسخاوي في «استجلاب ارتقاء الغُرف» : (٣٦٢/١) .

٥ ـ أمُّ المؤمنين أم سلمة . وروايتها عند ابن عقدة في «الموالاة» كما حكاه عنه في «استجلاب ارتقاء الغُرف» : (٣٦٣/١) .

٦ ـ أمُّ هانئ بنت أبي طالب . وروايتها عند ابن عقدة في «الموالاة» كما حكاه عنه في «استجلاب ارتقاء الغُرف» : (٣٦٣/١) .

٧ ـ جابر بن عبدالله الأنصاري . وروايته عند التِّرمذي في سننه : (٣٢٧/٥ ـ ٣٢٨) برقم (٣٨٧٤) .

٨ ـ جبير بن مطعم . وروايته في «مودّة القربى» للهمداني ، أوردها عنه في «ينابيع المودّة» : ٢٤٦ ط. إسلامبول ، وفي (٢٧٢/٢) من محقَّقة السيِّد الحسيني .

٩ ـ حذيفة بن أسيد الغفاري . وروايته عند الطبراني في «المعجم الكبير» : (١٨٠/٣)

(١) مرتَّبةً على حروف المعجم .

برقم (٣٠٥٣) .

١٠ ـ خزيمة بن ثابت الأنصاري، ومعه ١٦ صحابيًّا . والرواية عند ابن عقدة في «الموالاة» كما حكاه عنه السخاوي في «استجلاب ارتقاء الغُرف» : (٣٤٨/١)[1] .

١١ ـ زيد بن أرقم . وروايته عند مسلم في صحيحه (١٨٧٣/٤ ـ ١٨٧٤) .

١٢ ـ زيد بن ثابت الأنصاري . وروايته عند أحمد في مسنده : (١٨١/٥ ـ ١٨٢) .

١٣ ـ ضميرة بن أبي ضميرة الأسلمي . وروايته عند ابن عقدة في «الموالاة» كما حكاه عنه السخاوي في «استجلاب ارتقاء الغُرف» : (٣٥١/١) .

١٤ ـ عبد الله بن حنطب[2] . وروايته أوردها السيوطي في «إحياء الميت» : ٢٣ ، الحديث الثالث والأربعون ، عن الطبراني .

١٥ ـ عامر بن ليلى بن ضَمرة . وروايته عند ابن عقدة «الموالاة» كما حكاه عنه السخاوي في «استجلاب ارتقاء الغُرف» : (٣٥٣/١) .

١٦ ـ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام . وروايته عليه السلام في مسند إسحاق بن راهويه ، نقله عنه كلٌّ من الحافظ البوصيري في «إتحاف الخيرة» : (٢٧٩/٩) برقم (٨٩٧٤) ، والحافظ ابن حجر في «المطالب العالية» : (٢٥٢/٤) برقم (٣٩٤٣) ، وفي طبعة أخرى : (٦٥/٤) برقم (٣٩٧٢) .

١٧ ـ عمرو بن العاص . وروايته ذكرها الموفق بن أحمد في «المناقب» : ٢٠٠ ، ضمن

---

(١) بعض المحقِّقين اعتبر كلَّ واحد من السبع عشرة صحابيًّا في رواية ابن عُقدة ، راوياً لحاله ، فعدَّه مستقلاً ، والصواب أنَّ السَّبع عشرة بحكم الواحد بالنسبة إلينا ؛ نظرًا إلى أنَّ طريقنا إلى الجميع سندٌ واحد .

(٢) قال الحافظ ابن حجر في «الإصابة» ٥٦/٤ : «قال ابن أبي حاتم : له صحبة . وذكره ابن حبان في الصحابة . وقال أبو عمر : له صحبة» . وبناءً عليه ليس بضائر ما قيل من الاختلاف في صحبته مع تنصيص هؤلاء الأعلام .

رسالة عمرو إلى معاوية .

فهؤلاء سبعة عشر صحابيًّا رُوي عنهم حديث الثقلين في كتب أهل السنَّة بحسب استقصاء كاتب هذه السطور . ولعلَّ أهل التَّحقيق يقفون على المزيد .

وقفة بين يدي أهل التَّحقيق :

هناك من بلغ بعدد الصحابة الرواة لحديث الثقلين إلى عشرين ونيف ، وهناك مَن بلغ بهم إلى أكثر من ثلاثين . ولست بصدد مؤاخذة أولئك أو هؤلاء ؛ فقد يكون لما ذكروه وجهٌ ارتأوه ، ومحمَل جوَّزوه . بيد أنَّني أريد أن أذكر السبب الذي من أجله لم يبلغ عدِّي للصحابة الرواة مَبْلَغَ عدِّ أولئك الفضلاء ، وهو يتجلَّى في أمور :

١ًـ أنَّ جملة من الروايات وإن كان بالإمكان عدُّها ممَّا يعتضد به حديث الثقلين من جهة من الجهات ، إلاَّ أنَّها ليست منه بحيث يمكن إطلاق «حديث الثقلين» عليها ، مثل حديث عبد الرحمن بن عوف مرفوعًا : «أوصيكم بعترتي خيرًا ، وإنَّ موعدكم الحوض...» الخ الحديث . وقد عدَّها السخاوي في جملة الروايات التي تدخل تحت عنوان الباب الذي عقده لا بعنوان حديث الثقلين[1] ، بل باعتبار أنَّ عنوان بابه يشمل الأحاديث التي توصي بأهل البيت عليهم السلام أيضًا ، وهذا وغيره منها ، وإن لم يكن هذا القبيل من الأحاديث من حديث الثقلين . وكذا فعل السمهودي في «جواهر العقدين» أيضًا[2] . وبناءً عليه احتسبا عبدالرحمن ابن عوف من جملة الصحابة الرواة ، في حين أنَّه ليس راويًا لحديث الثَّقلين

---

(١) استجلاب ارتقاء الغُرَف : (١/٣٥٤ ـ ٣٥٥) .

(٢) جواهر العقدين : ٢٣٨ .

الذي نحن بصدده، بل هو من رواة حديث الوصيَّة بأهل البيت. والكلام نفسُه يرد في رواية ابن عمر: «آخر ما تكلَّم به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: اخلفوني في أهل بيتي»[(١)].

٢ ـ أنَّ بعض الرواة لا يمكن الجزم بكونه راويًا لحديث الثقلين، إذ قد يكون راويًا لحديث الوصيَّة بأهل البيت عليهم السلام. وذلك لأنَّ روايته ليس من المتيسِّر الوقوف عليها إلاَّ على نحو الإشارة. فرواية ابن عباس ـ مثلاً ـ أشار إليها الديلمي في «مسنده» كما حكى السخاوي في «الاستجلاب»[(٢)]، ولا يمكن التعرُّف على لفظها؛ وعليه يُحتمل أن تكون من قبيل رواية ابن عوف.

٣ ـ أنَّ بعض مَن أُشيرَ إليهم من قِبَل بعض المحقِّقين ليسوا ممَّن جاءت عنهم رواية حديث الثقلين، وإنَّما جاءت روايتهم تحت «باب في فضائل أهل البيت»[(٣)] ـ مثلاً ـ، ومع ذلك فهي لا تتضمَّن ذكرًا لأهل البيت عليهم السلام، بل مجرّد الحث على التمسُّك بالقرآن الكريم، كرواية ابن عمر في «كتاب السنَّة» لابن أبي عاصم برقم (١٥٥٦)، وكرواية ابن عباس في «كتاب السنَّة» أيضًا برقم (١٥٥٧).

٤ ـ إنَّ عدَّةَ أشخاص من الصحابة وقعوا في انتهاء سند واحد، وذلك في رواية ابن عقدة في «الموالاة»[(٤)]، فأخذ جملة من أهل العلم بعدِّ كلٍّ منهم على

---

(١) استجلاب ارتقاء الغُرَف: (١/٣٥٥ ـ ٣٥٦).

(٢) استجلاب ارتقاء الغُرَف: (١/٣٥٥).

(٣) وهو عنوان في كتاب السنَّة لابن أبي عاصم، وتحته روايتا ابن عمر وابن عباس الآتي ذكرهما، اللتين فيهما حثٌّ على التمسُّك بكتاب الله فحسب.

(٤) استجلاب ارتقاء الغُرَف: (١/٣٤٨).

حدَة . وقد اعتبرنا الجميع بحكم الواحد ؛ ولذلك أشرنا إلى هذه الرواية باسم أوّل صحابي ورد فيها ، وهو خزيمة ، مع الإشارة إلى عدد الصحابة الذين رووا الحديث معه في السند نفسه[(١)].

٥ً ـ أنَّ بعض ما نُسب إلى جملة من الصحابة يبدو ناتجًا عن خطأ في بعض الكتب . ومثالُه : رواية ابن عقدة في «الموالاة» بسنده عن فاطمة بنت عليٍّ عن أمِّ سلمة[(٢)]. ففي «ينابيع المودة»[(٣)]: «فاطمة الزهراء» بدل «فاطمة بنت علي» ! فهذا خلاف بين حكاية «الاستجلاب» و«الجواهر» من جهة وحكاية الينابيع من جهة أخرى في تحديد المراد من «فاطمة» . ويترجَّح ما في الأوّلَين نظرًا إلى أنَّ صاحب الينابيع يصدر عن جواهر العقدين ، إضافة إلى أنَّ الرواية باللفظ نفسه ومن طريق محمد بن جعفر الرزَّاز[(٤)] تنتهي أيضًا إلى أم سلمة في «الأمالي» للشيخ الطوسي[(٥)]؛ الأمر الذي يؤكِّد أنَّ عبارة «فاطمة الزهراء» خطأ في «الينابيع» . وقد اعتمد على ما في الينابيع غيرُ واحد من الفضلاء ، فاعتبروا الزهراء عليها السلام من رواة الحديث في كتب أهل السنَّة . وقد تبيَّن بما ذُكِر سببُ مخالفتنا لهم .

---

(١) ولا ريب أنَّ كلَّ واحد من الرواة الصحابة في الرواية المذكورة يفيد قيمة احتمالية جديدة للرواية ، ولكن هذا بالنسبة إلى الراوي عنهم مباشرة (بلا واسطة) ، وهو أبو الطفيل ، فلو ادَّعى أبو الطفيل تواتر الرواية بالنسبة إليه لكان مصيبًا ومُصدَّقًا . إلا أنَّ الأمر ليس كذلك بالنسبة إلينا ، لأنَّ رواية أولئك المتعدِّدين نقلت إلينا من خلال راو واحد ، ونظرًا إلى أنَّ النتيجة تتبع أخسَّ المُقدِّمات ، فالنتيجة تكون أنَّ رواية أولئك بالنسبة إلى من نقلت إليه من خلال أبي الطفيل هي رواية بحكم رواية واحد ؛ ولذلك احتسبناها رواية واحدة . والغرض من تعديد الصحابة هو أنَّنا نستكشف من خلال ذلك تعدُّد الأسانيد ، فلا يكون وجهٌ لهذا التعديد إذا علمنا أنَّ مجموعة منهم لا يعبِّرون إلاَّ عن سند واحد .

(٢) استجلاب ارتقاء الغُرَف : (٣٦٣/١) ، وجواهر العقدين : ٢٤٠ .

(٣) ينابيع المودة : ٤٠ ، ط. إسلامبول . وفي (١٢٤/١) من محقَّقَة السيد الحسيني .

(٤) الذي يصدر عنه صاحب جواهر العقدين في هذه الرواية .

(٥) الأمالي للشيخ الطوسي : ٤٧٨ ـ ٤٧٩ .

وعلى كلٍّ؛ هؤلاء الصحابة الـ١٧ هم الذين انتهى بنا البحث إلى كونهم رواة الحديث في طبقة الصحابة مع ملاحظة ما تمَّ ذكرُه في النقطة الرابعة.

عَودٌ إلى تواتر الحديث:

قد عرفنا أنَّ رواة حديث الثقلين من الصحابة هم ـ في دراستنا ـ سبعة عشر صحابيًّا. وهذا العدد من الأسانيد لا ريب في كونه يُفيد العلمَ، فالرواية لا شكَّ متواترةٌ. ويزيدُنا وثوقًا بتواتر الحديث كونُ جُمْلة من أسانيده صحيحةً بنفسها.

فالسند المنتهي إلى زيد بن أرقم صحيحٌ من أكثر من وجه، ويكفي في صحَّته أنَّه في «صحيح مسلم»[(١)].

والسند المنتهي إلى زيد بن ثابت قال عنه الهيثمي في «مجمع الزوائد»: «رواه أحمد، وإسناده جيِّد»[(٢)]، وقال أيضًا: «رواه الطبراني في الكبير، ورجاله ثقات»[(٣)]. ومثله السمهودي في «جواهر العقدين»[(٤)]... وغيرهما.

والسند المنتهي إلى أمير المؤمنين عليٍّ بن أبي طالب عليه السلام، صرَّح بصحَّته الحافظان البوصيري[(٥)]، وابن حجر العسقلاني[(٦)]، والشريف السمهودي[(٧)].

---

(١) صحيح مسلم: (١٨٧٣/٤، ١٨٧٤).

(٢) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (١٦٣/٩).

(٣) المصدر نفسه: (١٧٠/١).

(٤) جواهر العقدين: ٢٣٦.

(٥) إتحاف الخيرة المهرة: (٢٧٩/٩) برقم (٨٩٧٤).

(٦) المطالب العالية: (٢٥٢/٤) برقم (٣٩٤٣) دار المعرفة ـ بيروت. وفي (٦٥/٤) برقم (٣٩٧٢) من طبعة أخرى.

(٧) جواهر العقدين: ٢٣٨.

والسند المنتهي إلى جابر بن عبد الله الأنصاري حسنٌ في نظر جملة من المحقِّقين[٨]، والحسن كالصحيح في الاحتجاج[٩]، بل هو من مراتبه ودرجة من درجاته[١].

كما يزيدنا وثوقًا بتواتر الحديث كون أسانيده قد بلغت سبعة عشر سندًا مع طرق متعدِّدة، في حين أنَّ الحافظ السيوطي ـ ويتَبَعه الحافظ الكتَّاني[٢] ـ يورد في كتابه «الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة»[٣] كلَّ حديث بلغت طرقُه عشرةً فصاعدًا. بل إنَّ ابن حزم يحكم بتواتر الحديث ببلوغ أسانيده أربعةً[٤]. فإن كان الحديث الذي أسانيده أربعة أو عشرة متواترًا؛ فكيف لا يكون مُتواترًا الحديثُ الذي بلغ سبعة عشر سندًا مع طُرُق عديدة؟!

كما يزيدنا اطمئنانًا بتواتُره أنَّ جُمْلة من محقِّقي أهل السنَّة أيضًا يُقرُّون بتواتر الحديث.. فهذا مُؤلِّف «الزهرة العطرة في حديث العترة» يصرِّح قائلاً:

«فحديث العترة بعد ثبوته من أكثر من ثلاثين طريقًا عن سبعة من صحابة سيِّدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورضي الله عنهم، وصحَّته الَّتي لا مجالَ للشك فيها، يمكننا أن نقول أنَّه بلغ حدَّ التواتر»[٥].

---

(٨) كما هو رأي محقق «استجلاب ارتقاء الغُرف»: (٣٤٥/١) الهامش.
(٩) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: ٣٥.
(١) انظُر كلام الحافظ الذهبي في «الموقظة» حول الحديث الحسن.
(٢) في كتابه «نظم المتناثر في الحديث المتواتر»؛ فهو على منوال وشرط كتاب «الأزهار المتناثرة» للسيوطي. انظُر مُقدِّمة «إتحاف ذوي الفضائل المشتهرة» للحافظ الغماري المطبوع مع كتاب «الأزهار المتناثرة»: ص٩٠، دار الفكر ـ بيروت.
(٣) انظُر مقال السيوطي في افتتاح كتابه «الأزهار المتناثرة»: ٢٩.
(٤) المحلَّى لابن حزم: (١٣٥/٢، ٢١٣).
(٥) الزهرة العطرة في حديث العترة: ٦٩ ـ ٧٠.

وهذا الشيخ أبو الفتوح التَّليدي يقول ما نصُّه:

«**والحديث واردٌ عن جماعة يفوقون العشرين، بل أصله متواتر**»(٦).

ومن المصرِّحين بتواتره المقبلي الصنعاني في «ملحقات الأبحاث المسدَّدة» حيث قال بعد ذكر حديث الثقلين: «**ورواياته مع شواهده متواترةٌ معنًى**»(١).

وإذا كنَّا ممَّن لا يرضى للبحث العلمي أن يتقوقع في هذا المذهب أو ذاك فإنَّ بإمكاننا أن نلاحظ كلمات علماء المذهب الزيدي، حيث صرَّحوا بتواتر الحديث أيضًا، فمن ذلك عبارة «كتاب الشافي» لعبد الله بن حمزة (ت ٦١٤ هـ):

«**قال الإمام الناصر عليه السلام: الدليل الثالث: قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم (إنِّي تارك فيكم الثقلين) إلى قوله: (لن يفترقا حتَّى يردا عليَّ الحوض). وهذا الحديث متواتر**»(٢).

كما قال السيِّد مجد الدِّين المؤيَّدي معلِّقًا على حديث الثقلين: «وهذا الخبر متواتر، مُجمَع على صحَّته»(٣).

وعدَّ الهادي (ت ٢٩٨ هـ) حديثَ الثقلين ممَّا أجمعت عليه الأمَّة، قال:

«**وأجمعوا أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: إنِّي تارك فيكم الثَّقلين ما إن تمسَّكتم به لن تضلُّوا من بعدي أبدًا، كتاب الله وعترتي أهل بيتي؛ إنَّ اللطيف**

---

(٦) الأنوار الباهرة بفضائل أهل البيت النبوي والذرية الطاهرة للتليدي: ١٤.

(١) حكاه عنه في «خلاصة عبقات الأنوار»: (٣١٢/١). وفي المصدر نفسه إحالة على ترجمة المقبلي عند كل من: محمد إسماعيل الأمير الصنعاني في «الروضة الندية» و«ذيل الأبحاث المسدَّدة»، والشوكاني في «البدر الطالع»: ٢٨٨/١، و«إتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر»: ١١٢.

(٢) كتاب الشافي لعبد الله بن حمزة: (٨٢/١).

(٣) مقدِّمة العقد الثمين (كتاب الكتروني).

الخبير نبَّأني أنَّهما لن يفترقا حتَّى يردا عليَّ الحوض»(٤).

فكيف إذا ضممنا إلى ذلك ما في كتب الشيعة الإمامية، حيث الروايات متواترة بلا ريب. فحديث الثقلين عندهم مرويٌّ ـ زيادة على الـ ١٧ صحابيًّا ـ من طُرُق عديدة عن كلٍّ من:

١ ـ الإمام جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام(١).
٢ ـ حذيفة بن اليمان(٢).
٣ ـ الإمام الحسن بن علي المجتبى عليهما السلام(٣).
٤ ـ عبد الله بن عباس(٤).
٥ ـ الإمام علي بن موسى الرضا عليهما السلام(٥).
٦ ـ عمر بن الخطاب(٦).
٧ ـ الإمام محمد بن علي الباقر عليهما السلام(٧).

وروايات الثَّقلين في كتب الشيعة تبلغ عشرات الطرق(٨)، ولا سبيل إلى

---

(٤) مجموع الإمام الهادي/الخلاف بين الأمَّة فيمن تكون فيهم الإمامة (كتاب الكتروني).
(١) كفاية الأثر للخزّاز القُمِّي: ٢٦٤ ـ ٢٦٥، وعنه في بحار الأنوار: (٤٠٨/٣٦).
(٢) كفاية الأثر للخزّاز القمي: ١٣٦ ـ ١٣٧، وعنه في بحار الأنوار: (٣٣١/٣٦ ـ ٣٣٢).
(٣) كفاية الأثر للخزّاز القمي: ١٦٢ ـ ١٦٣، وعنه في بحار الأنوار: (٣٣٨/٣٦ ـ ٣٣٩)، كما رواه الشيخ المفيد في «المجالس»، والشيخ الطوسي في «الأمالي»، وعنهما في بحار الأنوار: (٤٣/ ٣٥٩).
(٤) الأمالي للشيخ الصدوق: ١٢١ ـ ١٢٢، وعنه في بحار الأنوار: (٩٤/٣٨).
(٥) الأمالي للشيخ الصدوق: ٥٢٢ ـ ٥٢٣.
(٦) كفاية الأثر للخزّاز القمي: ٩١ ـ ٩٢، وعنه في بحار الأنوار: (٣١٧/٣٦).
(٧) بصائر الدرجات: ٤١٣.
(٨) وقد اجتهد السيِّد البحراني في استقصائها في الجزء الثاني من كتابه «غاية المرام»، فأوصلها إلى أكثر من ٨٠ سندًا وطريقًا.

التشكيك في تحقُّق تواترها لديهم.

وبهذا يظهر أنَّ حديث الثقلين الشريف يتميَّز بكونه قد تواتر عند أهل الإسلام جميعًا: سنَّةً وشيعةً. وقد أشار إلى هذا المعنى أحد أعلام الإماميَّة في القرن السابع الهجري، وهو السيِّد فخار بن معد الموسوي (ت ٦٣٠ هـ)؛ إذ عبَّر عن حديث الثقلين بقوله: «**ما أجمع عليه نُقَّادُ الآثار ورواةُ الأخبار**»[٩].

وبثبوت ذلك تكون لحديث الثقلين خصائص الحديث المتواتر التَّالية:

١ ـ كونه يفيد العلم بثبوت مفاده ومضمونه.

٢ ـ كونه يجب العمل به من غير حاجة إلى بحث ودراسة لرُواته.

٣ ـ كونه الراجح على فرض معارضته بحديث ليس متواتراً.

***

(٩) إيمان أبي طالب للسيِّد فخار الموسوي: ٦٥.

الفصل الخامس

معنى ودلالة الحديث

وفيه مباحث:

❶ دلالة الحديث على وجوب اتِّباع (إمامة) أهل البيت.

❷ دلالة الحديث على عصمة أهل البيت.

❸ دلالة الحديث على أعلميَّة أهل البيت.

❹ دلالة الحديث على أفضليَّة أهل البيت.

❺ دلالة الحديث على أنَّ الأرض لا تخلو من إمام منهم.

❻ دلالة الحديث على الفرقة النَّاجية.

❼ مَن هُمْ العترة وأهل البيت؟

***

المبحث الأوَّل

دلالة الحديث على وجوب اتِّباع (إمامة) أهل البيت

في حديث الثقلين دلالة واضحة على إمامة أهل البيت، وذلك من خلال عدَّة عناصر دالَّة على ذلك في لفظ الحديث، نستعرضها فيما يلي:

أوَّلاً: في حديث الثَّقلين الشريف دلالة واضحة على أنَّ اتِّباع أهل البيت يوجب الأمنَ من الضلال، ففيه: «**لن تضلُّوا إن اتَّبعتموهما**»، وفيه: «**ما إن أخذتم بهما لن تضلُّوا**»، وفيه: «**ما إن تمسَّكتم به لن تضلُّوا**». وهي ألفاظ صريحة في هذا المعنى، فلا سبيل إلى الريب فيها. وبناءً عليه يكون اتِّباع أهل البيت من أوجب الواجبات الدينية؛ لكونه يؤمِّن عدم الضلال، ويمثِّل ضمان الهداية.

وإليك ـ قارئي الكريم ـ قائمة بالمصادر التي ورد فيها الحثُّ على التمسُّك بأهل البيت مع القرآن الكريم، على أساس أنَّهما يؤمِّنان الهداية وعدم الضلال:

١ ـ مسند أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ): (٥٩/٣)، بلفظ: «**إنِّي قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلُّوا بعدي: الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي...**».

٢ ـ فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ): (٥٨٥/٢) بلفظ: «**إنِّي قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلُّوا بعدي: الثقلين، واحد منهما أكبر من الآخر، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي...**».

٣ ـ مسند عبد بن حميد (ت ٢٤٩ هـ): ١٠٧ ـ ١٠٨، بلفظ: «**إنِّي تارك فيكم ما**

إن تمسَّكتم به لن تضلُّوا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي...». وصرَّح الشريف السمهودي (ت ٩١١ هـ) بجودة إسناده[١].

٤ ـ سنن التِّرمذي (ت ٢٧٩ هـ): (٣٢٧/٥ ـ ٣٢٨) بلفظ: «**إنِّي تركت فيكم من [ما] إن أخذتم به لن تضلُّوا: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي**». وفي (٣٢٩/٥) بلفظ: «**إنِّي تارك فيكم ما إن تمسَّكتم به لن تضلُّوا بعدي؛ أحدهما أعظم من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي...**»، وصرَّح السيِّد حسن السقَّاف بصحَّة الإسناد[٢].

٥ ـ مسند البزَّار (ت ٢٩٢ هـ): (٨٩/٣) بلفظ: «**إنِّي مقبوض، وإنِّي قد تركت فيكم الثقلين: كتاب الله، وأهل بيتي. وأنَّكم لن تضلُّوا بعدهما**».

٦ ـ مسند أبي يعلى (ت ٣٠٧ هـ): (٣٧٦/٢) بلفظ: «**تركت فيكم ما إن أخذتم به لم تضلُّوا بعدي الثقلين أحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي...**».

٧ ـ المعجم الصغير للطبراني (ت ٣٦٠ هـ): (٢٣٢/١)، بلفظ: «**إنِّي تارك فيكم الثقلين، ما إن تمسَّكتم به لن تضلُّوا: كتاب الله وعترتي...**».

٨ ـ المعجم الأوسط للطبراني (ت ٣٦٠ هـ): (٨٩/٥)، بلفظ: «**قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلُّوا: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي**».

٩ ـ المعجم الكبير للطبراني (ت ٣٦٠ هـ): (٦٥/٣) بلفظ: «**إنِّي تارك فيكم ما إن أخذتم به لن تضلُّوا بعدي، أمرين أحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله حبل ممدود ما بين السماء والأرض، وعترتي أهل بيتي...**»، وفي (٦٦/٣) بلفظ: «**قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلُّوا: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي**».

---

(١) جواهر العقدين: ٢٣٦.

(٢) صحيح شرح العقيدة الطحاوية: ٦٥٤.

١٠ ـ المستدرك على الصحيحين للحاكم (ت ٤٠٥ هـ) : (١١٨/٣) ، بلفظ : «**إنِّي تارك فيكم أمرين لن تضلُّوا إن اتَّبعتموهما، وهما كتاب الله، وأهل بيتي عترتي**» .

١١ ـ إتحاف الخيرة المهرة للبوصيري (ت ٨٤٠ هـ) : (٢٧٩/٩) بلفظ : «**وقد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلُّوا : كتاب الله سببُه بيده، وسببُه أيديكم** [كذا] **وأهل بيتي**» . **وقال الحافظ البوصيري : «رواه إسحاق بسند صحيح»** .

١٢ ـ المطالب العالية لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) : (٢٥٢/٤) وفي طبعة أخرى : (٦٥/٤) ، وصرَّح الحافظ ابن حجر **بصحَّة الإسناد** .

١٣ ـ سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني (ت ١٤٢٠هـ) : (٣٥٧/٤) وصرَّح الحافظ الألباني **بكونه حسنًا** .

١٤ ـ صحيح الجامع الصغير للألباني (ت ١٤٢٠ هـ) : (٤٨٢/١) ، وصرَّح الحافظ الألباني **بصحَّته** .

وغيرها من المصادر في إطار مذهب أهل السنَّة..

وقد أدَّى وضوح هذا المدلول في حديث الثقلين إلى صدور العديد من التَّصريحات من قِبَل علماء أهل السنَّة ، نذكر منها :

١ ـ الفصل الذي عقده الصالحي الشامي في «سبل الهدى والرشاد» تحت عنوان : «**في الحثِّ على التمسُّك بهم** وبكتاب الله عزَّ وجلَّ»[1] .

٢ ـ وفي «ذخائر العقبى» للطبري تحت عنوان : «باب في فضل أهل البيت **والحثِّ على التمسُّك بهم** وبكتاب الله عز وجلَّ...» [2] .

٣ ـ وفي «نوادر الأصول» للحكيم التِّرمذي تحت عنوان : «**الأصل الخمسون : في**

(١) سبل الهدى والرشاد : (٦/١١) .

(٢) ذخائر العقبى : ١٦ .

الاعتصام بالكتاب والعترة...»[١].

٤ ـ وفي «جواهر العقدين» للشريف السمهودي تحت عنوان: «**ذِكْرُ حَثِّه صلى الله عليه وآله وسلم الأُمَّةَ على التمسُّك بعده بكتاب ربِّهم وأهل بيت نبيِّهم...»**[٢].

كما قال الحافظ السمهودي بعد سرد أحاديث الثقلين ما نصُّه: «**قد تضمَّنت الأحاديث المتقدِّمة الحثَّ البليغَ على التمسُّك بأهل البيت النَّبوي...»** إلى أن قال: «**فأيُّ حثٍّ أبلغ من هذا وآكد منه؟»**[٣]. كما قال أيضًا: «**والحاصل أنَّ الحثَّ وقع على التمسُّك بالقرآن والسنَّة وبالعلماء بهما من أهل البيت النَّبوي...»**[٤].

٥ ـ وقال ابن حجر الهيتمي في «الصواعق المحرقة»: «**وهذان كذلك** [أي الكتاب وأهل البيت]؛ **إذْ كلٌّ منهما معدن للعلوم اللَّدُنِّيَّة، والأسرار والحكَم العليَّة، والأحكام الشرعية؛ ولذا حثَّ صلى الله عليه وسلم على الاقتداء والتمسُّك بهم، والتعلُّم منهم...»**[٥]. وقال أيضًا: «**والحاصل أنَّ الحثَّ وقع على التمسُّك بكتاب الله وبالسنَّة وبالعلماء بهما من أهل البيت...»**[٦].

٦ ـ وقال التفتازاني في كتابه «شرح المقاصد» بعد ذكر حديث الثقلين: «**ألا يرى أنَّه صلى الله عليه وسلم قرنهم بكتاب الله، في كون التمسُّك بهما مُنقذًا من الضلالة، ولا معنى للتمسُّك بالكتاب إلاَّ الأخذ بما فيه من العلم والهداية؛ فكذا في العترة»**[٧].

٧ ـ وقال المُلاَّ علي القاري في «المرقاة»: «**والمراد بالأخذ بهم التمسُّك بمحبَّتهم،**

---

(١) نوادر الأصول: (٢٥٨/١) دار الجيل.

(٢) جواهر العقدين: ٢٣١.

(٣) المصدر نفسه: ٢٥٦ ـ ٢٥٧.

(٤) المصدر نفسه: ٢٥٧.

(٥) الصواعق المحرقة: (٤٤٢/٢).

(٦) المصدر نفسه: (٤٣٩/٢).

(٧) شرح المقاصد: (٣٠٣/٥)، وفي الطبعة القديمة للكتاب (١٣٠٥هـ) في (٣٠٣/٢).

ومحافظة حرمتهم، والعمل برواياتهم، والاعتماد على مقالتهم...»[١]. وفي «مرقاة المفاتيح» أيضًا: «**ومعنى التمسُّك بالعترة: مَحبَّتهم والاهتداء بهديهم وسيرتهم**»[٢].

٨ ـ وقال السيِّد حسن بن علي السقَّاف: «**والمراد بالأخذ بآل البيت والتمسُّك بهم هو محبَّتهم، والمحافظة على حرمتهم، والتأدُّب معهم، والاهتداء بهديهم وسيرتهم، والعمل برواياتهم، والاعتماد على رأيهم ومقالتهم واجتهادهم، وتقديمهم في ذلك على غيرهم**»[٣].

٩ ـ وقال الشيخ أبو الفتوح التَّليدي: «هكذا يذكِّرنا نبيُّنا نبيُّ الإسلام صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بأنَّه سيجيب داعي ربِّه، وسيترك فينا أمرين هامَّين عظيمين ثقيلين، هما: كتاب الله المقدَّس، وعترته الطاهرة، **وأَمَرَنا بالتمسُّك بهما، والاهتداء بهديهما، والاهتمام بشأنهما**»[٤].

إلى غير ذلك من تصريحاتهم بهذا الشأن..

وإنَّه لمن الإنصاف أن يُشاد بصدق هؤلاء الأعلام فيما صرَّحوا به في هذا الصدد، إلاَّ أنَّه ينبغي أن نفرِّق بين صدق الكلمة في واقع التصريح وصدق الموقف في واقع التطبيق، بمعنى أنَّ هؤلاء الأعلام وغيرهم وإن كانوا مشكورين على ما ذكروه ممَّا تقدَّم ويأتي، إلاَّ أنَّنا نعتب عليهم موقفهم العملي، حيث لا نجد على ساحة الواقع العملي التطبيقي ما يفيد التزامهم بهذا المفاد الذي صرَّحوا به؛ فبقي المفاد مجرَّد حبر على ورق، ولم يجد طريقه إلى السلوك العملي.. وهو ما سنعرفه بشكل أكثر تفصيلاً في البحوث القادمة إن شاء الله تعالى.

---

(١) مرقاة المفاتيح: (١٠/٥٣١).

(٢) المصدر نفسه: (١٠/٥٣٠).

(٣) صحيح شرح العقيدة الطحاوية: ٦٥٤.

(٤) الأنوار الباهرة: ١٦.

فنكون عرفنا ـ إلى هنا ـ الوجه الأوّل في دلالة حديث الثقلين على إمامة أهل البيت، وذلك من خلال كونه دلَّ بصريح لفظه على أنَّ التمسُّك بأهل البيت هو ضمان الهداية، وقد وجدنا تصريحات من علماء أهل السنَّة تؤيِّد هذا المفاد.. هذا هو الوجه الذي أردنا ذكره **أوّلاً**.

ثانيًا: تضمَّن الحديث الشريف في جملة من مصادره المهمَّة وصف أهل البيت والقرآن بكونهم **خليفتين** لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؛ إذ من ألفاظ حديث الثقلين قولُه صلى الله عليه وآله وسلم: «**إنِّي تارك فيكم خليفتين: كتابَ الله عزَّ وجلَّ؛ حبلٌ ممدود ما بين السماء والأرض، أو ما بين السماء إلى الأرض، وعترتي أهلَ بيتي، وإنَّهما لَن يتفرَّقا حتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الحَوض**». وإليك بعض المصادر التي تضمَّنت هذا اللفظ:

١ ـ المُصنَّف لابن أبي شيبة (ت ٢٣٥ هـ): (٣٠٩/٦).

٢ ـ مسند أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ): (١٨١/٥ ـ ١٨٢، ١٨٩). وقال الحافظ نور الدين الهيثمي: «رواه أحمد **وإسنادُه جيِّد**»[١].

٣ ـ فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ): (٦٠٣/٢، ٧٨٦).

٤ ـ كتاب السنَّة لابن أبي عاصم (ت ٢٨٧ هـ): (٣٥١/٢، ٦٤٢، ٦٤٣).

٥ ـ المعجم الكبير للطبراني (ت ٣٦٠ هـ): (١٥٣/٥ ـ ١٥٤). وصرَّح كلٌّ من الحافظ الهيثمي[٢] والشريف السمهودي[٣] بكون **رواته ثقات**.

٦ ـ الذيل على جزء بقي بن مخلَّد لابن بشكوال (ت ٥٧٨ هـ): ١٣٧.

---

(١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (١٦٣/٩).

(٢) المصدر نفسه: (١٧٠/١)، ونَصُّ ما قاله الهيثمي: «رواه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات».

(٣) جواهر العقدين: ٢٣٦.

٧ ـ صحيح الجامع الصغير للألباني (ت ١٤٢٠ هـ) : (٤٨٢/١) ، وصرَّح الحافظ الألباني **بصحَّته** .

ولا ينبغي الشكُّ في وضوح هذا اللفظ (خليفتين) في الدلالة على إمامة أهل البيت وكونهم خلفاء النَّبي صلى الله عليه وآله وسلم في أُمَّته .

ثالثاً: ومن العناصر الدلاليَّة في حديث الثقلين التي تعبِّر عن وجه ثالث في الدلالة على إمامة أهل البيت عليهم السلام ، ما تضمَّنه الحديث من وصف لأهل البيت مع القرآن الكريم بـ«**الثقلين**» .

وتوضيح ذلك أنَّ وصف «الثقلين» يُطلق على الجنِّ والإنس بصورة عامَّة ؛ نظرًا إلى كونهم يسكنون الأرض ، فكأنَّهما أثقلاها بكونهم فيها، وفي هذا قال الزمخشري : «وإنَّما قيل للجنِّ والإنس : الثقلان ؛ لأنَّهما قُطَّان الأرض ، فكأنَّهما أثقلاها...»[1] ، وإذا كان ذلك كذلك فإنَّنا نستفيد من حديث الثقلين أنَّ هذا الوصف (الثقلين) أريد به معنًى خاصٌّ في القرآن وأهل البيت سوَّغ إطلاقه عليهما دون غيرهما ؛ إذ لولا ذلك المعنى الخاص لكان إطلاق هذا الوصف عليهما في هذا السياق بمكان من الغرابة ، لكون غيرهما أيضًا يصلح أن يُطلق عليه هذا الوصف لمعنى من المعاني .

فيجدر بنا إذاً أن نتساءل عن وجه تخصيص القرآن والعترة بهذا الوصف في حديث الثقلين ، **وبعبــارة أخرى:** أن نتساءل عن ذلك المعنى الذي يختزنه وصف «الثقلين» بما يجعل إطلاقه على خصوص القرآن والعترة ذا وجه وجيه . **وبعبــارة ثالثة:** إنَّنا نطلق وصفَ الثَّقلين على الجنِّ والإنس ، باعتبار أنَّهما قُطَّان الأرض اللَّذَين أثقلاها ، فبأيِّ اعتبار أُطلق هذا الوصف على القرآن والعترة؟

في مقام الإجابة عن ذلك يمكننا أن نحتمل عدَّة احتمالات :

---

(١) الفائق في غريب الحديث : (١٥٠/١) .

١. أهل البيت يتميَّزون بفضل يفوقون به جميع الناس كما أنَّ القرآن الكريم يفوق بفضله جميع الكتب السماويَّة.

٢. أهل البيت مع القرآن الكريم يبقى بهما الدين عامرًا مزدهرًا، كما أنَّ الدنيا عامرةٌ بالجنِّ والإنس، فأُطلق على القرآن والعترة هذا الوصف تشبيهًا لموقعهما من الدين وصلاحه بموقع الجنِّ والإنس من الدنيا وصلاحها.

٣. أهل البيت يعتبر التمسُّك بهم أمرًا عظيمًا ذا ثقل في ميزان الأعمال، كما أنَّ القرآن الكريم كذلك.

٤. أهل البيت ليس من السهل أن يُتمسَّك بهم؛ لكون ذلك يستلزم الوقوف في وجه التيَّارات المنحرفة بكلِّ صورها التي تخلق غالباً درجة كبيرة من التعقيد والمصاعب في جميع المستويات، سواءٌ الاجتماعيَّة منها والفكريَّة وغيرها.. كما أنَّ التمسُّك بالقرآن الكريم أيضًا كذلك.

وليس هناك أيُّ مانع من أن يكون وصف الثَّقلين قد أخذت فيه جميع هذه المعاني بعين الاعتبار، لعدم وجود أيِّ تناف بينها، مع كونها منسجمة مترابطة بعضها ببعض.

وعلى كلِّ واحد من هذه المعاني المحتملة يكون وصف «الثقلين» دالاً على إمامة أهل البيت.

أمَّا على المعنى الأوّل فإنَّ معنى الوصف يكون أنَّ أهل البيت في مستوى القرآن الكريم أو بما يقاربه في الفضل. وهذا يلزم منه القول بكون التقدُّم على القرآن كما هو محرَّم، والرجوع إليه فرض واجبٌ؛ فكذلك التقدُّم على أهل البيت يحرم، ويجب الرجوع إليهم والائتمام بهم. وبعبارة أخرى: إنَّه يجب إنزال أهل البيت بمنزلة القرآن.

وهذا المعنى أذعن له المؤرخ ابن أبي الحديد في شرحه لقول الإمام عليٍّ ابن أبي طالب عليه السلام حول أهل البيت: «**فَأَنْزِلُوهُمْ بِأَحْسَنِ مَنَازِلِ الْقُرْآنِ**»، حيث قال ابن أبي الحديد: «وقوله «فأنزلوهم منازل القرآن» تحته سرٌّ عظيم، وذلك أنَّه أَمَر المكلَّفين بأن يُجروا العترة في إجلالها، وإعظامها، والانقياد لها، والطاعة لأوامرها، مَجرى القرآن»[1].

أمَّا على المعنى الثاني فيكون مفاد الوصف (الثقلين) أنَّ أهمية وموقع أهل البيت من الدين هما كموقع القرآن الكريم من الدين؛ وهو ما يستلزم القول بمرجعيَّة أهل البيت على حدِّ مرجعيَّة القرآن الكريم، فكما أنَّ القرآن مرجعٌ أساس وإمامٌ جامع فيه تبيان كلِّ شيء، فكذلك أهل البيت..

وأمَّا على المعنى الثالث فإنَّ مفاد الوصف يكون أنَّ طاعة أهل البيت والتمسُّك بهم في مستوى من الأهمِّية يضاهي أهمِّية التمسُّك بالقرآن، وذلك يستدعي القول بإمامتهم وتقدُّمهم على حدِّ إمامة القرآن الكريم.

وأمَّا على المعنى الرابع فإنَّ مفاد الوصف (الثقلين) يكون أنَّ لأهل البيت خطّاً تغييريًّا ومشروعًا إصلاحيًّا كبيراً كالقرآن تمامًا؛ ولهذا يستتبع الالتزام بهما مسؤوليَّة وتبعة ومواجهة ومصاعب.. وهذا يعني ضرورة ووجوب الانقياد والانصياع لتعاليم أهل البيت، كضرورة ذلك ووجوبه بالنسبة إلى تعاليم القرآن الكريم.

وبهذا يتَّضح أنَّ مفاد وصف أهل البيت مع القرآن الكريم بـ«الثقلين» يستلزم القول بإمامة أهل البيت أيًّا كان المعنى الذي يكتنفه هذا الوصف. وهو الوجه الذي أردنا الاطِّلاع عليه ثالثًا.

وجدير بالذكر أنَّ جملة من تصريحات علماء أهل السنَّة تدلُّ على موافقتهم على الاستدلال المذكور بمفردة «الثقلين»، نذكر منها:

---

(١) شرح نهج البلاغة: (٣٧٦/٦).

قول ابن الأثير في «النهاية» (٢١٦/١): «سمَّاهما ثقلين لأنَّ الأخذ بهما والعمل بهما ثقيل، ويقال لكلِّ خطير نفيس ثَقَل، فسمَّاهما ثقلين إعظامًا لقدرهما وتفخيمًا لشأنهما».

وقول النووي في «شرح مسلم» (١٨٠/١٥): «سُمِّيَا ثقلين لعظم قدرهما وكبير شأنهما و قيل لثقل العمل بهما».

وقد سبق أن نوَّهْنا بصدق هؤلاء الأعلام من علماء أهل السنَّة، وقد نبَّهنا هنالك أيضًا إلى كون هذا المفاد بقي محاصراً في إطار التصريحات الكلاميَّة، ولم يجد طريقه إلى الواقع والتطبيق العملي..

رابعاً: من وجوه دلالة حديث الثقلين على إمامة أهل البيت: تكرارُه صلى الله عليه وآله وسلم للوصيَّة بأهل البيت عليهم السلام ثلاث مرّات، كما جاء في عدَّة مصادر سنِّيَّة، منها:

١ ـ مسند أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ): (٣٦٧/٤)، ولفظه: «...**فحثَّ على كتاب الله ورغَّب فيه، قال: وأهل بيتي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ في أهل بيتي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ في أهل بيتي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ في أهل بيتي**».

٢ ـ سنن الدارمي (ت ٢٥٥ هـ): (٤٣٢/٢)، ولفظه: «...**قال: وأهل بيتي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ في أهل بيتي ثلاث مرات**».

٣ ـ صحيح مسلم (ت ٢٦١ هـ): (١٢٣/٧)، ولفظه كالذي تقدَّم من «مسند أحمد».

٤ ـ فضائل الصحابة للنسائي (ت ٣٠٣ هـ): ٢٢ برقم (٧٢)، ولفظه كالَّذي في «سنن الدارمي».

٥ ـ صحيح ابن خزيمة (ت ٣١١ هـ): (٦٣/٤)، ولفظه كلفظ «سنن الدارمي».

وغيرها من المصادر..

وتحتمل هذه الوصيَّة مع التِّكرار وجهَين:

الوجه الأوَّل: أن يكون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كالأب الشفيق الذي يوصي النَّاس بأولاده أن يرعوهم ويحيطوهم بالعناية؛ فهو صلوات الله عليه وعلى آله في مقام وصيَّة الأمَّة بالعناية بأهل بيته مع مزيد التَّأكيد.

الوجه الثَّاني: أن يكون النَّبيُّ الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم في مقام التَّأكيد على مَرجعيَّة أهل البيت عليهم السلام، ولزوم الاهتداء بهديهم.

والذي يفهم من سياق الوصية بأهل البيت عليهم السلام مع هذا التكرار هو الوجه الثَّاني بشكل أساس؛ وذلك لعدَّة قرائن:

القرينة الأولى: كون حديث الثَّقلين اقترن في «غدير خم» بحديث الغدير، وهو حديث إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وهذا يفيد أنَّ الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم كان في مقام الوصيَّة بمرجعية أهل البيت عليهم السلام..

القرينة الثانية: كونه صلى الله عليه وآله وسلم قدَّم الوصية بكتاب الله قُبيل الوصية بأهل البيت، ومن الواضح أنَّ الوصية بالقرآن الكريم تعني التأكيد على مرجعيَّته والحثِّ على الاهتداء بهديه.. فكذا من اقترنت الوصيَّة بهم بالوصيَّة بالقرآن، أي أهل البيت.

القرينة الثالثة: كون المستفاد من المصادر التاريخية أنَّ خطبة الغدير قيلت في ظروف شديدة الصعوبة، مثل شدّة الحر، وكونِ السامعين مسافرين في حال عودة من سفر الحجِّ.. ومعلومٌ ما يكتنفه هذا السفر ـ لا سيما في تلك الأزمنة ـ من مَشقَّة وصعوبة..

وحديث الثَّقلين قيل في تلك الظروف، وليس من الحكمة أن يستوقف النبيُّ تلك الآلاف بما يشقُّ عليهم في سبيل أن يوصيهم برعاية عائلته وأقاربه؛ لأنَّ ذلك لا يتناسب مع سماحة الشريعة، ولا يتناسب مع الأسلوب الحكيم في الوصية

برعاية العائلة والأقارب كما هو واضح. فلزم القول بأنَّ الوصيَّة بأهل البيت لا بُدَّ أن تكون عائدةً إلى مبدأٍ غاية في الأهميَّة، يصب في مصلحة الإسلام العُليا، وشأن الهداية، وصلاح العباد، وهو ما يكون مناسبًا أن يُستوقف من أجله الآلاف، ويسمعوا بلاغه، مهما كانت المشقَّة التي تفترضها الظروف..

فمن هذه القرائن وغيرها يمكننا أن نفهم بوضوح أنَّ تكرار الوصية بأهل البيت يراد به التأكيد على إمامة أهل البيت ومرجعيَّتهم على حدٍّ مَرجعيَّة القرآن الكريم.

على أنَّ هذا لا ينفي كون هذا التكرار فيه دلالة على وجوب مَحَبَّة وتعظيم ورعاية أهل البيت؛ فإنَّ من يوصي بإمامة شخص ما ويوصي بالاهتداء به، لا شكَّ أنَّه يريد ممَّن يوصيهم أن يحفظوا حرمته ويعظِّموه ويحيطوه بالعناية والرعاية. فلا تنافي بين المدلولين، بل أحدهما ينتهي إلى الآخر.

وقد نُقِل عن جملة من علماء أهل السنَّة موافقتهم على دلالة هذه الوصية على إمامة أهل البيت، فمن ذلك قول الشيخ حسين الكاشفي: «**وفي تكرار هذا الكلام ثلاثاً دليل واضح على وجوب تعظيم أهل البيت ومَحبَّتهم ومتابعتهم**»(١).

خامساً: ومن وجوه دلالة حديث الثقلين على إمامة أهل البيت أنَّه دالٌّ على كونهم معصومين، وهو ما سنتناوله في المبحث الثاني. ومن تثبت عصمته فلا ريب في وجوب اتِّباعه والائتمام به؛ إذ العصمة معناها الموافقة التامَّة للعقيدة والشريعة بلا أدنى خلل في ذلك، ومن توفَّر على هذا المقام فلا ريب في لزوم متابعته والاهتداء بهديه.

سادساً: ومن وجوه دلالة حديث الثقلين على إمامة أهل البيت كونه يدلُّ على أنَّ أهل البيت هم أعلم الأمَّة بالعقيدة والشريعة، ليس بمعنى أنَّ علمهم

(١) أورده في «خلاصة عبقات الأنوار»: (٢٨٠/٢) عن «الرسالة العليَّة»: ٣٠.

أكثر من غيرهم في ميزان المقايسة فحسب ، بل بمعنى أنَّ علمهم يطابق الواقع فيما يرتبط بالعقيدة والشريعة ، وهو ما سنتناوله في المبحث الثَّالث . ومن يكون كذلك فلا ريب في إمامته ولزوم الاهتداء بهديه .

سابعاً : ومن وجوه دلالة حديث الثَّقلين على إمامة أهل البيت أنَّه دالٌّ على أنَّ أهل البيت هم أفضل الأمَّة بما لا يدانيهم فيه فاضل ممَّن عداهم ، وهو ما نتناوله في المبحث الرابع . ومن كان كذلك فقبيحٌ عند العقلاء أن يقدِّموا عليه من هو دونه في الفضل ، فكيف بمن لا يدانيه .

فهذه سبعة وجوه أدعو عقلاء إخواني من أهل السنَّة وفضلاءهم إلى تأمُّلها ودراستها بإنصاف ورويَّة ، وبروح متجرِّدة عن العصبية ، وأناديهم نداءَ أخٍ مُحبٍّ شفيق بقوله تعالى : ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامينَ لله شُهَدَاءَ بالْقسْط ولا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ للتَّقْوَى واتَّقُوا اللهَ إنَّ اللهَ خَبيرٌ بمَا تَعْمَلُونَ**﴾[1] .

***

(١) المائدة : ٨ .

المبحث الثاني

دلالة الحديث على عصمة أهل البيت

في حديث الثقلين دلالةٌ على عصمة أهل البيت، وذلك من عدَّة وجوه:

الوجه الأوَّل: إنَّ حديث الثَّقلين فيه إيجاب لاتِّباع أهل البيت والتمسُّك بهم، وهو أمرٌ فرغنا منه في المبحث الأوّل. والآن نتساءل: هل هذا الأمر بالتمسُّك مُطلَقٌ أم مقيَّد؟

إنَّ معنى التقييد هو أن يُذكر في متن الحديث ما يدلُّ على أنَّ التمسُّك بأهل البيت يرتبط بمجموعة من المسائل دون أخرى، كأن يكون في العقائد دون الفقه، أو في جملة من مفردات الفقه دون أخرى، أو في المسائل التي نتيقَّن من اطِّلاعهم عليها دون غيرها..

ومن الواضح أنَّه لا قيد في الحديث الشريف من هذا القبيل. وبناءً عليه نقول: إنَّ الحديث مُطلَق من جهة إيجاب التمسُّك بأهل البيت. ويمكن أن نعبِّر عن هذا المعنى بقولنا: إنَّ إيجاب التمسُّك بأهل البيت مطلقٌ.

وتتجلَّى الثمرة في كون الإطلاق يعني أنَّ جميع القيود لم يُرد المتكلِّم ذكرها، وإلاَّ لذكرها. والمتكلِّم هنا هو سيِّد البلغاء النبيُّ الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم؛ فليس هناك احتمال يقضي بوجود تقصير في البيان النبوي الشريف.. وبناءً عليه يكون مفاد هذا الإطلاق هو لزوم التمسُّك بأهل البيت في جميع المسائل بلا استثناء.

والذي يلزم من ذلك هو القول بأنَّ أهل البيت هداةٌ في جميع المسائل بلا

استثناء. وغنيٌّ عن البيان أنَّ من يخطئ في مفردة من مفردات قيادته لغيره لا يكون هاديًا، بل يكون مُضلاًّ.. فلزم من هذا أن نقول أنَّ أهل البيت لا يقع منهم خطأ فيما يرتبط بهدايتهم التي تحتضن جميع المسائل بلا استثناء، وهو ما يعني العصمة.

فتبيَّن من ذلك أنَّ الإطلاق في إيجاب التمسُّك بأهل البيت ينتهي بنا إلى القول بعصمتهم.. وهذا هو الوجه الأوّل الذي أردنا بيانه.

وجدير بالذكر أنَّ جملة من علماء أهل السنَّة قد وافقوا على هذه الصورة من الاستدلال بحديث الثقلين على عصمة أهل البيت.. نذكر من كلماتهم:

قولَ المُلاَّ علي القاري: «قلت: في إطلاقه صلى الله عليه وسلم إشعارٌ بأنَّ من يكون من عترته في الحقيقة لا يكون هَدْيُهُ وسيرته إلاَّ مُطابقًا للشريعة والطريقة»[١].

وفي متن آخر يحمل خاصيَّة الإطلاق أيضًا فيما يرتبط باتِّباع جهاتٍ مُعيَّنة؛ نجد أنَّ بعض علماء أهل السنَّة قال بكون الإطلاق دليلاً على عصمة المأمور باتِّباعهم.. أمَّا ذلك المَتن الشريف فهو قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذينَ آمَنُوا أَطيعُوا اللهَ وَأَطيعُوا الرَّسُولَ وَأُولي الأَمْرِ منْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ في شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى الله وَالرَّسُول إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بالله وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأويلاً**﴾[٢]. فقد استدلَّ المفسِّر السنِّي الشهير الفخر الرازي (ت ٦٠٦ هـ) بالإطلاق الذي في الآية على كون أولي الأمر معصومين.. وإليك نصّ كلامه:

«...فثبت أنَّ الله أمر بطاعة أولي الأمر على سبيل الجزم، وثبت أنَّ كلَّ من أمر الله بطاعته على سبيل الجزم وجب أن يكون معصومًا عن الخطأ، فثبت قطعًا أنَّ أولي الأمر المذكور في هذه الآية لا بد وأن يكون معصومًا»[٣].

---

(١) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: (٥٣١/١٠).

(٢) النساء: ٥٩.

(٣) التفسير الكبير للفخر الرازي: (١٤٤/١٠).

كما قال بذلك أيضًا الشيخ «محمد عبده»[١].

الوجه الثاني: لقد جاء في حديث الثقلين الشريف بلفظ صريح أنَّ أهل البيت والقرآن لا يفترقان إلى قيام الساعة، ففيه: «وإنَّهما لن يفترقَا حتَّى يردا عليَّ الحوض». وفيما يلي نستعرض بعض المصادر السنيَّة التي جاء فيها ذلك:

١ ـ مسند أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ): (١٤/٣) ولفظه: «... **وإنَّهما لن يفترقا حتَّى يردا عليَّ الحوض**»، وفي (١٧/٣) ولفظه: «**وإنَّ اللَّطيف الخبير أخبرني أنَّهما لن يفترقا حتَّى يردا عليَّ الحوض**». وفي (٢٦/٣، ٥٩) ولفظه: «**ألاَ إنَّهما لن يفترقا حتَّى يردا عليَّ الحوض**». وفي (١٨٢/٥) ولفظه: «**وإنَّهما لن يتفرّقا حتَّى يردا عليَّ الحوض**»، وقال الحافظ الهيثمي: «رواه أحمد وسنده جيِّد»[٢].. إلى غيرها من المواضع في مسند أحمد.

٢ ـ سنن التِّرمذي (ت ٢٧٩ هـ): (٣٢٨/٥ ـ ٣٢٩) ولفظه: «**ولن يتفرَّقا حتَّى يردا عليَّ الحوض**». وقال السيِّد السقَّاف: «**بسند صحيح**»[٣].

٣ ـ فضائل الصحابة للنسائي (ت ٣٠٣ هـ): ١٥، ولفظه: «**فإنَّهما لن يتفرَّقا حتَّى يردا عليَّ الحوض**».

٤ ـ المستدرك على الصحيحين للحاكم (ت ٤٠٤ هـ): (١٠٩/٣) ولفظه كلفظ «فضائل الصحابة» للنسائي. وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين». وهو في المستدرك: (١٤٨/٣) وصحَّحه أيضًا.

٥ ـ المعجم الصغير للطبراني (ت ٣٦٠ هـ): (١٣١/١) ولفظه كلفظ «مسند أحمد» الأوّل.

---

(١) حكاه عنه السيِّد رشيد رضا في «تفسير المنار»: (١٨١/٥).
(٢) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (١٦٣/٩).
(٣) صحيح شرح العقيدة الطحاوية: ٦٥٤.

٦ ـ وأورده ابن كثير (ت ٧٧٤ هـ) في تفسيره: (١٢٢/٤) بلفظ «**وإنَّهما لم يفترقا حتَّى يردا عليَّ الحوض**»، وقال الحافظ ابن كثير مُصدِّرًا ذكر الرواية: «**وقد ثبت في الصحيح...**».

٧ ـ وأورده ابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٣هـ) في «الصواعق المحرقة»: (٦٥٣/٢) بلفظ كالمُتقدِّم في «فضائل الصحابة» للنسائي. وقال الهيتمي مُصدِّرًا ذكر الرواية: «**وفي رواية صحيحة...**».

إلى غيرها من المصادر التي ورد فيها هذا اللَّفظ.

وهذا اللَّفظ يدلُّ صراحةً على عدم وقوع الافتراق بين القرآن وأهل البيت إلى قيام الساعة، أي أنَّهما متلازمان على الدوام.. ومن أبرز صور التَّلازم أن يكون السلوك العِلمي والعملي لأهل البيت مُوافقًا تمامَ المُوافقة لتعاليم القرآن الكريم؛ لكون أدنى مخالفة ـ ولو غير مقصودة ـ تعني وقوع الافتراق، وهو خلاف ما أنبأ به الصادق الأمين صلى الله عليه وآله وسلم.

وهذه الصورة من الموافقة التامَّة هي التي يُعبِّر عنها مفهوم العصمة. فثبت بهذا الوجه أيضًا أنَّ حديث الثقلين الشريف يدلُّ على عصمة أهل البيت.

***

المبحث الثالث

دلالة الحديث على أعلميَّة أهل البيت

هناك معنيان للأعلميَّة:

١ ـ الأعلميَّة بالمقايسة مع الآخرين.

٢ ـ الأعلميَّة النَّوعية.

وأقصد بالأولى كون شخص أو أشخاص يمتلكون مقداراً من المعلومات يزيد في الكَمِّ عن غيرهم، فيتميَّزون بهذا المعنى من الأعلميَّة. وهذه الأعلميَّة قد تتحقَّق بوجود فارق ضئيل في نسبة المعلومات المميِّزة لدى الأعلم، كما أنَّ هذه الأعلميَّة ليست كافية لمعرفة الفاضل الحقيقي؛ إذ يمكن أن يكون الأعلم ـ بهذا المعنى ـ أقلَّ ورعًا وتقوى من غيره، فيتقدَّم الغير بمقتضى ﴿**إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ**﴾[1].

وأقصد بالأعلميَّة بالمعنى الثاني كون العلم الذي يتميَّز به الأعلم ليس من حيث الكمِّ فحسب، بل من حيث النوع أيضًا، ففي حين يكون سائر الناس محدودين في معلوماتهم في إطار تجربة علميَّة إنسانيَّة اعتيادية معيَّنة؛ يكون الأعلم متوفِّرًا على أُفُقٍ عظيم من العلم يستمدُّ سَعَتَهُ ونماءَه من مصادر تتعدَّى حدود التجربة الإنسانية المعتادة.. هذا على مستوى الامتداد والسعة في العلم، وأمَّا على مستوى طبيعة العلم فهناك فارق أيضًا، ففي حين يكون العلم الذي

---

(١) الحجرات: ١٣.

يمتلكه سائر النَّاس قابلاً للتخطئة؛ يكون علم الأعلم بالمعنى الذي نتحدَّث عنه مطابقًا للواقع، مضمونَ الإصابة للحقِّ.

والذي يتبيَّن من هذا التفريق بين المعنيين من الأعلميَّة أمران:

١ ـ أنَّ الأعلميَّة بالمعنى الثاني تتميَّز بفضل أكبر من سابقتها.

٢ ـ أنَّ الأعلميَّة بالمعنى الثاني فضلاً عن سابقتها لا تستلزم القول باستقلال الإنسان في علميَّته، بل هو على كلا النحوين مفتقر إلى الله تبارك وتعالى.

والذي يدلُّ عليه حديث الثقلين هو أعلميَّة أهل البيت بالمعنى الثاني. وفيما يلي نبيِّن وجوه هذه الدلالة:

الوجه الأوَّل: لقد جاء في حديث الثقلين وصف أهل البيت مع القرآن الكريم بـ«الثقلين»، ومن مدلولات هذا الوصف أن يكون أهل البيت مع القُرآن يُستصلح بهما الدين ويعمُر[1]، بمعنى أنَّ صلاح الدين واستحكامه مَبنيٌّ على هذين الركنين.. والدين عبارة عن منظومة فكرية عظيمة تحتضن حياة الإنسان على جميع الأصعدة، ومعنى أنَّ القرآن الكريم ركنٌ يقوم عليه الدين هو أنَّ هذا الكتاب السماوي العظيم يحتوي الأسس الفكريَّة لمشروع الإسلام كلِّه.. فيلزم من هذا أن نقول إنَّ أهل البيت كذلك أيضًا، أي أنَّهم يتوفَّرون على الإحاطة التامَّة بهذه المنظومة العلميَّة الشريفة (الإسلام) إحاطةً تجعل موقعهم كموقع القرآن الكريم في استصلاح الإسلام واستحكامه. وهذه الإحاطة هي المستوى العلمي العظيم الذي يمكن أن يؤهِّل الإنسان لأن يجاور القرآن الكريم في دعم الإسلام ورفده بالاستحكام

---

(١) في كتاب الفائق للزمخشري (١/١٥٠): «الثَّقَل: المتاع المحمول على الدابَّة، وإنَّما قيل للجنِّ والإنس: الثَّقلان، لأنَّهما قُطَّانُ الأرض، فكأنَّهما أثقالها. وقد شبَّه بهما الكتاب والعترة في أنَّ الدين يُسْتَصْلَحُ بهما ويعمر كما عمرت الدنيا بالثَّقلين..».

والبقاء . وغنيٌّ عن التوضيح أنَّ هذا الموقع يستلزم علمًا لا يتطرّق إليه الريب ، ولا يحتمل التخطئة ، كما أنَّ حجم العلم الذي يستدعيه هذا الموقع لا بُدَّ أن يكون من السعة بحيث يستوعب جميع الإسلام .

فتبيَّن من ذلك أنَّ في وصف «الثَّقلين» دلالةً على أعلميَّة أهل البيت بالمعنى المبحوث عنه .

الوجه الثاني: ممَّا دلَّ عليه حديث الثقلين صراحةً أنَّ التمسُّك بأهل البيت يوجب الأمن من الضلال ، وهو ما تحدّثنا عنه في المبحث الأوّل.. كما أنَّنا تحدّثنا في المبحث الثاني عن أنَّ هذا التمسُّك الذي وجب بمقتضى حديث الثقلين هو على إطلاقه.. والآن نتساءل : ما هي الميزة التي لا بُدَّ منها في أهل البيت ، والتي تقتضي أنَّ المتخلِّف عنهم لا يأمن من الضلال؟

عندما نلاحظ أنَّ الضلال الذي تمَّ ذكره في حديث الثقلين يرتبط بالدرجة الأولى بمسألة الدين واستقامة الإنسان على صراط الهداية ؛ فإنَّه يكون واضحًا أنَّ الذي يجعل التخلُّف عن أهل البيت موجبًا للتعرُّض للضلالة هو أنَّ ما لدى غير أهل البيت ليس بمضمون الصحَّة ، بخلاف ذلك في أهل البيت ، فيثبت بهذا أنَّ ما يتوفَّر عليه أهل البيت من العلم والهداية هو مضمون الإصابة ، غير محتمل الخطأ . كما أنَّه يلزم من ذلك أن نقول بكون العلم الذي يتوفَّرون عليه يستوعب جميع ما تحتاجه الإنسانية في مسيرتها ؛ ولذلك وجب اتِّباعهم على الإطلاق وبدون أيِّ استثناء .

وبعبارة أخرى : إنَّنا إذا قلنا بأنَّ علم أهل البيت كعلم غيرهم يقبل التخطئة ويحتمل النقصان ، لم يكن هناك وجهٌ لإيجاب اتِّباعهم مُطلقًا وعلى قاعدة أنَّ اتِّباعَهم يوجب الأمن من الضلال ، فلمَّا ثبت لدينا العنصران الأخيران (إيجاب التمسُّك المطلق مع كونه يؤمن من الضلال) عرفنا أنَّهم يتوفَّرون على مقام في العلم يتميَّز عن غيرهم من حيث النوع والاتِّساع .

الوجه الثالث: جاء في حديث الثَّقلين في جملة من طُرُقه وصف أهل البيت مع القرآن الكريم بـ«**الخليفتين**»، وقد تحدّثنا عن هذا في المبحث الأوّل، وهاهنا نريد أن نُبرز دلالة هذا اللَّفظ على الأعلميَّة، وذلك بالبيان التالي:

إنَّ خلافة القرآن لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تعني أنَّه يقوم مَقامَه في الهداية إلى طريق الله والصراط المستقيم. فلزم من هذا أن يكون أهل البيت كذلك أيضًا؛ لأنَّهم وُصفوا بالوصف نفسه بالاقتران مع القرآن الكريم.. ويؤيِّد هذا أنَّ أهل البيت موصوفون مع القرآن بـ«الثقلين» أيضًا؛ الأمر الذي يدلُّ على أنَّهما في موقعهما من خلافة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بدرجة واحدة أو متقاربة من الأهمِّية والخطورة. وهذا يعني أنَّ أهل البيت يقومون مقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في هداية الناس واحتضان رسالة الإسلام ومشروعه العظيم. ومعلوم أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان مؤيَّدًا بالعصمة، والقرآن معصوم أيضًا[1]، فاتَّضح أنَّ خلفاء المعصوم (النبي) في مهمَّته وقُرناءُ المعصوم (القرآن) في خلافته لا بُدَّ أن يتميَّزوا بالعصمة أيضًا.

بل إنَّ التدبُّر في موقع أهل البيت من الخلافة يُوضِّح أنَّ خلافة أهل البيت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أكثر بروزاً وأعمق معنًى من خلافة القرآن.. كيف؟

قبل أن نبيِّن ذلك نؤكِّد على أنَّ هذا لا يُنقص من مقام القرآن العظيم، بل كلُّ ما هنالك أنَّنا نريد القول بأنَّ معنى خلافة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أكثر انطباقًا في حقِّ أهل البيت قياسًا إلى القرآن الكريم.. وإليك بيان ذلك:

إنَّ القرآن كان في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كتاب الهداية والنور، ويبقى كذلك من بعد.. فباعتبار بقائه بعد رسول الله صلى الله عليه وآله

---

(١) ﴿لا يَأتيه الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فُصِّلت: ٤٢].

وسلم أُطلق عليه وصف الخلافة . وهو ـ القرآن ـ لا يضطلع بشيء من مَهامٍّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، بل القرآن يبقى في موقعه نفسه .

وأمَّا أهل البيت فهم الذين يأخذون موقع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بممارسة مهامِّه الرساليَّة العظيمة ، وإن كانوا لا يأخذون موقع النُّبوة لكونها قد خُتمت به صلى الله عليه وآله وسلم . فمعنى الخلافة بالنِّسبة لأهل البيت أكثر انطباقًا .

ولكي يتجلَّى هذا المعنى بصورة أوضح ؛ نطالع معًا هاتين الآيتين الكريمتين :

١ ـ ﴿**الر كتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَات إِلَى النُّور بِإِذْن رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الحميد**﴾[1] .

٢ ـ ﴿**...وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ**﴾[2] .

فالآية الأولى تفيد بوضوح أنَّ القرآن لوحده لا يقوم بعمليَّة الهداية وإن كان هو كتاب الهداية والنُّور ، بل يلزم أن يقترن به النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم ، ليقوم هو بتفعيل عمليَّة الهداية على أرض الواقع ، فالذي يباشر عمليَّة إخراج الناس من الظلمات إلى النُّور هو رسول الله صلى الله عليه وآله .

وفي الآية الثانية تأكيدٌ على الحقيقة نفسها ، حيث إنَّ القرآن ليس بمستغنٍ عن المُبيِّن ، وبيانُه إحدى المهامِّ المُلقاة على عاتق النَّبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم . على أنَّ هذا البيان يشمل اللَّفظيَّ والعمليَّ أيضًا ، ويدخل هذا البيان في سياق إخراج الناس من الظلمات إلى النور كما جاء في الآية الأولى .

---

(١) إبراهيم : ١ .

(٢) النحل : ٤٤ .

والمسلمون وإن كانوا يُجمعون على ختم النُّبوة وعدم حاجتنا إلى استمرار النُّبوة المعصومة، إلاَّ أنَّ أحدًا لا يدَّعي أنَّ المسلمين وغير المسلمين صاروا بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غنًى عن الهداية المعصومة التي تخرج الناس من الظلمات إلى النور، ولا قال أحدٌ إنَّ الناس استغنوا بعده عن البيان المعصوم لمضامين القرآن الكريم.

ومن هنا يتَّضح السبب الذي من أجله لم يقتصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذكر القرآن كضمان للهداية والأمن من الضلال، فذكر بجانبه أهل البيت. ومع ملاحظة أنَّ هذين الركنين العظيمين (القرآن والعترة) هما ضمان الهداية وعدم الضلال؛ يلزم منَّا أن نقول إنَّ مهمَّة أهل البيت هي خلافة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم في مهامِّه الرسالية العظمى، وإلاَّ لما كان المتخلِّف عنهم عُرضةً للضلال، ولكانوا كغيرهم من الرواة ونقلة الأخبار وعلماء الأمَّة.. فاتَّضح أنَّ معنى وصف الخلافة بالنسبة لأهل البيت هو هذا المقام.

وبثبوت ذلك يلزم القول بعصمتهم، لأنَّ خلافة النبي الأكرم في إخراج الناس من الظلمات إلى النور وبيان القرآن الكريم تتطلَّب مقام العصمة كما هو واضح، وإلاَّ فإنَّ غير المعصوم يُمكن أن يُخرج الناس من ظلمات إلى ظلمات، أو من نور إلى ظلمات، ولا يبعد أن يكون كثيرٌ من بيانه للقرآن أو أكثره غير موافق لما أراده الله تبارك وتعالى بالتنزيل، فلا يُنتفع ببيانه، بل يقع الضرر به، ويكون بذلك مُحقِّقًا لخلاف ما يُفترض منه بمقتضى جلوسه مجلس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وثبوت العصمة في هذا الوجه من الاستدلال يشمل الجانب العلميَّ، بمعنى أنَّ أهل البيت يتميَّزون بالتوفّر على العلم غير القابل للتَّخطئة.. كما يلزم القول بكون هذا المستوى من العلم المعصوم من الخطأ، يستوعب جميع ما يحتاجه الناس إلى يوم القيامة ممَّا يرتبط بهدايتهم؛ وهذه السعة لازمة من أجل البيان

الذي يغطِّي جميع مضامين القرآن الكريم، كما أنَّها هي المبرِّر الصحيح لخلافة أهل البيت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

ويؤيِّد ذلك ما ورد في بعض طرق حديث الثقلين من النهي عن التقدُّم على أهل البيت، حيث جاء فيه: «**فلا تَقَدَّموهما فتهلكوا، ولا تُعلِّموهما فإنَّهما أعلم منكم**»(١)؛ إذ لو فرض كون علمهم يقصر عن بعض الموارد لكان التقدُّم فيها للعالم جائزاً، بل واجبًا، كما أنَّ النهي عن تعليمهم لا ينسجم إلاَّ مع الأعلميَّة المطلقة؛ إذ فيها لا يُتَصوّر وجود مورد يكون فيه غيرهم من الناس أعلم منهم ليعلِّمهم.

وفي المقام تصريحات لجملة من علماء أهل السنَّة جديرة بالذكر، منها:

قولُ الشريف السمهودي: «**والحاصل أنَّه لمَّا كان كلٌّ من القرآن العظيم والعترة الطاهرة مَعدنًا للعلوم الدينية، والأسرار والحكم النفيسة الشرعيَّة، وكنوز دقائقها، أطلق صلى الله عليه وآله وسلم عليهما «الثقلين». ويرشد لذلك حثُّه في بعض الطرق السابقة على الاقتداء والتمسُّك والتعلُّم من أهل بيته، وقوله في حديث أحمد الآتي: الحمد لله الذي جعل فينا الحكمة أهل البيت...**»(٢).

وقولُ ابن حجر الهيتمي في «الصواعق»: «**... ثقلين؛ لأنَّ الثقل كلٌّ نفيس خطير مصون، وهذان كذلك؛ إذْ كلٌّ منهما معدن للعلوم اللَّدُنِّيَّةِ، والأسرار والحِكَم العَليَّة، والأحكام الشرعيَّة...**»(٣).

***

(١) أخرجَهُ الطبراني في «المعجم الكبير»: (٦٦/٣) عن زيد بن أرقم.

(٢) جواهر العقدين: ٢٤٣.

(٣) الصواعق المحرقة: (٤٤٢/٢).

المبحث الرابع

دلالة الحديث على أفضلية أهل البيت

لا شكَّ أنَّ الفضل يعتمد على مجموعة من الخصائص التي تتحقَّق في الإنسان الفاضل . وقد يبلغ الإنسان مقامًا من الفضل عند الله تبارك وتعالى بحيث يختصُّه الله تعالى بمجموعة من المنازل تُعبِّر عن بلوغه تلك المرتبة من الفضل .

والتقوى هي العنوان الجامع لفضيلة الإنسان ﴿...**إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ**﴾[1]، إلاَّ أنَّ جوهر التقوى ليس بالأمر الذي يمكننا استكشافه من خلال ظواهر الأمور بصورة قطعيَّة ، وبناءً عليه تكون الخصائص والمنازل التي يمنُّ بها الله تعالى على الإنسان دليلاً قاطعًا على فضله ومنزلته لديه..

والمطالع في الروايات التي جاءت في فضل أهل البيت يرى بوضوح مقام الفضل والرفعة الذي يتميَّزون به ، وبمستوى يجعلهم أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، بل بما يجعل من غير الإنصاف أن تُعقد عمليَّة المقارنة والمقايسة بين فضلهم وفضل غيرهم..

وحديث الثقلين الشريف هو أحد المتون الإسلاميَّة التي دلَّت ومن وجوه عديدة على فضل أهل البيت . وفيما يلي نبيِّن ما تيسَّر من تلك الوجوه في حديث الثقلين :

الوجه الأوَّل: أنَّ الحديث يدلُّ على أنَّ التمسُّك بأهل البيت والائتمام بهم

---

(١) الحجرات : ١٣ .

هو ضمان الهداية، فأهل البيت هم هداة هذه الأمَّة، وخلفاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في التصدِّي لإخراج الناس من الظلمات إلى النُّور، وفي تعليم الناس الكتاب والحكمة وبيان القرآن الكريم، لذلك هم أحد الركنين اللَّذين بهما يستقيم الدين ويستحكم ويتماسك، ويبقى صالحًا لكلِّ زمان ومكان(١).

وهذا مستوى من الفضل لم يُدَّعَ لغير أهل البيت كما هو معلوم.

الوجه الثاني: أنَّ الحديث يدلُّ على أنَّ أهل البيت في سلوكهم العلمي والعمليِّ لا يفارقون القرآن الكريم، وهو ما يعني العصمة من الخطأ على المستوى العلمي، والعصمة من الذنب والقبائح على المستوى العملي(٢).

والعصمة بهذا المعنى لم تُدَّعَ لأحد من الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ما عدا أهل البيت.

الوجه الثالث: أنَّ حديث الثقلين الشريف دلَّ على أنَّ أهل البيت يتوفَّرون على مستوى من العلم لا يدَّعيه أحدٌ لغيرهم؛ فعلمهم بمستوى من السعة والإحاطة بحيث لا يمكن أن يتوفَّر عليه بشرٌ من خلال تجربة إنسانيَّة اعتياديَّة، كما أنَّ علمهم مضمون المطابقة للواقع والصواب.

وهذا مقام وفضل من الله تبارك وتعالى لم يفُزْ به غير أهل البيت.

وهذه الوجوه من الفضل لا تدعُ مجالاً للريب في أنَّ أهل البيت هم أفضل الناس، وخير البريَّة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، بل ليس يخفى أنَّ هذا المستوى من الفضل تمتنع معه مقايسةُ غيرهم بهم.

***

---

(١) راجع المبحث الأول من هذا الفصل.

(٢) راجع المبحث الثاني.

المبحث الخامس

دلالة الحديث على أنَّ الأرض لا تخلو من إمام من أهل البيت

في حديث الثقلين دلالة قويَّة وقطعيَّة على أنَّه لا بُدَّ في كلِّ زمان من وجود مَن يُمثِّل أهل البيت المذكورين في حديث الثقلين، وإليك بيان وجه هذه الدلالة:

إنَّ الحاجة إلى الهداية ليست تختصُّ بزمان دون زمان، ولا بُدَّ في هذه الهداية من أن تتوفَّر على شروطها، ومن أهمِّ شروطها أن تكون معتمدَة على التأييد الإلهي المعبَّر عنه بـ (العصمة).. وقد كان هذا التأييد متحقِّقًا في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في شخص النبي صلوات الله عليه وعلى آله، وكذا في مضامين القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.. ومن المعلوم أنَّ الحاجة إلى القرآن بقيت على ما هي، وكذا الحاجة إلى من ينوب النبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم في أداء مهامِّ الهداية، وجاء حديث الثقلين ليبيِّن أنَّ أهل البيت هم الذين سوف يقومون بهذا الدور العظيم، فوصفوا باعتبار هذا مع القرآن الكريم بـ«الثقلين»، وبـ«الخليفتين»، وجُعل التمسُّك بهم ضمانًا للهداية والاستقامة، وأمانًا من الضلال والانحراف..

هذا هو مفاد حديث الثقلين بالتفصيل الذي تناولناه في البحوث المتقدِّمة..

وإذا كانت الحاجة إلى هذه الهداية لا تختصُّ بزمان دون آخر، فلا بُدَّ أن يبقى القرآن ويبقى أهل البيت الذين يمثِّلون خلافة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مهامٍّ الهداية في كلِّ زمان..

وبهذا يُعلم أنَّ نفي الافتراق بين القرآن وأهل البيت بمقتضى «**وإنَّهما لن يفترقَا حتَّى يردا عليَّ الحوض**»[1] أحد معانيه كون أهل البيت يبقون ما بقي القرآن الكريم، ليكونا معًا نبراسَ الهداية وضمانَها.

وقد أقرَّ بهذا المعنى جملة من علماء أهل السنَّة، فإليك كلماتهم:

قال الشريف السمهودي ما نصُّه: «**إنَّ ذلك يُفهم وجود من يكون أهلاً للتمسُّك من أهل البيت والعترة الطاهرة في كلِّ زمان وجدوا فيه إلى قيام الساعة؛ حتَّى يتوجَّه الحثُّ المذكور إلى التمسُّك به، كما أنَّ الكتاب العزيز كذلك، ولهذا كانوا كما سيأتي أمانًا لأهل الأرض، فإذا ذهبوا ذهب أهل الأرض**»[2].

ويؤيِّده ابن حجر الهيتمي بقوله: «**وفي أحاديث الحثِّ على التمسُّك بأهل البيت إشارةٌ إلى عدم انقطاع متأهل منهم للتمسك به إلى يوم القيامة، كما أنَّ الكتاب العزيز كذلك، ولهذا كانوا أماناً لأهل الأرض كما يأتي، ويشهد لذلك الخبر السابق: في كل خلَفٍ من أمتي عدول من أهل بيتي**»[3].

وذكر المناوي عبارة الشريف السمهودي وأقرَّه[4].

فثبت بدلالة حديث الثقلين وبموافقة جملة من علماء أهل السنَّة أنَّه لا بُدَّ من إمام من أهل البيت في كلِّ زمان.

***

---

(١) تقدّم ذكر مصادره في ص٦٥.

(٢) جواهر العقدين: ٢٤٤.

(٣) الصواعق المحرقة: (٢/٤٤٢).

(٤) فيض القدير: (٣/٢٠).

المبحث السادس

دلالة الحديث على الفرقة الناجية

من أوضح مدلولات حديث الثقلين الشريف تحديده لأهل البيت مع القرآن الكريم كضمان للهداية وأمان من الضلال ؛ وبناءً عليه يمكن أن نحدِّد الفرقة الناجية من خلال تمييز المتمسِّكين بأهل البيت ممَّن ليسوا كذلك..

إلاَّ أنَّ من الجدير بالتنبيه أنَّ التمسُّك بأهل البيت ينبغي أن يتحقَّق في ضوء مفاد ومدلول حديث الثقلين أيضًا.. **كيف؟**

إنَّ أيَّ عنوان يرتبط بالسلوك في مجال الدين ينبغي أن تُراعَى فيه جميع الجوانب التي أرادها الدين نفسه، وليس يكفي أن نطبِّق ذلك العنوان استنادًا إلى فهم لغويٍّ مع تجاهل المراد الشرعي..

إنَّ إقامة الصلاة ـ على سبيل المثال ـ تتطلَّب معرفة المراد من مفهوم الصلاة في النص الديني ولسان الشريعة، وليس من الصحيح أن نكتفي بالصدق اللغوي، فإذا أقام شخصٌ ما برنامج دعاء، يكون من الناحية اللُّغوية قد أقام الصلاة ؛ لأنَّ الصلاة في اللُّغة تُطلق على الدعاء أيضًا[1]، إلاَّ أنَّ صدق عنوان الصلاة من الناحية اللغويَّة لا يعني أنَّ ذلك الشخص قد امتثل لأمر الله تبارك وتعالى بإقامة الصلاة ؛ لأنَّ المراد من إقامة الصلاة معنى خاصّ يشتمل على مجموعة من المقدِّمات

---

(١) لسان العرب: (٤٦٤/١٤)، فيض القدير للمناوي: (١٣١/١)، تفسير الثعلبي: (١٤٥/١)، المفردات في غريب القرآن للراغب: ٢٨٥، تفسير القرطبي: (٢٢٥/٣).

والأركان والواجبات والآداب التي لا يتأتَّى الفعل من دونها.

والتمسُّك بأهل البيت ورد في لسان دليل ديني هو حديث الثقلين الشريف، وعلينا أن نعرف المُراد في لسان الدليل من (التمسُّك) ومن (أهل البيت) أيضًا.

وفي هذا المبحث نكتفي ببيان معنى التمسُّك، ونُرجئ التعرُّف على المراد بـ(أهل البيت) إلى المبحث التالي.

المراد بالتمسُّك في حديث الثقلين:

هناك توجُّهان في فهم معنى التمسُّك الوارد في حديث الثقلين:

التوجُّه الأوَّل يفترض أنَّ التعامل مع أهل البيت كرواة ثقات وفقهاء معتمدين يمثِّل الصورة المطلوبة لـ(التمسُّك) الوارد في حديث الثقلين.

التوجُّه الثاني يذهب إلى أكثر من ذلك؛ بحيث يُعدُّ أهل البيت فوق مستوى الاجتهاد، مَثَلهم في ذلك مَثَل النَّبيِّ الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، بمعنى أنَّهم يملكون مقام بيان حكم الله الواقعي، لا عن اجتهاد يمكن أن يُحتمل في حقِّه عدمُ إصابة الواقع، بل عن علمٍ يُشرفُ على الواقع بتأييد الله تعالى المتمثِّل في العصمة التي لا يُمكن معها احتمال المخالفة للحقِّ عمدًا أو سهوًا.. وبعبارة أخرى: إنَّ أهل البيت ـ حسب هذا التوجُّه ـ ينوبون عن النبيِّ الأكرم صلى الله عليه وآله وسلَّم في ممارسة مهامِّ الهداية وإخراج الناس من الظلمات إلى النور بإذن الله تعالى.. وبناءً عليه يكون التمسُّك بهم بمعنى التمسُّك بالقرآن والنبي الأكرم صلى الله عليه وآله، أي بالتسليم التامّ إزاء ما يصدر عنهم من تعاليم ومعارف.

والاستدلال يثبت على مستوى القطع عدمَ صحَّة التوجُّه الأوّل.. **كيف؟**

إنَّ لازم ما يفترضه التوجُّه الأوّل هو أن يكون التمسُّك بأهل البيت ليس بمستوى اللزوم والوجوب التَّعييني، بل قد يصبح في بعض الحالات أمرًا غير جائز من الناحية الشرعيَّة.. **لماذا؟!**

لأنَّنا عندما ننظر إلى أهل البيت كما ننظر إلى غيرهم من ثقات الرواة والفقهاء، سوف نجد أنَّ رواية أهل البيت أو رأيهم الفقهي ـ على أساس هذه النظرة ـ كثيرًا ما:

١ ـ يتعارضان مع رواية أو رأي غيرهم من ثقات الرواة أو الفقهاء، فنكون حينئذ مطالبين بتطبيق قواعد الترجيح التي قد تنتهي بنا إلى عدم الأخذ برأي أو برواية أهل البيت، فنكون ـ حينئذ ـ غير مُلزمين بالأخذ برأيهم، بل مُلزَمين بمخالفة رأيهم وروايتهم.

٢ ـ يخالفان نظر الفقيه نفسه انطلاقًا من وجهة نظر ما يتبناها الفقيه، فتنتهي إلى القول بتخطئة رواية أو رأي أهل البيت، فيكون الفقيه غير مُلزَم بقول أهل البيت، بل مُلزَمًا بمخالفتهم.

هذا مضافًا إلى أنَّ هذه النظرة تضع أهل البيت في مقام يفترض أنَّ التمسُّك بهم هو كالتمسُّك بأيِّ راو أو فقيه ثقة ممَّن عداهم، وبناءً عليه لا يكون هناك موجب للقول بكون الأخذ بهم معيارًا لتمييز المُهتدي من الضالِّ.

أضف إلى ذلك أنَّ هذه النظرة تؤدِّي إلى تحديد دائرة التمسُّك بأهل البيت في إطار الفقهيَّات.

هذه هي لوازم ومقتضيات التوجُّه الأوّل.. ومن الواضح أنَّ حديث الثقلين بنفسه ينفي هذا التوجُّه بإبطال لوازمه ونتائجه؛ وذلك لما يلي:

١ ـ حديث الثقلين يدلُّ على كون التمسُّك بأهل البيت ضمانًا للهداية والأمن من الضلال، وهذا يقتضي القول بإيجاب التمسُّك، لا بجوازه فضلاً عن إيجاب

تركه. كما أنَّ هذا يقتضي بوضوح أنَّ المسألة تتعدَّى حدود الفقه والرواية إلى ما يشمل جميع مسائل الدين. ويقتضي أيضًا التفريق بين أهل البيت وبين سائر الرواة والفقهاء؛ إذ لم يُدَّعَ في حقِّ أحدٍ منهم أنَّ التمسُّك به يؤمن من الضلال ويضمن الهُدى.

٢ ـ في حديث الثقلين إطلاقٌ يقتضي أنَّ وجوب التمسُّك يشمل جميع مفردات الدين بلا استثناء، وهذا ينفي تحديد دائرة التمسُّك في إطار الفقه.

٣ ـ في حديث الثقلين وصفٌ لأهل البيت بكونهم يَخْلُفون النبيَّ الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، وقد عرفنا دلالة هذا الوصف على أنَّهم ينوبونه في مهامِّ الهداية وإخراج الناس من الظلمات إلى النُّور. فأين هذا من وظيفة الراوي الثقة أو الفقيه الاعتيادي؟

٤ ـ في حديث الثقلين دلالة على عصمة أهل البيت، والمعصوم لا وجه للمقارنة بينه وبين غير المعصوم من الرواة والفقهاء، فضلاً عن أن يُنظر إليه كراوٍ أو فقيهٍ لا يلزم الأخذ بقوله مطلقًا، بل قد تلزم مخالفتُهُ. كما أنَّ المعصوم لا وجه لتحديد دائرة حجيَّة قوله في إطار الفقهيَّات.

وزبدة القول أنَّ إطلاق التمسُّك وإناطة الهدى به وما ينتج من ذلك من خصائص لأهل البيت في ضوء مفاد حديث الثقلين ـ جميع ذلك ـ يحول وبصورة قطعيَّة دون القبول بالتوجُّه الأوّل[1].

وبثبوت عدم صحَّة التوجُّه الأوّل يثبت التوجُّه الثاني، كما أنَّ جميع ما ثبت لدينا في المباحث السابقة من خصائص لأهل البيت يؤيِّد هذا التوجُّه كما هو واضح.

---

(١) راجع المباحث السابقة، فقد تمَّ فيها إثبات دلالة حديث الثقلين على هذه الخصائص لأهل البيت عليهم السلام.

وبذلك يُعرف أنَّ المتمسِّكين الذين يمكن الحكم بكونهم ناجين هم أولئك المتمسِّكون بأهل البيت بالمعنى الثاني ، أي بالتسليم التامِّ على حدِّ التسليم لتعاليم القرآن والنبي صلى الله عليه وآله وسلم ؛ لأنَّ هذا التمسُّك هو التمسُّك المطلوب في ضوء ما نفهمه بصورة واضحة من حديث الثقلين حسب التوضيح المتقدِّم .

هذا هو الوجه الأوّل في دلالة الحديث على الفرقة الناجية .

وثمَّة وجهٌ آخر يدلُّ به حديث الثقلين على الفرقة الناجية ، وهو أنَّ الحديث قد دلَّ ـ كما عرفنا في المبحث الخامس ـ على أنَّ الأرض لا تخلو من إمام من أهل البيت في كلِّ زمان . وهذا يعني أنَّ الفرقة المهتدية الناجية هي تلك الفرقة التي ترتبط بإمام زمانها من أهل البيت ، والذي يلزم أن يكون متوفِّرًا على جميع الخصائص التي يُثبتها حديث الثقلين لأهل البيت .

وبهذا تكون ملامح الفرقة الناجية قد اتَّضحت إلى حدٍّ كبير ، إلاَّ أنَّ الصورة سوف تتجلَّى أكثر فأكثر عند انتهائنا من دراسة المراد من أهل البيت في حديث الثقلين إن شاء الله تعالى ، وهو موضوع المبحث التالي .

***

المبحث السابع

مَنْ هُم العترة وأهل البيت؟

من أوضح مُعطيات حديث الثقلين أنَّ التمسُّك بأهل البيت هو ضمان الهداية والأمان من الضلال ، بل هذا هو الهدف الكبير الذي قيل من أجل تأمينه هذا الحديث الشريف.. إنَّ الأمَّة تحتاج إلى ضمان للهداية بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، بحيث يكون المتمسِّك بحبله في منجًى ومُعتصَم.. وهذا الحبل المتين يتمثَّل في القرآن الكريم وأهل البيت.. هذا هو مفاد حديث الثقلين بصريح لفظه ودلالته .

وقبل أن نتساءل عن المراد بأهل البيت يلزمنا أن نقول بأنَّ تحديد أهل البيت ليس أمرًا موكولاً إلينا جزمًا.. **لماذا؟**

لأنَّ المفتقر إلى الهداية لا يمكنه أن يُحدِّد الهادي.. وبناءً عليه لا يسعنا أن نحتمل أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يتكفَّل ببيان المراد بأهل البيت في حديث الثقلين ، ولا يتصوّر ذلك إلاَّ من لم يتدبَّر المسألة ولم يُعطها حقَّها من التأمُّل والتفكير..

إنَّ الله تبارك وتعالى تكفَّل برسم الملامح العامَّة والتفصيليَّة للهداية ، ولم يجعل الخيَرَة بيد عباده.. فالأنبياء هو تبارك وتعالى يحدِّدهم ، والكتب هو الذي يُنزِّلها ، وملامح العقيدة والشريعة هو الذي يرسمها من أوّلها إلى آخرها.. فهل يبقى مع ذلك احتمالٌ بأنَّ تحديد الهُداة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرٌ تركه الله تبارك وتعالى بيد الناس ، يختارون من يشاؤون؟

وما الذي يضمن أنَّ الناس يتَّفقون على رأي واحد في ما يُحدِّدونه؟

بل ما الذي يضمن أنَّ اختيارهم يكون موافقًا للحقِّ والصواب؟

إنَّنا لا نتكلَّم عن تحديد شخص نريد أن نُقعده على كرسي الحكم السياسي.. هذا شأنٌ يمكن أن يبتَّ فيه الناس ضمن شروط معيَّنة. بل نتكلَّم عن تحديد أئمَّة الهدى الذين يُؤمِّنون منهج الرشاد لجميع العباد، ويخرجون الناس من الظلمات إلى النور، ويواصلون خطَّ الهداية النبويَّة ولكن من دون نبوَّة، ويكونون مؤيَّدين بالعصمة والتسديد..

إنَّ كلَّ مَن يتصوّر أنَّ بإمكاننا تحديد أهل البيت الهُداة من عند أنفسنا، فإنَّ عليه أن يعيد صياغة أفكاره، ويعتبر نفسه من غير المتمسِّكين بأهل البيت؛ لأنَّ أهل البيت الذين وجب علينا التمسُّك بهم لا يسعنا تحديدهم.. فليبحث عن المنظومة الفكريَّة التي تتبنَّى التبعيَّة لأهل البيت المُحدَّدين من غير تدخُّل من قبل الناس..

نعم؛ لا مانع من أن يكون الدين نفسُه مُمَثَّلاً بالقرآن والسنَّة قد وكل إلينا اختيار إمام سياسي معيَّن، وأمَّا أن يكل إلينا اختيار من نهتدي به ونضلّ بتركه، فهذا لا يمكن نسبته إلى ساحة الدين؛ لأنه تكليف بما لا يُطاق، نظرًا إلى أنَّ من لا يميِّز بين الهُدى والضلال لا يسعُه التمييز بين الهادي والمُضِلّ.

وبهذا لا يبقى مجال للريب في أنَّ تحديد أهل البيت الذين أُمرنا بالتمسُّك بهم أمرٌ لا بُدَّ أن يكون مفروغًا منه، ودورنا الوحيد هو استكشاف ذلك التحديد؛ من أجل أن يتيسَّر لنا التمسُّك بهم.

أضف إلى ذلك أنَّ حديث الثقلين دلَّنا على توفُّر أهل البيت على العصمة، والأعلميَّة التي تَحدّثنا عن المراد منها بالتحديد.. وكلا الأمرين ليسا من الأمور التي يمكن استكشافُها بصورة قطعيَّة من خلال ظواهر الأمور التي تمثِّل أدواتنا

الاعتياديَّة، فلا بُدَّ من تدخُّل العامل الغيبي المتمثِّل في القرآن أو السنَّة من أجل تحديد من يمتلك هاتين الميزتين.

فالذي ينبغي لنا أن ندرسه في مبحثنا هذا هو ما يمكن أن يكون دليلاً من الله تبارك وتعالى أو من رسوله صلى الله عليه وآله وسلم في تحديد المراد من أهل البيت في حديث الثقلين.

وبوسعنا استعراض الأدلَّة على تحديد أهل البيت على النَّحو التالي:

الدليل الأوَّل (مجموعة الخصائص الثابتة في حديث الثقلين)

لقد ثبت لدينا في ضوء المباحث السابقة أنَّ أهل البيت المذكورين في حديث الثقلين يتميَّزون بخصائص، أهمُّها:

١ ـ كونهم معصومين على مستوى العلم والعمل.

٢ ـ كون علمهم يستوعب الإسلام كلَّه، وبما يؤهِّلهم لخلافة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وغنيٌّ عن البيان أنَّ هذه العصمة وهذا العلم لمَّ يُدَّعَ من قبل عموم بني هاشم، ولا ادّعاه لهم بنحو عامّ أحدٌ إلى يومنا هذا.. وكذا بالنِّسبة إلى أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم. فيتَّضح من خلال هذا أنَّ المقصود بأهل البيت في ضوء صفة العصمة والأعلميَّة لا بُدَّ أن يكون في دائرة أخصّ من عموم بني هاشم وما عدا أزواج النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم.

الدليل الثاني (الجمع بين حديث الثقلين وحديث الخلفاء الاثني عشر)

لقد عرفنا أنَّ أهل البيت هم خلفاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم بصريح لفظ حديث الثقلين في بعض طرقه الصحيحة، حيث جاء فيه: «**إنِّي تارك فيكم**

خليفتين: كتابَ الله عزَّ وجلَّ، حبلٌ ممدود ما بين السماء والأرض، أو ما بين السماء إلى الأرض، وعترتي أهلَ بيتي، وإنَّهما لَن يتفرّقا حتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الحَوض»[١].

وفي رواية أخرى صحيحة نجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أخبر أنَّ خلفاءه اثنا عشر، فقد جاء في الحديث الصحيح قوله صلى الله عليه وآله: «**لا يزال هذا الدين عزيزاً منيعًا إلى اثني عشر خليفة... كلُّهم من قريش**»[٢]، وفي أخرى بسند حسن: «عن مسروق، قال: كنَّا جلوسًا عند عبد الله ابن مسعود وهو يُقرئنا القُرآن، فقال له رجلٌ: يا أبا عبدالرحمن هل سألتم رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم كم تملك هذه الأُمَّة من خليفة؟ فقال عبدالله ابن مسعود: ما سألني عنها أحد منذ قدمت العراق قبلك. ثمَّ قال: نعم؛ ولقد سألنا رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم، فقال: **اثنا عشر كعدّة نقباء بني إسرائيل**»[٣].

وبالجمع بين الأحاديث نجد أنَّ هناك نتيجةً واضحةً تلوح لنا، مفادُها: أنَّ خلفاء النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم هُم اثنا عشر من أهل بيته.

ويقوِّي الارتباط بين حديث الثقلين الشريف وأحاديث الخلفاء الاثني عشر

---

(١) أخرجَهُ أحمد بن حنبل في «المسند»: (١٨١/٥ ــ ١٨٢، ١٨٩) عن زيد بن ثابت. وعنه الهيثمي في «مجمع الزوائد»: (١٦٣/٩) وقال: «رواه أحمد وإسناده جيد». وأورده الهيثمي في (١٧٠/١) وقال: «رواه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات». ومثله السمهودي في «جواهر العقدين»: ٢٣٦. وصرَّح الألباني بصحَّته في «صحيح الجامع الصغير»: (٤٨٢/١). وللحديث بهذا اللفظ مصادر أخرى تقدّم بعضُها في المبحث الأوّل من هذا الفصل.

(٢) أخرجه مُسلمٌ في «كتاب الإمارة» من صحيحه: (٤/٦)، والتِّرمذي: (٣٤٠/٣)، وقال التِّرمذي: «هذا حديث حسن صحيح». وأحمد في مسنده: (٨٦/٥، ٨٧، ٩٢، ١٠٦، ١٠٧، ٣٩٨)، و الطبراني في «المعجم الكبير»: (١٩٦/٢، ١٩٧، ١٩٩) و(١٢٠/٢٢)، والحاكم في «المستدرك»: (٧١٥/٣) برقم (٦٥٨٦/٢١٨٤)، وغيرهم.

(٣) غنيٌّ عن البيان أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم كان بصدد ذكر الخلفاء الشرعيين فحسب، وليس المقصود ذكر جميع من مَلَكَ الأمَّةَ من خلفاء شرعيين وغير شرعيين.

أنَّ المجموعتين تكلَّمتا عن علاقة الخلفاء باستحكام الدين وصلاحه، ففي حديث الثقلين وجدنا أنَّ وصف «الثقلين» كان من مدلولاته أنَّ الدين يستصلح ويعمُر بأهل البيت، وحديث الخلفاء صريحٌ في ارتباط استحكام الدين بالخلفاء الاثني عشر أيضًا، حيث عُبِّر عن الاستحكام بـ(العزَّة) و(المَنَعَة)، فجاء فيه: «**لا يزال هذا الدِّين عزيزاً منيعًا إلى اثني عشر خليفة**»، أو «... **حتَّى يمضي اثنا عشر خليفة**».

وبهذا يتَّضح أنَّ المجال ليس مفتوحًا حتَّى يُعيِّن الناس ما شاؤوا من الخلفاء والأئمَّة، بل الأئمَّة من أهل البيت، وهم معلومون من حيث الصفات ومن حيث العدد أيضًا.

الدليل الثالث (حديث الكساء الشريف)

من أشهر الروايات الإسلاميَّة، وأقواها صحَّةً وثبوتًا، وأوضحها دلالةً ومعنًى: ما رُوي من أنَّ النبيَّ الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم اجتمع تحت كساء واحد مع ابنته الزهراء وعليٍّ والحسن والحسين عليهم السلام، فقال: «**اللهمَّ هؤلاء أهل بيتي، أذهب عنهم الرجس وطهِّرهم تطهيراً**».

وقد أوردَ الروايةَ المذكورةَ بهذا اللَّفظ ابنُ جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) في تفسيره: (٩/٦ـ ١٠)، كما رُويت في العديد من مصادر أهل السنَّة، نذكر منها:

١ ـ مسند أحمد (ت ٢٤١ هـ): (٣٣١/١)، (١٠٧/٤)، (٢٩٢/٦، ٣٠٤).

٢ ـ صحيح مسلم (ت ٢٦١ هـ): (١٣٠/٧).

٣ ـ سنن التِّرمذي (ت ٢٧٩ هـ): (٣٠/٥ ـ ٣١، ٣٢٨، ٣٦١).

٤ ـ المستدرك على الصحيحين للحاكم (ت ٤٠٥ هـ): (٤٥١/٢) مرَّتَين، وقال الحاكم في الموضع الأوّل: «**هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه**»، وقال الحافظ الذهبي في «التلخيص»: «**على شرط مسلم**». وقال الحاكم في الموضع الثاني: «**هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه**».

وأخرجه الحاكم ثالثةً في (١١٧/٣) وقال: «**هذا حديث صحيح على شرط الشيخين**». وقال في «التلخيص»: «**على شرط مسلم فقط**». وفي (١٤٣/٣) وقال: «**هذا حديث صحيح الإسناد**»، وفي «التلخيص»: «**صحيح**». وفي (١٥٨/٣) وقال: «**هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه**»، وفي «التلخيص»: «**على شرط البخاري**». وفي (١٥٩/٣) ثلاثًا، وقال في الأولى: «**صحيح على شرط الشيخين**»، وفي «التلخيص»: «**على شرط مسلم**»، وقال الحاكم في الثانية: «**على شرط الشيخين**»، وفي «التلخيص»: «**على شرط البخاري ومسلم**».

٥ ـ المصنف لابن أبي شيبة الكوفي (ت ٢٣٥ هـ): (٥٠١/٧).

٦ ـ مسند إسحاق بن راهويه (ت ٢٣٨ هـ): (٦٧٨/٣).

٧ ـ كتاب السنَّة لابن أبي عاصم (ت ٢٨٧ هـ): ص٥٨٩.

٨ ـ السنن الكبرى للنسائي (ت ٣٠٣ هـ): (١١٣/٥).

٩ ـ مسند أبي يعلى (ت ٣٠٧ هـ): (٤٥١/١٢).

١٠ ـ المعجم الأوسط للطبراني (ت ٣٦٠ هـ): (٣٧١/٢)، (١٦٦/٣)، (٤/ ١٣٤)، (٣١٩/٧).

إلى غيرها من مصادر كثيرة لهذا الحديث الشريف..

وحديث الكساء يدلُّ بوضوح على أنَّ «**أهل البيت**» عنوان يُراد به معنًى خاص في لسان الشريعة المقدّسة، وهو معنًى أخصّ وأضيق دائرةً من المعنى اللُّغوي لهذه الكلمة (أهل البيت)، بمعنى أنَّ عنوان أهل البيت إذا كان يدلّ في اللُّغة على الزوجات والأقرباء، فإنَّه في لسان الشريعة المقدّسة لا يدل إلاَّ على أناس مُحدَّدين مخصوصين..

وبعبارة أخرى: إنَّ هناك مَعنيين للبيت: بيت السُّكنى، وهو الذي يحتضن

زوجات النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومجموعة من أقربائه، فإذا كان هذا البيت هو الوارد في عنوان (أهل البيت)، كان لهذا العنوان دلالة على نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبقيَّة أقاربه الذين يسكنون معه. والبيت الآخر هو بيت النُّبوة والرسالة، بمعنى ذلك المقام الشريف الذي لا يدخل فيه إلاَّ مَن يحمل رسالة الإسلام على عاتقه، ويعبِّر عن الإسلام وتعاليمه في فكره وسلوكه.

فالنتيجة: أنَّ لدينا معنيين مختلفين لأهل البيت.. ولكن كيف يدلُّ حديث الكساء على المعنى الثاني؟

إنَّنا بمتابعة حديث الكساء في مصادره نجد أنَّ أمَّ سلمة التي كانت شاهدة لقصَّة نزول آية التطهير، طلبت وبشكل صريح أن تدخل تحت الكساء عندما رأت الفضل الذي ناله أهل الكساء بدعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبنزول الآية في شأنهم، فكان رجاؤها أن تفوز بهذا الفضل..

فقد أدخلت أمُّ سلمة رأسها وقالت: «**وأنا معكم يا رسول الله؟ قال: إنَّك إلى خير**»(١).

وفي لفظ: «**وأنا معهم يا نبيَّ الله؟ قال: أنت على مكانك! وأنت على خير**»(٢).

وفي لفظ ثالث: «**يا رسول الله ما أنا من أهل البيت؟ قال: إنَّك إلى خير، وهؤلاء أهل بيتي، اللهمَّ أهلي أحقّ**»(٣).

وفي لفظ آخر: «**يا رسول الله! وأنا منهم؟ قال: لا، وأنت على خير**»(٤).

---

(١) ممَّن أخرجَهُ: أحمد بن حنبل في «المسند»: (٢٩٢/٦).

(٢) ممَّن أخرجَهُ: التِّرمذي في «السنن»: (٣٠/٥ ـ ٣١).

(٣) ممَّن أخرجَهُ: الحاكم في «المسند»: (٤٥١/٢) وفي المصدر: «إنك أهلي خير»، وهو خطأ ظاهر لا تستقيم الجملة معه، وقد صححنا العبارة استناداً إلى حكاية فضائل الخمسة للفيروزآبادي: (٢٧٣/١).

(٤) ممَّن أخرجَهُ: أبو يعلى في مسنده: (٣١٣/١٢ ـ ٣١٤).

وفي لفظ آخر: «**وأنا معهم يا رسول الله؟ قال: أنتِ زوجُ النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم، وإلى ـ أو على ـ خير**»(١).

وفي لفظ آخر: «**فرفعت الكساء لأدخل معهم، فجذبه رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال: إنَّك على خير**»(٢).

بل يظهر أنَّ القصة والنزول تكرّرا غير مرّة، حيث كانت عائشة وزينب مكان أمِّ سلمة في ظروف شبيهة، وهما قد مُنِعتا أيضًا كما مُنِعت أمُّ سلمة..

ففي رواية أنَّ عائشة قالت: «**يا رسول الله أنا من أهلك؟ قال: تَنَحَّيْ...**»(٣).

وفي أخرى أنَّ زينب بنت جحش قالت: «**ألا أدخل معكم؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: مكانَك! فإنَّك إلى خير إن شاء الله**»(٤).

وأنت ترى بوضوح أنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم مَنع أزواجه من الدخول تحت الكساء، وتأبَّى عن أن يكنَّ داخلات ولو حكمًا مع أهل الكساء، بل جملة من تلك الروايات صريحة في نفي اسم (أهل البيت) عنهنَّ أيضًا.

فإذا أضفنا إلى ذلك ما قام به النَّبي صلى الله عليه وآله وسلم من تغطية أولئك المطهَّرين الأربعة بالكساء، مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «**اللهمَّ هؤلاء أهل بيتي...**»، ونزول آية التطهير بخطاب: ﴿**أهلَ البيت**﴾، لم يبقَ مجالٌ للريب في دلالة حديث الكساء على كون عنوان «**أهل البيت**» ذا دائرة أضيق وأخصّ ممَّا يقتضيه المُعجم اللُّغوي؛ إذ لا مجال إلى تطبيقه على سائر الأقارب والنِّساء(٥).

---

(١) ممَّن أخرجَهُ: الطبراني في «المعجم الكبير»: (٢٨١/٢٣).

(٢) أورده المحبُّ الطبري في «ذخائر العقبى»: ٢١، وذلك عن الدولابي في «الذرية الطاهرة».

(٣) أخرجَهُ الثعلبي في تفسيره «الكشف والبيان»: (٤٣/٨).

(٤) المصدر السابق، وشواهد التنزيل: (٥٣/٢).

(٥) إلاَّ أنَّه يمكن أن يدخل فيه من لم يوجَدوا بعد من ذرية النبي الأكرم، إذا فُرضَ أنهم امتداد لبيت النبوة، كما هو الواقع فيما يرتبط بالأئمة من ذرية الحسين.

وقد وافق على هذا جملةٌ من علماء أهل السنَّة، منهم: العيني (ت ٨٥٥هـ) حيث قال:

«**وأهل البيت هم: فاطمة والحسن والحسين؛ لأنَّه صلى الله عليه وسلم لفَّ عليهم كساءً وقال: هؤلاء أهل بيتي...**»[(١)].

فقد وافق على أنَّ الاستناد إلى حديث الكساء يستدعي القول بكون هؤلاء هم أهل البيت.

وأوضح منه: مقال الشوكاني (ت ١٢٥٥هـ) حيث عدَّ مَنْعَ أمِّ سلمة مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم في حقِّ الأربعة المُطهَّرين: اللّهم هؤلاء أهل بيتي.. عدَّ ذلك مانعًا من القول بكون الأزواج داخلات في عموم الآل وأهل البيت الذين يُصلَّى عليهم[(٢)].

وأكثر نفعًا وإلزامًا قول الشوكاني أنَّ هذا الرأي المبنيَّ على الاستدلال المذكور هو مذهب جمهور العلماء المنتسبين إلى أهل البيت[(٣)].

ويؤيِّد كلامَه ما نجدُه من تصريحات علماء الزيدية[(٤)]، وإطباق علماء الإماميَّة تبعًا لأئمَّة الهدى من أهل البيت[(٥)].

وبناءً عليه يتَّضح أنَّ عنوان «**أهل البيت**» يختصّ بأهل الكساء، كما أنَّ فضل التَّطهير وإذهاب الرجس خاصٌّ بهم أيضًا، ولا تدخل معهم الأزواج رضي الله عنهنَّ، لا في الفضل (التَّطهير وإذهاب الرجس)، ولا في التسمية بـ«أهل البيت».

---

(١) عمدة القاري للعيني: (٢٢٣/١٦).
(٢) نيل الأوطار للشوكاني: (٣٢٧/٢).
(٣) المصدر نفسُه.
(٤) انظر على سبيل المثال: كتاب الشافي لعبد الله بن حمزة: (٨٢/١) حيث قال: «وأخبار الكسا الدالة على الحصر والتعيين...» وقد عدَّها من الأمور المعلومة الثابتة بالقطع.
(٥) انظر على سبيل المثال: الكافي للشيخ الكليني: (٩٤/٨)، والأمالي للشيخ الطوسي: ٥٥٩، وبحار الأنوار للعلامة المجلسي: (١٠٤/٢٣ فما بعدها)، وغيرها من المصادر.

ويؤيِّده ما رُوي عن النَّبي صلى الله عليه وآله وسلم في تفسير آية التطهير من أنَّه قال: «**فأنا وأهل بيتي مُطهَّرون من الذنوب**»(١).

وما رُوي عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنَّه قال: «**نزلت هذه الآية فيَّ وفي عليٍّ وحسن وحسين وفاطمة ﴿إنَّما يُريدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أهلَ البَيْتِ ويُطَهِّرَكُمْ تَطْهيرًا﴾(٢)**»(٣).

وقول أبي سعيد الخُدري: «**نزلت في خمسة: النبيِّ صلى الله عليه وسلم، وعليٍّ، وفاطمة، والحسن، والحسين رضي الله عنهم**»(٤).

وقول أمِّ سلمة: «**هذه الآية ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ في رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعليٍّ وفاطمة والحسن والحسين**»(٥).

ومنه يُعلَم أنَّ لـ«أهل البيت» معنًى يختصُّ بأهل الكساء دون غيرهم، فيكون هذا تحديداً من قِبَل الشارع المقدّس، فكلَّما أُطلق هذا العنوان، عرفنا أنَّه يُراد منه هذا المعنى.

---

(١) أخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ»: (٤٩٨/١)، ومحمد بن سليمان الكوفي في «مناقب الإمام أمير المؤمنين»: (١٢٨/١، ٤٠٧). وأورده عن الفسوي ابنُ كثير في «البداية والنهاية»: (٣١٦/٢)، وكذا فعل المقريزي في «إمتاع الأسماع»: (٢٠٨/٣). وأورده السيوطي في «الدر المنثور»: (١٩٩/٥) عن دلائل الحكيم التِّرمذي وابن مردويه وأبي نعيم والبيهقي، وكذا فعل الشوكاني في «فتح القدير»: (٢٨٠/٤)، وكذا فعل الآلوسي في «روح المعاني»: (١٤/٢٢).

(٢) الأحزاب: ٣٣.

(٣) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره: (٩/٢٢)، والثعلبي في تفسيره «الكشف والبيان»: (٤٢/٨)، والحسكاني في «شواهد التنزيل»: (١٣٦/٢)، وغيرهم.

(٤) أورده الشريف السمهودي في «جواهر العقدين»: ١٩٣، وقال: أخرجه أحمد في المناقب، والطبراني. أقول: هو عند الطبراني في «المعجم الأوسط»: (٣٨٠/٣)، وفي «المعجم الكبير»: (١٣٤/١ ـ ١٣٥).

(٥) المعجم الكبير للطبراني: (٣٢٧/٢٣).

فيثبت بهذا أنَّ «أهل البيت» في حديث الثقلين يُقصد به أولئك الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهَّرهم تطهيراً، أي الأربعة الذين اشتمل عليهم الكساء الشريف.

وقد تفطَّن المؤرِّخ الفاضل ابن أبي الحديد[1] إلى هذا المعنى، فصرّح بأنَّ حديث الكساء ونزول آية التطهير يبيِّنان المراد من أهل البيت في حديث الثقلين[2].

وبذلك نكون قد عرفنا وجه دلالة حديث الكساء على تحديد المقصودين من «أهل البيت»[3].

---

(١) ترجم له غير واحد من أعلام أهل السنَّة، مع وصفه بالفقه والفضل والأدب، انظر: تاريخ الإسلام للذهبي: (٢٠٢/٤٨)، وفوات الوفيات للكتبي: (٦٠٩/١)، والبداية والنهاية لابن كثير: (٢٣٣/١٣).

(٢) شرح نهج البلاغة: (٣٧٥/٦ ـ ٣٧٦).

(٣) وبه نعرف بطلان جملة من الروايات الشاذة التي جاء فيها أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قَبِل بإدخال أم سلمة في الكساء، أو التي تقول بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أدخل العباس وبنيه تحت الكساء، أو التي تقول بأنَّ رسول الله وصف واثلة بن الأسقع بكونه من أهل البيت. أمَّا الأولى فساقطة لمعارضتها لما هو أشهر وأكثر ثبوتًا، كما أنه لا معنى لأن يمانع النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الدخول لشخص مع نفي عنوان أهل البيت عنه، ثمَّ يسمح له في مرة لاحقة، فليس هذا إلا تهافُتًا نُجلُّ ساحة الشريعة عنه. وأمَّا التي تقول بدخول العباس وبنيه، فالراوي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ـ وهو عبد الله بن الغسيل ـ مجهول، كما صُرِّح في «أُسد الغابة» لابن الأثير: (٢٤١/٣)، والسند غريب كما قال الحافظ ابن حجر في «الإصابة»: (١٧٦/٤)، وقال الهيثمي عن إسناده في «مجمع الزوائد» (٢٧٠/٩): «وفيه جماعة لم أعرفهم». وأمَّا التي فيها أنَّ واثلة بن الأسقع من أهل البيت فلا يمكن التصديق بها، إذ لا يمكن دخول واثلة في العنوان أو الفضل بعد خروج أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما عرفت، هذا مع أنَّ روايات واثلة ليست جميعها متَّحدة في إفادة دخوله، فلعل الزيادة من صنيع بعض الرواة، لا سيما إذا لاحظنا الإشكاليات التي في أسانيد الرواية؛ فإنَّ مدار جميع الأسانيد المنتهية إلى واثلة على أبي عمَّار شدّاد بن عبد الله القرشي، وهو أمويٌّ، ومولى معاوية بن أبي سفيان، ومثله غير مأمون في أن يزيد شيئًا لتأييد توجُّهه الأموي.. هذا وإنَّ كلَّ واحد من الطرق يشتمل على إشكالية إضافةً إلى ما تقدّم، ←

الدليل الرابع (مقال النبي ﷺ بمناسبة المباهلة)

ومن الأدلَّة التي تعيِّن دلالة عنوان أهل البيت في الخمسة أهل الكساء دون غيرهم، قولُ النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المباهلة مشيرًا إلى علي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام: «**اللهمَّ هؤلاء أهلِي**».

ونذكر ممَّن روى هذه الرواية أو أوردها من علماء أهل السنَّة:

١ ـ أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ) في «مسنده»: (١٨٥/١).
٢ ـ مسلم (ت ٢٦١ هـ) في «صحيحه»: (١٢١/٧).
٣ ـ التِّرمذي (ت ٢٧٩ هـ) في «سننه»: (٢٩٣/٤ ـ ٢٩٤) و(٣٠١/٥ ـ ٣٠٢)، وقال في الموضعين: هذا حديث حسن غريب صحيح.
٤ ـ الحاكم (ت ٤٠٥هـ) في المستدرك: (١٦٣/٣)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. وقال الحافظ الذهبي في «التلخيص»: على شرط البخاري ومسلم.
٥ ـ البيهقي (ت ٤٥٨ هـ) في السنن الكبرى: (٦٣/٧).
٦ ـ الحاكم الحسكاني (ق ٥) في شواهد التنزيل: (١٦٠/١ ـ ١٦١).

فطريق الطبراني في الكبير (٥٥/٣ ـ ٥٦) فيه محمد بن بشر التنيسي أو التينسي، وهو ليس بالقوي كما في «ميزان الاعتدال»: (٤٩١/٣)، وطريق الطبراني الآخر في (٦٥/٢٢) وكذا أحد إسنادَي تفسير الطبري (١٠/٢٢) فيهما عبد السلام بن حرب الذي رُمي برواية المناكير، وأبو عمرو كلثوم بن زياد المحاربي الذي لم يوثِّقه غيرُ ابن حبان، وقال في «مجمع الزوائد» (١٦٧/٩): «فيه ضعفٌ». وفي طريق الطبري الأخرى (١٠/٢٢) وكذا طريق ابن حبان في صحيحه (٤٣٢/١٥) الوليد بن مسلم القرشي، أبو العباس الدمشقي، الذي كان مولى بني أميَّة أيضًا، ورمي بكثرة التدليس، وفي ترجمة «بقية بن الوليد» من ميزان الاعتدال أنَّه صح عن الوليد بن مسلم استحلال التدليس الذي يوجب سقوط العدالة عند بعض أهل العلم.

٧ ـ ابن عساكر (ت ٥٧١ هـ) في تاريخ دمشق: (١١٢/٤٢).
٨ ـ ابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) في تفسيره زاد المسير: (٣٣٩/١).
٩ ـ أبو حيان (ت ٧٤٥ هـ) في تفسيره البحر المحيط: (٥٠٢/٢).
١٠ ـ السيوطي (ت ٩١١ هـ) في تفسيره الدر المنثور: (٣٩/٢).
١١ ـ الشوكاني (ت ١٢٥٥ هـ) في تفسيره فتح القدير: (٣٤٨/١).
١٢ ـ الآلوسي (ت ١٢٧٠ هـ) في تفسيره روح المعاني: (١٩٠/٣).

وَلْنَذكر لفظ «صحيح مسلم»، فقد جاء فيه:

«لمَّا نزلت هذه الآية: ﴿فقُلْ تعالَوا نَدْعُ أبناءَنا وأبناءَكُم﴾[1] دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم عليًّا وفاطمةَ وحسنًا وحسينًا، فقال: اللهمَّ هؤلاء أهلي».

وبه تتأكَّد دلالة عنوان (أهل البيت) على هؤلاء الخمسة دون غيرهم.

الدليل الخامس (نداء النبي صلى الله عليه وآله وسلم ستَّة أشهُر على باب علي وفاطمة عليهما السلام)

رُوي في كثير من مصادر أهل السنَّة أنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يمرُّ ستَّة أشهر على باب عليٍّ وفاطمة عليهما السلام في وقت الصلاة ويناديهم: **«الصلاة يا أهل البيت إنَّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهِّركم تطهيراً»**.

ونذكر من مصادر هذه الرواية:

١ ـ مسند أبي داود الطيالسي (ت ٢٠٤ هـ): ٢٧٤. وفيه: **«شهراً»**.
٢ ـ المصنَّف لابن أبي شيبة (ت ٢٣٥ هـ): (٥٢٧/٧).

---

(١) آل عمران: ٦١، وتمام الآية الكريمة: **﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فيه منْ بَعْد مَا جَاءَكَ منَ الْعلْم فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنسَاءَنَا وَنسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ الله عَلَى الْكَاذبينَ﴾**.

٣ ـ مسند أحمد (ت ٢٤١ هـ) : (٢٥٩/٣) .

٤ ـ مسند عبد بن حميد (ت ٢٤٩ هـ) : ١٧٣ . وفيه : «**تسعة أشهر**» .

٥ ـ سنن التِّرمذي (ت ٢٧٩ هـ) : (٣١/٥) .

٦ ـ مسند أبي يعلى (ت ٣٠٧ هـ) : (٥٩/٧) .

٧ ـ تفسير ابن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ) : (٩/٢٢، ١٠) . في الموضع الثاني : «**سبعة أشهر**» .

٨ ـ المعجم الأوسط للطبراني (ت ٣٦٠ هـ) : (١١١/٨ ـ ١١٢) . وفيه : «**أربعين صباحًا**» .

٩ ـ المعجم الكبير للطبراني (ت ٣٦٠ هـ) : (٥٦/٣) و(٢٠٠/٢٢، ٤٠٢) .

١٠ ـ المستدرك على الصحيحين للحاكم (ت ٤٠٥ هـ) : (١٧٢/٣) .

وهذا فيه دلالة على كون عنوان (أهل البيت) يُشير إلى بيت عليٍّ وفاطمة عليهما السلام ، لا سيَّما أنَّ هذا الفعل والنداء لم يصدر منه صلى الله عليه وآله وسلم بالنسبة إلى أيِّ بيت من بيوت أزواجه ، أو بيت من بيوت بني هاشم .

الدليل السادس (أدلَّة إمامة الإمام عليٍّ عليه السلام)

قد عرفنا أنَّ في حديث الثقلين دلالة واضحة ومن أكثر من جهة على إمامة أهل البيت عليهم السلام . ولا يشكُّ أحدٌ أنَّ عليًّا عليه السلام داخلٌ في عنوان أهل البيت ، وهو ما تَوَصَّلْنا إليه بالاستدلال أيضًا..

وهناك دليل آخر يتكوّن من مجموعة من النصوص الشريفة الدالَّة على إمامة الإمام عليٍّ عليه السلام ، وبالجمع بين مفاد هذه النصوص وبين مفاد حديث

الثقلين نستنتج أنَّ عليًّا عليه السلام هو أحد المقصودين بالإشارة من خلال عنوان أهل البيت.

هذا في حين أنَّ الذين تقدَّموا الإمامَ عليًّا عليه السلام بالخلافة:

١ ـ لا يدخلون في عنوان أهل البيت لعدم تدليل العنوان عليهم من حيث اللغة، فضلاً عن انصرافه عنهم لدلالة الأدلَّة المتقدِّمة. وبعبارة أخرى: هم ليسوا من أهل البيت؛ لا لغةً ولا اصطلاحًا.

٢ ـ لم يرد تنصيصٌ بشرعيَّة خلافة أحدهم[1].

ونحن لا نريد في هذا المقام أن نستقصي بالذكر جميع الأدلَّة على إمامة الإمام عليٍّ عليه السلام، ولا نريد أن نستوفي الكلام في شرح دلالتها ولو بعضها على إمامته عليه السلام؛ لأنَّ ذلك ممَّا يستدعي إطالةً لا تتناسب مع موقع هذه الأدلَّة من كتابنا.. ولذلك سوف يكون الاقتصار على ذكر بعض تلك الأدلَّة بنحو الفهرسة فيما يلي:

١ ـ رُويَ عن الإمام عليِّ بن أبي طالب عليه السلام أنَّه قال: «لمَّا نزلت هذه الآيـة: ﴿**وأنذر عشيرتك الأقربين**﴾[1]...[3] ثمَّ تكلَّم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: ...[3] فأيُّكم يُؤازرني على هذا الأمر على أن يكون أخي ووصيِّي وخليفتي فيكم؟ فقلتُ: أنا يا نبيَّ الله أكون وزيرك عليه. فأخذ برقبتي ثمَّ قال:

---

(١) وإلاَّ لاحْتَجَّ به أبو بكر في السقيفة، ولاحْتَجَّ به أبو بكر في مقام استخلافه عمر، ولاحْتَجَّ به عثمان في يوم الشورى أو احتُجَّ به له، بل لما كان هناك معنى للشورى في جميع الموارد، ولمَّا لم يكن شيءٌ من ذلك، عُلم عدمُه.

(٢) الشعراء: ٢١٤.

(٣) مكانَ النقاط حذفٌ للاختصار.

هذا أخي ووصيِّي وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعُوا»[1].

٢ ـ أخرج أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ) في مسنده، قال:

«حدثنا حسين بن محمد؛ وأبو نعيم المعنى، قالا: ثنا فِطْرٌ، عن أبي الطفيل، قال: جمع عليٌّ رضي الله تعالى عنه الناسَ في الرحبة، ثمَّ قال لهم: أنشد الله كلَّ امرِئٍ مُسلِمٍ سمع رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقول يوم «غدير خُمٍّ» ما سمع لمَّا قام. فقام ثلاثون من النَّاس، وقال أبو نعيم: فقام ناسٌ كثير، فشهدوا حين

(١) أخرجه بهذا اللفظ الطبري في «تاريخ الأمم والملوك»: (٦٢/٢ ـ ٦٣) وسنده أقلُّ حالات رجاله أن يُحسَّن حديثهم، إلاَّ عبد الغفار بن القاسم الذي نال منه علماء الجرح والتعديل لكونه يتشيَّع! إلاَّ أنَّ الحافظ ابن عقدة أثنى عليه وأطراه، فإذا أضفت إلى هذا أنَّ لهذا الحديث شاهدًا عند ابن أبي حاتم في تفسيره باعتراف ابن كثير في تفسيره: (٣٦٤/٣) كانت النَّتيجة أنَّ الحديث بسند «تاريخ الطبري» لا ينزل عن الحسن بالشاهد، بل بنفسه لو ترفَّع الباحث عن العصبية. وأمَّا إسناد تفسير ابن أبي حاتم فهو الآخر لا ينزل عن الحسن لولا عنعنة الأعمش، إلاَّ أنَّ هذا لا يضرُّ في اعتماد طريقه كشاهد. ولهذا حكى السيوطي في «جمع الجوامع» ـ كما في «كنز العمال»: (٣٩٦/٦) ـ تصحيحَ ابن جرير الطبري للحديث بهذا اللفظ، كما صحَّحه الشهاب الخفاجي في شرح الشفاء للقاضي عياض، وقال المُتكلِّمُ المعتزلي أبو جعفر الإسكافي: «إنَّه رُوي في الخبر الصحيح ...» [انظُر «الغدير» للعلاَّمة الأميني: ٢٧٩/٢]. وزبدة القول أنَّ الحديث ـ باعتبار طرقه وباعتبار ما يشهد له بالصحَّة ممَّا مرَّ ويأتي ـ صحيحٌ بلا ريب. ووجود لفظ «خليفتي في أهلي» في بعض المصادر ليس إلاَّ من وهم الرواة أو تحريفهم؛ لأنَّه لا معنى لأن يجمع رسول الله ﷺ أقرباءه بأمر الله تعالى وإيجابهِ إنذارَهم، ثمَّ يبدأ بتقديم معجزةٍ تدلُّ على صِدْقِه، ثُمَّ يطالب بواحد يؤازره فيمتنعون إلاَّ واحدًا، ثمَّ يأمرهم بطاعة هذا الشخص باعتباره وصيًّا وخليفةً.. لا معنى لأن يكون كلُّ هذا لمجرَّد تحديد وصيٍّ يؤدِّي عنه ديونه فحسب! بل من الواضح أنَّ هذا لا يكون إلاَّ لتأسيس أمر في غاية الأهمية، ولا يمكن أن نفسِّر الحديث في ضوء المعطيات الموجودة في متنه (راجعه بتمامه في مصادره) إلاَّ بالقول بأنَّه ﷺ كان بصدد تعيين الخليفة والوزير من بعده، والَّذي سيشير إليه فيما بعدُ أيضًا في أكثر من مناسبة بصريح العبارة وواضح الإشارة.

أخذه بيده فقال للناس: **أتعلمون أنِّي أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟** قالوا: نعم يا رسول الله. قال: **من كنت مولاه فهذا مولاه، اللهمَّ وال مَن والاه، وعاد مَن عاداه**. قال: فخرجت وكأنَّ في نفسي شيئًا، فلقيت زيد بن أَرقم، فقلت له: إنِّي سمعت عليًّا رضي الله تعالى عنه يقول: كذا وكذا. قال: فما تُنْكِر؟!! قد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك له»[1].

٣ ـ روى مسلمٌ (ت ٢٦١ هـ) في صحيحه (١١٩/٧ ـ ١٢٠) دار الفكر ـ بيروت، قال:

«حدثنا يحيى بن يحيى التميمي وأبو جعفر محمد بن الصباح وعبيدالله القواريري وسريج بن يونس كلهم، عن يوسف بن الماجشون ـ واللفظ لابن الصباح ـ حدثنا يوسف أبو سلمة الماجشون، حدثنا محمد بن المنكدر، عن سعيد بن المسيب، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعليٍّ: **أنت مِنِّي بمنزلة هارون من موسى إلاَّ أنَّهُ لا نَبِيَّ بعدي**. قال سعيدٌ: فأحببت أن أُشافِهَ بها سعدًا، فَلَقِيتُ سعدًا فحدَّثْتُه بِمَا حدَّثني عامرٌ[2]. فقال: أنا سمعته. فقلت: آنت سمعتَه؟ فَوَضَعَ إصبعَيْهِ على أذنيه فقال: نعم وإلاَّ فاستكَّتا».

أقول: هذا الحديث الشريف قد اتَّفق على روايته البخاري ومسلم في صحيحيهما، وله كثير من المصادر، وكثير من الأسانيد، وقد أورده مصطفى العَدْوي في «الصحيح المسند من فضائل الصحابة» عن البخاري في «صحيحه»

---

(١) أورده محمد فؤاد عبدالباقي في «مناقب علي والحسنين»: ٢٩، وقال: «أخرجه الإمام أحمد في مُسنده ص ٣٧٠ ج ٤ ط. الحلبي». أقول: وإسنادُه صحيح، رجالُه كلُّهم ثقات. وللحديث مصادر كثيرة في كتب أهل السنَّة وكتب إخوانهم الشيعة. راجع كتاب «الغدير» للعلاَّمة الأميني، وكتاب «فضائل الخمسة» للفيروزآبادي.

(٢) وفي «السنن الكبرى» للنسائي: (١٢١/٥) دار الكتب العلميَّة ـ بيروت، أنَّ سعيدَ بنَ المسيب قال لسعد: «ما حديثٌ حدَّثني به عنك عامرٌ؟»، فأدخل سعدٌ إصبعيه في أُذُنيه وقال: «سمعتُ من رسولِ الله ﷺ وإلاَّ فاستكَّتا».

برقم (٤٤١٦)، ثم قال: وأخرجه مسلم (٢٤٠٤) والنسائي في فضائل الصحابة (٣٨) وأحمد (١٨٢/١) وفي الفضائل (٩٦٠) والنسائي في الخصائص (٥٣) وأبو يعلى (١/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦) والطيالسي في مسنده (٢٠٩) وابن أبي شيبة في المصنَّف (١٢١٢٣)[1].

٤ ـ أخرج الحاكم في «المُستَدرَك على الصحيحين»: (١٢١/٣)، قال:

«أخبرنا أبو أحمد محمد بن محمد الشيباني من أصل كتابه، ثنا علي بن سعيد ابن بشير الرازي بمصر، ثنا الحسن بن حماد الحضرمي، ثنا يحيى بن يعلى، ثنا بسام الصيرفي، عن الحسن بن عمرو الفقيمي، عن معاوية بن ثعلبة، عن أبي ذر Λ، قال: قال رسول الله ﷺ: **من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن أطاع عليًّا فقد أطاعني، ومن عصى عليًّا فقد عصاني**».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

وقال مُحقِّقُ المستدرك: قال [أي الحافظ الذهبي] في «التلخيص»: «صحيح».

٥ ـ أخرج الحاكم في «المستدرك على الصحيحين»: (١٢٤/٣)، قال:

«أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الله الحفيد، ثنا أحمد بن محمد بن نصر، ثنا عمرو بن طلحة القنَّاد الثقة المأمون، ثنا علي بن هاشم بن البريد، عن أبيه، قال:

---

(١) أقول: الحديث متواترٌ؛ ذكره السيوطي في «الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة»: ٧٦، طبعة دار الفكر ـ بيروت. وهو فيه من حديث أبي سعيد، وأسماء بنت قيس، وأم سلمة، وابن عباس، وحبشي بن جنادة، وابن عمر، وعلي عليه السلام، وجابر بن سمرة، والبراء ابن عازب، وزيد بن أسلم. وأورده الكتاني في «نظم المتناثر» بزيادة حديث مالك بن الحويرث، وسعد بن أبي وقاص، وعمر بن الخطاب. وزاد المحدِّث أحمد بن محمد بن الصديق الغماري في تعليقاته من حديث أبي ليلى، وعمر بن أبي سلمة، وأخيه سلمة، وجابر بن عبد الله. فالحديث متواترٌ في رأي الحافظ السيوطي، وبموافقة الحافظ الكتَّاني، وموافقة المُحدِّثَين الغِمَاريِّين. وذلك من حديث سبعة عشر صحابيًّا.

حدثني أبو سعيد التيمي، عن أبي ثابت مولى أبي ذر، قال: كنت مع عليٍّ Λ يوم الجمل، فلمَّا رأيت عائشة واقفة دخلني بعضُ ما يدخل الناس، فكشف الله عنِّي ذلك عند صلاة الظهر، فقاتلت مع أمير المؤمنين. فلمَّا فرغ ذهبتُ إلى المدينة، فأتيتُ أُمَّ سَلَمة، فقلتُ: إنِّي والله ما جئت أسأل طعامًا ولا شرابًا، ولكنِّي مولى لأبي ذر، فقالت: مرحبًا. فقصصت عليها قصَّتي، فقالت: أين كنت حين طارت القلوب مَطائِرَهَا؟ قلت: إلى حيث كشف الله ذلك عنِّي عند زوال الشمس. قالت: أحسنت سمعت رسول الله ﷺ يقول: **عليٌّ مع القرآن، والقرآن مع عليٍّ، لن يفترقَا حتى يَرِدَا عَلَيَّ الحَوضَ**».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد».

وقال محقِّقُ المستدرك: قال [أي الذهبي] في التلخيص: «صحيح».

وحكى المنَّاوي في «فيض القدير»: (٤٧٠/٤) تصحيحَ الحاكم وإقرارَ الذهبي، وأقرَّهما المنَّاوي.

٦ ـ أخرج الحاكم في كتابه «المستدرك على الصحيحين»: (١٢٣/٣)، قال:

«حدثنا أبو العباس محمد بن أحمد بن يعقوب، ثنا الحسن بن علي بن عفان العامري، ثنا عبد الله بن عمير، ثنا عامر بن السمط، عن أبي الجحاف داود بن أبي عوف، عن معاوية بن ثعلبة، عن أبي ذر Λ، قال: قال النبي ﷺ: **يا عليُّ! مَن فَارقني فقد فارقَ الله، ومَن فَارَقَكَ يا عليُّ فقد فارقني**».

قال الحاكم: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد»: (١٣٥/٩)، وقال: «رواه البزار ورجاله ثقات»، وأقرَّه المنَّاوي في «فيض القدير»: (٤٧٠/٤).

٧ ـ أخرج التِّرمذي في «سننه» : (٢٩٦/٥) ، قال :

«حدثنا قتيبة ، حدثنا جعفر بن سليمان الضبعي ، عن يزيد الرشك ، عن مُطرف ابن عبدالله ، عن عمران بن حصين قال : بعث رسول الله ﷺ جيشًا واستعمل عليهم عليَّ بنَ أبي طالب ...» إلى أن ذكر قوله ﷺ : «**إنَّ عليًا منِّي ، وأنا منه ، وهو وليُّ كلِّ مُؤمنٍ بعدي**» .

وبالسند نفسه أخرجه النسائي في «الخصائص» : ٩٧ .

وهذا الإسناد صحيحٌ ، رجالُهُ ثقات عن آخرهم .

وقال الألباني : «إسنادُه صحيح ، رجاله ثقات على شرط مسلم» . انظر «ظِلال الجنَّة» للألباني : ٥٥٠ .

وأخرج الحديثَ الحاكمُ في «المستدرك» : (١٣٢/٣) ، بسندٍ صحيحٌ ، رجالُهُ ثقات . وقال الحاكم : «هذا حديث صحيح الإسناد» .

وقال مُحقِّقُ «المُستدرك» : قال [أي الذهبي] في «التلخيص» : «صحيح» .

وقال الألباني في ظلاله (٥٥١) : «إسناد حسن»[1] .

وللحديث سند آخر في «مسند أحمد» : (٣٥٦/٥) ، وهو سند صحيح ، رجاله رجال الصحيحين إلاَّ الأجلح وهو ثقة .

وقال الألباني في «ظلال الجنَّة» (٥١١) : «إسناده جيِّد ، رجاله ثقات» .

٨ ـ أخرج أحمد بن حنبل في مسنده ، في «باقي مسند المكثرين» برقم (١٠٨٢٨) ، قال :

---

(١) أقول : بل صحيح على التحقيق . ويظهر أنَّه لم يُنزله الألباني إلى الحَسَن إلاَّ جُموداً على عبارة ابن حجر في «التقريب» .

«حدّثنا أبو أسامة ، قال : حدّثني فطر ، عن إسماعيل بن رجاء ، عن أبيه ، عن أبي سعيد الخدري ، قال : كُنَّا عند رسول الله ﷺ فقال : **فيكم من يقاتل على تأويل القرآن كما قاتل على تنزيله**» .

وأخرجه أحمد بن حنبل ثانيةً برقم (١٠٨٥٩) عن وكيع ، عن فطر ، به... ولفظه :

«قال رسول الله ﷺ : **إنَّ منكم مَن يقاتل على تأويله كما قاتلت على تنزيله** . قال فقام أبو بكر وعمر ، فقال : **لا ولكن خاصف النعل**، وعليٌّ يخصف نعلَه» .

وأخرجه أحمد بن حنبل ثالثةً برقم (١١٣٤٨) عن حسين بن محمد ، عن فطر ، به ... ولفظه :

«حدثنا حسين بن محمد ، حدثنا فطر ، عن إسماعيل بن رجاء الزبيدي ، عن أبيه قال : سمعت أبا سعيد الخدري يقول : كُنَّا جلوسًا نتتظر رسول الله صلى الله عليه وسلم، فخرج علينا من بعض بيوت نسائه . قال : فقمنا معه فانقطعت نعلُهُ ، فتخلَّفَ عليها عليٌّ يخصفها ، فمضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومضينا معه ، ثمَّ قام ينتظره وقمنا معه ، فقال : **إنَّ منكم مَن يقاتل على تأويل هذا القرآن كما قاتلتُ على تنزيله** . فاستشرفنا وفينا أبو بكر وعمر ، فقال : **لا ولكنَّه خاصفُ النَّعل** . قال : فجئنا نبَشِّره ، قال : وكأنَّه قد سمعه» .

وهذا الحديث صحيحٌ من وجوهه كلِّها في مسند أحمد بن حنبل ، رجاله جميعًا ثقاتٌ .

ورواه أبو يعلى في مسنده : (٣٤١/٢) ، قال : «حدثنا عثمان ، حدثنا جرير ، عن الأعمش ، عن إسماعيل بن رجاء ، عن أبيه ، عن أبي سعيد الخدري ...» .

وقال الحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٨٦/٥) : «رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح» .

وقال الهيثمي في (٢٤٤/٦): «رواه أحمد وإسناده حسن».

وقال الهيثمي في (١٣٣/٩): «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح غير فطر بن خليفة وهو ثقة».

والحديث أخرجه ابن حبان في صحيحه: (٣٨٥/١٥).

والحاكم في «المستدرك»: (١٣٢/٣)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يُخرجاه».

وقال الذهبي في التلخيص ـ على ما حكى مُحقِّق المُستدرك ـ: «على شرط البخاري ومسلم».

وقال محقِّق «خصائص أمير المؤمنين» الشيخ آل زهوي في ص١١٦: «إسناده حسن، والحديث صحيح».

وأورده في «كنز العمال»: (٦١٣/١١) من حديث الأخضر الأنصاري، ومن حديث أبي ذر.

وللحديث طريق رابعةٌ تنتهي إلى الإمام عليٍّ عليه السلام، وذلك في «تاريخ دمشق» لابن عساكر: (٤٥١/٤٢).

وللحديث طريق خامسةٌ تنتهي إلى «عبدالرحمن بن بشير»، وذلك في «تاريخ دمشق»: (٤٥٥/٤٢).

٩ ـ أخرج الحافظ ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٣٣/٤٢) بسنده عن محمد ابن علي أنَّه قال:

«سألت أمَّ سلمة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن عليٍّ، فقالت: سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول: **إنَّ عليًّا وشيعته هم الفائزون يوم القيامة**».

وقد رُوي هذا ـ أي بُشرى الفوز لعليٍّ عليه السلام وشيعته ـ من أسانيد وطرق

كثيرة في كتب إخواننا من أهل السنَّة . وقد جمعتُ منها **أربعين** رواية في رسالة مُستقلَّة باسم «شيعة علي بن أبي طالب عليه السلام في أحاديث أهل السنَّة» ، فمن شاء فليُراجع . وكثرة طرقها ممَّا يوجب العلم بصحتها والحكم **بتواترها** .

١٠ ـ أخرج الحاكم في «المستدرك على الصحيحين» : (١٣٧/٣) ، قال :

«حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ، ثنا محمد بن عبد الرحيم الهروي بالرملة، ثنا أبو الصلت عبدالسلام بن صالح ، ثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها، فمن أراد المدينة فليأت الباب**» .

وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، وأبو الصلت ثقة مأمون .

ورواه الحاكم من طريقين أُخريين أيضًا ، ثانيتهما عن جابر بن عبد الله ، وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» : (٦٥/١١) ، وأورده في «كنز العمال» : (٢٨٢/١١) عن أبي نعيم عن علي عليه السلام ، وحكى الشوكاني في «الفوائد المجموعة» : (٣٤٩/١) تصحيح الحافظ ابن معين ، وتحسين الحافظ ابن حجر العسقلاني، وحسَّنه الشوكاني، وحكى الحافظ السيوطي في «اللآلئ المصنوعة» : (٣٠٦/١) تحسين الحافظ العلائي ، وحكم الكناني في «تنزيه الشريعة» : (٣٧٨/١) بكونه حسنًا ، وحكم السخاوي في «المقاصد الحسنة» : (١٧٠/١) بكونه حسنًا ، وحكم بصحَّته الحافظ الغماري في «فتح الملك العلي» ، وحكى السيد السقاف في «صحيح شرح العقيدة الطحاوية» : (ص٦٦٤) تصحيح الحافظ ابن جرير الطبري ، والحافظ السيوطي ، وحكم السيِّد السقاف بصحَّته . وللحديث مصادر وأسانيد كثيرة لا نطيل بذكرها .

١١ ـ أخرج «الديلمي» عن أبي سعيد الخدري أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم قال: «﴿**وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْؤُولُونَ**﴾[١] **عن ولاية عليٍّ عليه السلام**»[٢].

وأخرجه الحافظ محمد بن سليمان الكوفي من طريقين عن أبي سعيد الخُدري[٣]، وكذا بسنده عن أنس بن مالك[٤].

وأخرجه الحاكم الحسكاني من طريق ثالثة عن أبي سعيد الخدري[٥]، ومن طريقين عن ابن عباس[٦]، وكذا بسنده عن الإمام الباقر عليه السلام[٧]، وبسنده عن السُّدِّي[٨].

وأخرجه الحافظ أبو نعيم بسنده عن ابن عباس[٩]، وبسنده عن الإمام جعفر الصادق عليه السلام[١٠].

---

(١) الصافات: ٢٤.

(٢) أورده عنه الهيتمي في «الصواعق المحرقة»: ١٧٩، وفي طبعة أخرى: (٤٣٧/٢). وقال صاحب الصواعق: «وكأنَّ هذا هو مراد الواحدي بقوله: رُوي في قوله تعالى ﴿**وقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْؤُولُونَ**﴾ أي عن ولاية علي وأهل البيت، لأنَّ الله أمر نبيَّه (ص) أن يُعرِّفَ الخَلقَ أنَّه لا يسألهم على تبليغ الرسالة أجراً إلاَّ المودة في القربى، والمعنى أنَّهم يُسألون هل والوهم حقَّ الموالاة كما أوصاهم النبيُّ (ص) أم أضاعوها وأهملوها؛ فتكونَ عليهم المُطالبةُ والتَّبِعةُ».

(٣) مناقب أمير المؤمنين عليه السلام لمحمد بن سليمان الكوفي: (١٣٦/١، ١٥٦).

(٤) المصدر نفسُه: (١٥٦/١).

(٥) شواهد التنزيل: (١٦٠/٢).

(٦) المصدر نفسه: (١٦٢/٢ ـ ١٦٣).

(٧) المصدر نفسه: (١٦٤/٢).

(٨) المصدر نفسه: (٤٢٣/١).

(٩) أورده عنه القندوزي في «ينابيع المودة»: (٣٣٤/١).

(١٠) أخرجه أبو نعيم في «ما نزل من القرآن في عليٍّ» حسب ما حكى مُحقِّقُ «شواهد التنزيل» في حاشية: (٤٧٧/٢) عن «خصائص الوحي المبين»: ص٩٥، و«النور المشتعل»: ص١٨٥.

ورواه الذهبي بسنده عن مُجاهد(١).

وهذا حديثٌ يشهد لصحَّته تعدُّد أسانيده وطُرُقه، ويشهد لصحَّته أيضًا ما تقدّم وما يأتي.

١٢ ـ أخرج الطبراني في «المعجم الكبير»: (٦/٢٢١)، قال:

«حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا إبراهيم بن الحسن الثعلبي، ثنا يحيى بن يعلى، عن ناصح بن عبد الله، عن سماك بن حرب، عن أبي سعيد الخدري، عن سلمان، قال: قلت يا رسول الله لكل نبيٍّ وصيٌّ فَمَن وصيُّك؟ فسكت عنِّي، فلمَّا كان بعد رآني فقال: يا سلمان! فأسرعت إليه قلت: لبَّيكَ، قال: تعلم مَنْ وصيُّ موسى؟ قلت: نعم، يوشع بن نون، قال: لِمَ؟ قلت: لأنَّه كان أعلمَهُم، قال: **فإنَّ وَصيِّي وموضع سرِّي وخير مَن أتركُ بعدي يُنْجز عدَتي ويقضي ديني: عليُّ بنُ أبي طالب**».

وما قد يُدَّعى من ضعف في إسناده لا يضرُّ؛ لشهادة ما تقدَّم من الأحاديث بصحَّة مضمونه. هذا على أنَّ مَن خلع من عُنُقه رِبْقةَ التَّقليد والجمود فإنَّ بإمكانه الحكم على الإسناد بالصحَّة أو بكونه حسنًا على أقلِّ تقدير(٢).

---

(١) ميزان الاعتدال: (٣/١١٨). ولا يضرُّ استنكار الذهبي للرِّواية بعد استفاضتها وتعدُّد طُرُقها، فإنَّ الذهبي توهَّم انحصار طُرُقها ببعض الضعفاء في حين أنَّ الرواية مُتعدِّدَةُ الأسانيد والطرق. أضف إلى ذلك أنَّ الذهبي معروف بالتحامُل بالميل والهوى على متون فضائل أهل البيت عليهم السلام، وفي هذا يقول الحافظ الغماري في «فتح الملك العلي» ص٢٠ ما نصُّه: «ولكنَّ الذهبي إذا رأى حديثًا في فضل علي عليه السلام، بادر إلى إنكاره بحق وبباطل، حتَّى كان لا يدري ما يخرج من رأسه سامحه الله» !!!.

(٢) إذ تتركَّز الإشكاليَّة ـ في نظر المستشكلين ـ في راوٍ واحد، وهو «ناصح بن عبد الله المحملي الكوفي»، حيث قالوا إنَّه يروي عن سماك بن حرب (المناكير)! وبمتابعة ترجمته في كتب

١٣ ـ أخرج الحافظ ابن المغازلي الشافعي في المناقب برقم (٦٧) بسنده عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنَّه قال لعليٍّ عليه السلام: «**أنا وهذا حُجَّةٌ على أُمَّتي يوم القيامة**».

وأخرجه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد»: (٨٦/٢)، وعنه صاحب «كنز العمال»: (٦٢٠/١١)، وأخرجه الحافظ ابن عساكر في «تاريخ دمشق»: (٤٢/ ٣٠٩)، وأورده الطبري في «ذخائر العقبى»: ٧٧، وقال: أخرجه ابن النقاش.

١٤ ـ أخرج الحافظ ابن المغازلي الشافعي في المناقب، برقم (٦٨) بسنده عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنَّه قال: «**مَن ناصبَ عليًّا الخلافة بعدي فهو كافرٌ، وقد حارب الله ورسولَه، ومن شكَّ في عليٍّ فهو كافر**».

الرجال والحديث السنِّية والشيعيَّة، سنلاحظ أنَّ هذا الرجل معدود في شيعة الكوفة، وهو أيضًا من صحابة الإمام جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام، وهو إضافة إلى ذلك يتميَّز برواية جملة من فضائل الإمام علي عليه السلام، والتي لا يرويها غيره. وفي حين نجد الشيعة ساكتين عن إبداء الرأي في الرجل؛ نجد بعض أهل العلم من أهل السنَّة يصفه بالصلاح والعبادة (مع إقرار الباقين). فإذا أخذنا بعين الاعتبار أنَّ أحداً من الفريقين لم يتَّهمه بالكذب صراحةً، فإن النتيجة ستكون كما يلي: الرجل من أهل الصلاح والعبادة، ولَم يُعَب عليه إلاَّ التَّفرُّد برواية بعض مناقب الإمام علي عليه السلام، وغنيٌّ عن البيان أنَّ هذا ليس عيبًا إلاَّ في نظر النواصب ومَن تشرَّب منهجهم، فإذا أخذنا بعين الاعتبار أنَّ في علماء الجرح والتعديل من أهل السنَّة مَن هو ناصبيٌّ صراحةً كالجوزجاني، أو مَن هو متسارع في استنكار فضائل أهل البيت عليهم السلام كالذهبي، فسينتج عندنا أنَّ استنكار القوم لحديثه ثم حكم بعضهم عليه بالترك، ليس إلاَّ من باب التعصُّب المذهبي وعدم الإنصاف. فتبقى شهادة صلاحه وحسن عبادته ذات أثر مهمٍّ؛ لتنتهي بنا إلى الحكم بكون الحديث حسنًا. فإن أخذنا بعين الاعتبار أنَّ مضمون الرواية صحيحٌ قطعًا بشهادة ما مرَّ من البحوث والشواهد لم يبقَ بُدٌّ من الحكم بصحَّة الرواية.

١٥ ـ أخرج الحافظ ابن المغازلي الشافعي في المناقب، برقم (٦٩) بسنده عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**إنَّ الله تبارك وتعالى عهدَ إليَّ في عليٍّ عهدًا، فقلتُ: يا ربِّ بيِّنه لي! فقال الله عز وجل: اسمع! قال: سمعت، قال: إنَّ عليًّا رايةُ الهدى، وإمام أوليائي، ونور من أطاعني، وهو الكلمة التي ألزمتُها المتَّقين، مَن أحبَّه أحبَّني، ومن أطاعه أطاعني، فبشِّره بذلك! قال: فبشرتُه...**».

وأخرجه الحافظ أبو نعيم في «حلية الأولياء»: (٦٦/١ ـ ٦٧)، والحافظ ابن عساكر في «تاريخ دمشق»: (٢٧٠/٤٢).

١٦ ـ أخرج الحافظ ابن المغازلي الشافعي في المناقب، برقم (٧٠) بسنده عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**حقُّ عليٍّ على المسلمين كحقِّ الوالد على وَلَده**».

وأخرجه الحافظ ابن عساكر بإسنادين في «تاريخ دمشق»: (٣٠٨/٤٢)، وأورده العاصمي في «سمط النجوم العوالي»: (٣٨/٣)، وقال: «خرجه الحاكمي».

١٧ ـ أخرج الحافظ ابن المغازلي الشافعي في المناقب، برقم (٧٣) بسنده عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**يا عليُّ! سلمُك سلمي، وحربك حربي، وأنت العَلَمُ ما بيني وبين أُمَّتي من بعدي**».

١٨ ـ أخرج الحافظ ابن المغازلي الشافعي في المناقب، برقم (٩٣) بسنده عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**يا عليُّ إنَّك سيِّدُ المسلمين، وإمام المتَّقين، وقائد الغُرِّ المحجَّلين، ويعسوبُ المؤمنين**».

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (١٤٨/٣) بلفظ: «**أوحي إليَّ في عليٍّ ثلاث: أنَّه سيِّد المسلمين، وإمام المُتَّقين، وقائد الغُرِّ المحجلين**». وأورده باللَّفظ نفسه الطبري في «ذخائر العقبى»: ٧٠، وقال: «أخرجه المحاملي، وأخرجه

الإمام علي بن موسى الرضا...»، وغيرهم من الحفَّاظ وأئمَّة الحديث. وأورده بلفظ المغازلي في «الفردوس»: (٣١٥/٥).

١٩ ـ أخرج الحافظ ابن المغازلي الشافعي في المناقب، برقم (١٢٠) بسنده عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعليٍّ عليه السلام: «**هذا أمير البَرَرَة وقاتل الكفرة، منصورٌ من نصره، مخذولٌ من خذله...**».

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (١٤٠/٣)، والخطيب في «تاريخ بغداد»: (٣٧٧/٢).

٢٠ ـ أخرج الحافظ ابن المغازلي الشافعي في المناقب، برقم (١٣٠) بسنده عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**كنتُ أنا وعليٌّ نوراً بين يدي الله عز وجل، يُسبِّحُ اللهَ ذلك النورُ ويُقدِّسُه قبل أن يخلقَ اللهُ آدم بألف عام، ولمَّا خلق الله آدم، ركَّبَ ذلك النُّور في صُلْبه، فلم يزل في شيءٍ واحد، حتَّى افترقنا في صلب عبد المطَّلب، ففيَّ النبوَّةُ، وفي عليٍّ الخلافة**».

وأورده الديلمي في «الفردوس»: (١٩١/٢).

٢١ ـ أخرج الحافظ ابن المغازلي الشافعي في المناقب، برقم (١٣٢) بسنده عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**إنَّ الله عزَّ وجل أنزل قطعةً من نور فأسكنها في صُلب آدم، فساقها حتَّى قسمها جزأين: جزءاً في صلب عبد الله، وجزءاً في صلب أبي طالب، فأخرجني نبيًّا وأخرجَ عليًّا وصيًّا**».

٢٢ ـ أخرج الحافظ ابن المغازلي الشافعي في المناقب، برقم (١٤٤) بسنده عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**يا فاطمة إنَّ الله عزَّ وجل اطَّلعَ إلى الأرض اطِّلاعةً، فاختار منها أباك فبعثه نبيًّا، ثمَّ اطَّلع إليها ثانيةً فاختار منها بعلَك، فأوحى**

إليَّ فأنكحتُه واتَّخذتُه وصيًّا» إلى أن قال صلى الله عليه وآله وسلم: «**نبيُّنا أفضل الأنبياء وهو أبوك، ووصيُّنا خير الأوصياء وهو بعلُك...**» .

وأخرجه الطبراني باختصار في «المعجم الكبير» : (١٧١/٤) ، بإسنادين .

٢٣ ـ أخرج الحافظ ابن المغازلي الشافعي في المناقب، برقم (١٤٥) بسنده عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنَّه قال لعليٍّ عليه السلام: «**أنت سيِّد في الدنيا، سيِّدٌ في الآخرة، من أحبَّك فقد أحبَّني، وحبيبي حبيبُ الله، وعدوُّك عدوِّي، وعدوِّي عدوُّ الله عزَّ وجل، ويلٌ لمن أبغضك من بعدي**» .

وأخرجه أحمد بن حنبل في «فضائل الصحابة» : (٦٤٢/٢) ، والحاكم في «المستدرك» : (١٣٨/٣) وقال : صحيح على شرط الشيخين ، وأعترف الحافظ الذهبي في «التلخيص» أنَّ رجال الإسناد ثقات . وأورده الديلمي في «الفردوس» : (٣٢٤/٥) .

٢٤ ـ أخرج الحافظ ابن المغازلي الشافعي في المناقب ، برقم (١٤٩) بسنده عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**مَثَلُ عليٍّ فيكم ـ أو قال في هذه الأمَّة ـ كمثل الكعبة المستورة ـ أو المشهورة ـ النظرُ إليها عبادة، والحجُّ إليها فريضة**» .

وأخرجه الحافظ ابن عساكر في «تاريخ مدينة دمشق» : (٣٥٦/٤٢) .

٢٥ ـ أورد الحافظ الديلمي في «الفردوس» برقم (٨٣٠٠) عن عليٍّ عليه السلام أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**يا عليُّ! إنما أنت بمنزلة الكعبة، تُؤْتَى ولا تَأتي، فإن أتاك هؤلاء القوم فمكَّنوا لك هذا الأمر، فاقبله منهم، فإن لم يأتوك فلا تأتهم**» .

وأخرجه ابن الأثير في «أسد الغابة» : (٣١/٤) وفيه : «**...فسلَّموها إليك يعني الخلافة...**» الحديث .

٢٦ ـ أخرج الحافظ ابن المغازلي الشافعي في المناقب، برقم (٢٧٧) بسنده عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**أُوصي مَن آمنَ بي وصدَّقَني بولاية عليٍّ ابن أبي طالب، فمَن تولاَّه فقد تولاَّني، ومَن تولاَّني فقد تولَّى الله، ومن أحبَّه فقد أحبَّني، ومَن أحبَّني فقد أحبَّ الله، ومَن أبغضه فقد أبغضني، ومَن أبغضني فقد أبغض الله عزَّ وجل**».

وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ مدينة دمشق»: (٢٣٩/٤٢ ـ ٢٤٠) بطرق متعدِّدة، وأورده عن الطبراني في «مجمع الزوائد»: (١٠٨/٩ ـ ١٠٩)، وأورده الديلمي في «الفردوس»: (٤٢٩/١ ـ ٤٣٠).

٢٧ ـ أخرج الحافظ ابن المغازلي الشافعي في المناقب، برقم (٢٨٩) بسنده عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**إذا كان يوم القيامة ونصب الصراط على شفير جهنم، لَمْ يجُزْ إلاَّ مَن معه كتابُ ولايةِ عليٍّ بن أبي طالب عليه السلام**».

وأخرجه الحافظ الجويني في «فرائد السمطين»: (٢٨٩/١)، ولفظه: «**لم يجُزْ إلاَّ مَنْ كانت معه براءةٌ بولاية عليٍّ بن أبي طالب**».

٢٨ ـ أخرج الحافظ ابن المغازلي الشافعي في المناقب، برقم (٢٩٢) بسنده عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**ألا أدلُّكم على مَن إذا استرشدتموه لن تضلُّوا ولن تهلكوا؟**» قالوا: «**بلى يا رسول الله**»، قال: «**هُوَ ذَا**» وأشار إلى عليٍّ بن أبي طالب عليه السلام، ثمَّ قال: «**واخوه، ووازروه، وصادقوه، وانصحوه، فإنَّ جبريل عليه السلام أخبرني بما قلتُ لكم**».

٢٩ ـ أخرج الحافظ ابن المغازلي الشافعي في المناقب، برقم (٣٠٩) بسنده عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعليٍّ عليه السلام: «**لك في هذا المسجد ما لي، وعليك فيه ما عَلَيَّ، وأنت وارثي، ووصيِّي، تقضي ديني وتنجز عداتي، وتُقتل على سُنَّتي، كذب مَن زعم أنَّه يبغضك ويحبُّني**».

وفي «الفردوس» للحافظ الديلمي (٣٣٦/٣) برقم (٥٠٠٩) عن بريدة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**لكلِّ نبيٍّ وصيٌّ ووارثٌ، وإنَّ عليًّا وصيِّي ووارثي**».

٣٠ ـ أخرج الحافظ ابن المغازلي الشافعي في المناقب، برقم (٣٥٤) بسنده عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿**إنَّما وليُّكم الله ورسولُهُ والَّذين آمَنُوا...**﴾[١]، قال: «**نزلت في عليٍّ عليه السلام**».

وقد رُوي نُزول الآية في عليٍّ عليه السلام عن تسعة من الصحابة هُم:

الإمام عليٌّ عليه السلام [٢]، وابن عبَّاس[٣]، وعمَّار بن ياسر[٤]، والمقداد ابن الأسود[٥]، وأبو ذر الغِفَاري[٦]، وجابر بن عبدالله[٧]، وأبو رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم[٨]، وأنس بن مالك[٩]، وعبدالله بن سلام[١٠].

---

(١) المائدة: ٥٥.

(٢) أخرجه عنه الحاكم النيسابوري في «معرفة علوم الحديث»: ص١٠٢ ط. دار الآفاق الجديدة. وأخرجه الحافظ ابنُ مردويه حسب ما ذكر السيوطي في «لباب النقول»: ص٨١. وأخرجه الشجري في «الأمالي»: (١٣٧/١)، وغيرهم.

(٣) ممَّن أخرجه عنه الحاكم الحسكاني في «شواهد التنزيل»: (٢٠٩/١) ط. دار الآفاق الجديدة. وأخرجه الشجري في «الأمالي»: (١٣٧/١)، وغيرهما.

(٤) ممَّن أخرجه عنه الطبراني في «المعجم الأوسط»: (٢١٨/٦) ط. دار الحرمين.

(٥) ممَّن أخرجه عنه الحاكم الحسكاني في «شواهد التنزيل»: (٢٢٨/١) ط. مجمع إحياء الثقافة.

(٦) توجد روايته في المصدر السابق: (٢٢٨/١ ـ ٢٣٠).

(٧) توجد روايته في المصدر السابق: (٢٢٤/١ ـ ٢٢٥).

(٨) ممَّن أخرج روايته: الشجري في «الأمالي»: (١٣٧/١ و ١٣٨) عالم الكتب ـ مكتبة المتنبي.

(٩) ممَّن أخرجه عنه الحاكم الحسكاني في «شواهد التنزيل»: (٢١٥/١) ط. مجمع إحياء الثقافة.

(١٠) ذكر روايته الفخر الرازي في تفسيره: (٢٨/٦) ط. دار الفكر ـ بيروت.

ورُوي ذلك قولاً لجماعة من أئمَّة التابعين هُم:

مُحمَّد بن الحنفيَّة ابنُ الإمام عليٍّ عليه السلام[١]، ومُجَاهد بن جَبر[٢]، وإسماعيل بن عبد الرحمن السُّدِّي[٣]، وسَلَمَةُ بن كُهَيل[٤]، وعَطَاء بن السّائب[٥].

كما ذُكر ذلك كقول لمَن وليهم من أئمَّة المُسلمين كالإمام مُحمَّد بن علي الباقر عليهما السلام[٦]، وعبد الملك بن جريج المكي[٧].

---

(١) وهو مُجمع على وثاقته وجلالة قدره، وقد نعته الذهبي بـ «السيد الإمام». انظُر «سير أعلام النبلاء»: (١١٠/٤). و روى قولَه في ذلك الحاكمُ الحسكانيُّ في «شواهد التنزيل»: (٢١٦/١ ـ ٢١٧) ط. مجمع إحياء الثقافة.

(٢) وصفه الذهبي في «السِّيَر» (٤٤٩/٤) بقوله: «الإمام، شيخ القُراء والمُفسِّرين». و روى قولَه في ذلك الطبري في «تفسيره»: (٣٩٠/٦)، والجصاص في «أحكام القرآن»: (٥٥٧/٢).

(٣) وصفه الذهبي في «السِّيَر» (٢٦٤/٥) بقوله: «الإمام، المُفسِّر». و روى قولَه في ذلك الجصاص في «أحكام القرآن»: (٥٥٧/٢).

(٤) وصفه الذهبي في «السِّيَر» (٢٦٤/٥) بقوله: «الإمام الثَّبْتُ الحافظ». و روى قولَه في ذلك ابن أبي حاتم كما ذكر الحافظ ابن حجر العسقلاني في «الكاف الشاف» المطبوع بحاشية تفسير «الكشّاف»: (٦٤٩/١)، والحافظ ابن عساكر في «تأريخ مدينة دمشق»: (٣٥٧/٤٢).

(٥) وصفه الذهبي في «السِّيَر» (١١٠/٦) بقوله: «الإمام الحافظ، مُحدِّثُ الكوفة». و روى قولَه في ذلك الحاكم الحسكاني في «شواهد التنزيل»: (٢١٨/١) ط. مجمع إحياء الثقافة.

(٦) هو إمام المسلمين المُجمع على جلالة قدره وسموِّ مقامه، وقد قال عنه الذهبي في «السِّيَر» (٤٠١/٤): «كان أحد من جمع بين العلم والسؤدد، والشرف، والثقة، والرزانة»، وقال في (١٢٠/١٣) من الكتاب نفسه: «سيدٌ إمامٌ فقيهٌ». وقد روي قوله في تفسير الآية الطبريُّ في تفسيره: (٣٨٩/٦)، والجصاص في «أحكام القُرآن»: (٥٥٧/٢)، والحاكم الحسكاني في «شواهد التنزيل»: (٢٢٠/١ ـ ٢٢١) ط. مجمع إحياء الثقافة.

(٧) هو المُلقَّب بـ «شيخ الحرم»، وصفه الذهبي في «السِّيَر» (٣٢٥/٦) بقوله: «الإمام، العلامة، شيخ الحرم». و روى قولَه في ذلك الحاكمُ الحسكانيُّ في «شواهد التنزيل»: (٢١٩/١).

٣١ ـ روى الحاكم الحسكاني في «شواهد التنزيل» (٩١/١) برقم (٨٩)، بسنده عن ابن عباس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله لعليٍّ ابن أبي طالب: «**أنت الطريق الواضح، وأنت الصراط المستقيم، وأنت يعسوب المؤمنين**».

٣٢ ـ روى الحاكم الحسكاني في «شواهد التنزيل» (٩١/١) برقم (٩٠)، بسنده عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**إنَّ الله جعل عليًّا وزوجته وابنيه حُجج الله على خلقه، وهم أبواب العلم في أمَّتي، مَن اهتدى بهم هُديَ إلى صراط مستقيم**».

٣٣ ـ روى الحاكم الحسكاني في «شواهد التنزيل» (٩١/١) برقم (٩١)، بسنده عن الإمام الحسين عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**مَن سرَّه أن يجوز على الصراط كالريح العاصف، ويلج الجنَّة بغير حساب، فليتولَّ وليِّي ووصيِّي وصاحبي وخليفتي على أهلي: عليَّ بن أبي طالب. ومَن سرَّه أن يلج النَّار فليترك ولايته، فوعزَّة ربِّي وجلاله، إنَّه لباب الله الذي لا يُؤتى إلاَّ منه، وإنَّه الصراط المستقيم، وإنَّه الذي يسأل اللهُ عن ولايته يوم القيامة**».

٣٤ ـ روى الحاكم الحسكاني في «شواهد التنزيل» (٩٢/١) برقم (٩٢)، بسنده عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**اهتدوا بالشمس، فإذا غاب الشمس فاهتدوا بالقمر، فإذا غاب القمر فاهتدوا بالزهرة، فإذا غابت الزهرة فاهتدوا بالفرقدين**». فقيل: يا رسول الله! ما الشمس وما القمر وما الزهرة وما الفرقدان؟ قال: «**الشمس: أنا، والقمر: علي، والزُّهرة: فاطمة، والفرقدان: الحسن والحسين عليهم السلام**».

٣٥ ـ روى الحاكم الحسكاني في «شواهد التنزيل» (٩٨/١) برقم (١٠٣)، بسنده عن حذيفة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلَّم: «**إن تولّوا**

عليًّا ـ ولن تفعلوا ـ تجدوه هادياً مَهديًّا، يسلك بكم الطريق المستقيم» .

ثمَّ رواه الحسكاني من طريق أخرى، برقم (١٠٥) مع اختلاف يسير في اللَّفظ .

ورواه الحافظ الجزري في «أسنى المناقب» ، برقم (٣٤) عن حذيفة، وقال: «حديث حسن الإسناد، رجالُه موثَّقون» .

والرواية عند الحافظ أبي نعيم في «حلية الأولياء» (٦٤/١) من عدة طرُق .

٣٦ ـ روى الحاكم الحسكاني في «شواهد التنزيل» (٢٠١/١) برقم (١٧٩)، بسنده عن الإمام علي عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: **«مَن أحبَّ أن يركب سفينة النجاة، ويستمسك بالعروة الوثقى، ويعتصم بحبل الله المتين، فليُوالِ عليًّا، وليأتمَّ بالهُداة من ولده»** .

وقريبٌ منه ما أورده المتَّقي الهندي في كتابه «كنز العمال» (١٠٣/١٢) برقم (٣٤١٩٨)، ونصُّه:

«مَن سرَّهُ أن يحيي حياتي، ويموت مماتي، ويسكن جنَّة عدن التي غرسها ربِّي، فليوال عليًّا من بعدي، وليوال وليَّه، وليقتد بأهل بيتي من بعدي، فإنَّهم عترتي، خُلقوا من طِينتي، ورُزقوا فهمي وعلمي، فويلٌ للمُكذِّبين بفضلهم من أمَّتي، القاطعين فيهم صِلَتِي، لا أنالهم الله شفاعتي» .

٣٧ ـ روى الحاكم الحسكاني في «شواهد التنزيل» (٢٠٤/١) برقم (١٨٣)، بسنده عن ابن عمر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: قال لي جبرئيل: قال الله تعالى: **«ولاية علي بن أبي طالب حصني، فمَنْ دخل حصني أَمِنَ مِن عذابي»** .

٣٨ ـ روى الحاكم الحسكاني في «شواهد التنزيل» (٢٢٥/١) برقم (٢٠٤)، بسنده عن الإمام عليٍّ عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

«شركائي الذين قرنهم الله بنفسه وبي وأنزل فيهم : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوا أَطِيْعُوا اللهَ وَأَطِيْعُوا الرَّسُوْلَ﴾ الآية ، فإن خفتم تنازُعاً في أمر، فارجعوه إلى الله والرسول وأولي الأمر . قلت : يا نبيَّ الله من هم؟ قال: أنت أوَّلُهُمْ» .

ويؤيِّدُه ما رواه الحمويني في «مناهج الفاضلين» (مخطوط)، كما نقل عنه في كتاب «شرح إحقاق الحق» (٦٨/١٣) ، ونصُّ الرواية بسنده عن أبي ذر وسلمان ومقداد وغيرهم :

«أنَّه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعليٍّ : يا علي ! أنت خليفتي من بعدي، وأمير المؤمنين، وإمام المتقين، وحجة الله على خلقه، ويكون بعدك أحد عشر إماماً من أولادك وذريتك، واحداً بعد واحد إلى يوم القيامة، هم الذين قرن الله طاعتهم بطاعته وبطاعتي، كما قال: ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾ . قال: يا رسول الله ! بيِّن لي اسمهم، قال: ابني هذا، ثمَّ وضع يدَهُ على رأس الحسن، ثمَّ ابني هذا، ثمَّ وضع يده على رأس الحسين، ثمَّ سميُّك يا عليُّ، وهو سيِّد الزهَّاد، وزين العابدين، ثمَّ ابنه محمَّد سميِّي، باقر علمي، وخازن وحي الله تعالى، وسيولَدُ في زمانك فاقرئه ـ يا أخي ـ منِّي السلام، ثمَّ يكمل أحد عشر إماماً معهم ولدك مع مهدي أمَّتي: محمَّد الذي يملأ الله الأرض قسطاً وعدلاً كما مُلئت ظُلماً وجوراً» .

٣٩ ـ روى الحاكم الحسكاني في «شواهد التنزيل» (٣٢٣/١) برقم (٢٧٣) ، بسنده عن ابن عباس رضي الله عنه ، قال : لمَّا نزلت : **﴿واتَّقُوا فتنةً لا تُصيبَنَّ الَّذينَ ظَلَمُوْا منْكُمْ خَاصَّةً﴾** ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : **«مَنْ ظَلَمَ عَليًّا مَقْعَدي هَذا بَعْدَ وفاتي، فكأنَّما جَحَدَ نُبوَّتي ونُبوَّةَ الأنبياء قَبْلي»** .

٤٠ ـ روى الحاكم الحسكاني في «شواهد التنزيل» (٤٠٩/١) برقم (٣٥٨) ، بسنده عن ابن عباس رضي الله عنه ، في قول الله تعالى : **﴿اتَّقُوْا اللهَ وَكُوْنُوْا مَعَ الصَّادِقِيْنَ﴾**[1] قال : **«مع عليٍّ وأصحاب عليٍّ»** .

---

(١) التوبة : ١١٩ .

وأوردها في «شرح إحقاق الحق» (٢٧١/١٤)، عن كتاب «نزول القرآن» (مخطوط) للحافظ أبي نعيم.

ورواه الثعلبي في تفسيره «الكشف والبيان» (١٠٩/٥) عن ابن عباس، قال:

«عن ابن عباس في هذه الآية: ﴿**يا أيُّها الذينَ آمَنُواْ اتَّقُوا اللهَ وكونُوا مَعَ الصَّادقين**﴾ قال: مع عليٍّ بن أبي طالب وأصحابه».

٤١ ـ روى الحاكم الحسكاني في «شواهد التنزيل» (٤١١/١) برقم (٣٦٠)، بسنده عن ابن عباس رضي الله عنه، قال في تفسير قول الله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلامِ**﴾[1] يعني به الجنة، ﴿**وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ**﴾[1] يعني به ولايةَ عليٍّ بن أبي طالب عليه السلام.

ويؤيِّده أنَّه رُوي عن مجاهد أنَّ الصراط المستقيم هو الحقُّ[2]، وقد جاء في الحديث الشريف: «**عليٌّ مع الحقِّ، والحقُّ مع عليٍّ، ولن يفترقا حتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الحوضَ يوم القيامة**»[3]. وفي الحديث الشريف أيضاً: «**عليٌّ مع القرآن، والقرآن مع عليٍّ، لن يفترقَا حتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الحَوضَ**»[4].

٤٢ ـ روى الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣٢٢/١٤) برقم (٧٦٤٣) بسنده عن أمِّ سلمة رضي الله عنها، قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «**عليٌّ مع الحقِّ، والحقُّ مع عليٍّ، ولن يفترقا حتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الحوضَ يوم القيامة**».

ومن طريقه الحافظ ابن عساكر في «تاريخ مدينة دمشق» (٤٤٩/٤٢).

---

(١) يونس: ٢٥.
(٢) تفسير ابن أبي حاتم: (١٩٤٣/٦) برقم (١٠٣٣٢).
(٣) يأتي بيان هذا الحديث وتخريجُه فيما يلي برقم (٤٢) فانظُره.
(٤) تقدَّم تخريجه في ص ١٠٥.

وأوردَه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٣٥/٧ ـ ٢٣٦) عن سعد وأمِّ سلمة، بلفظ: «**عليٌّ مع الحق أو**[١] **الحقُّ مع عليٍّ حيث كان**».

وقال الهيثمي: «رواه البزَّار، وفيه سعد بن شعيب ولم أعرفه، وبقيَّه رجاله رجال الصحيح»[٢].

وروى أبو يعلى في «مُسنده» (٣١٨/٢) عن أبي سعيد أنَّه مرَّ عليٌّ بن أبي طالب، فقال النبيُّ صلى الله عليه وآله: «**الحقُّ مع ذا، الحقُّ مع ذا**».

وعنه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٣٥/٧)، وقال: «رواه أبو يعلى ورجاله ثقات».

٤٣ ـ روى الحاكم الحسكاني في «شواهد التنزيل» (٤٢٧/١) برقم (٣٧٥)، بسنده عن الإمام علي عليه أنَّه قال: «**...لأنْ تعلموا ما فرض الله لنا على لسان النبي الأمِّيِّ أحبُّ إليَّ من ملء الأرض فضةً، وإنِّي لأعلم أنَّ القلم قد جرى بما هو كائن. أمَا والَّذي فلق الحبَّة وبرأ النسمة إنَّ مثلنا فيكم كمثل سفينة نوح في قومه، ومثل باب حطَّة في بني إسرائيل، أتقرأ سورة هود: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ...﴾، فرسول الله على بيِّنة من ربِّه، وأنا أتلوه والشاهد منه**».

ويشهد لصحَّته حديثُ السفينة، المرويِّ عن كلٍّ من:

١ ـ أمير المؤمنين عليٍّ عليه السلام[٣].

---

(١) كذا في «مجمع الزوائد».

(٢) قال العلاَّمة الأميني في «الغدير» (١٧٧/٣): «الرجل الذي لم يعرفه الهيثمي هو سعيد بن شعيب الحضرمي قد خفي عليه لمكان التصحيف، ترجمه غير واحد بما قال شمس الدين إبراهيم الجوزجاني: إنَّه كان شيخاً صالحاً صدوقاً».

(٣) ذخائر العقبى للمحب الطبري: ٢٠. وقال مؤلف «الذخائر»: «أخرجه ابن السرى».

٢ ـ وأبي ذر[١].

٣ ـ وأبي سعيد الخدري[٢].

٤ ـ وابن عباس[٣].

٥ ـ وأنس بن مالك[٤].

٦ ـ وعبد الله ابن الزبير[٥].

٧ ـ وسلمة بن الأكوع[٦].

والذي من ألفاظه: قوله صلى الله عليه وآله وسلم ـ وهي روايةُ أبي سعيد الخدري ـ: «**إنَّما مَثَلُ أهل بيتي فيكم كسفينة نوح من ركبها نجا، ومن تخلَّف عنها غرق، وإنَّما مَثَلُ أهل بيتي فيكم مثل باب حطة في بني إسرائيل من دخله غفر له**».

وقد أخرج حديث السفينة كلٌّ من:

ابن أبي شيبة في «المُصنَّف» (٥٠٣/٧)، والطبراني في «المعجم الصغير» (١/ ١٣٩ ـ ١٤٠) و(٢٢/٢)، و «المعجم الأوسط» (١٠/٤) و(٣٠٦/٥، ٣٥٤ ـ ٣٥٥) و(٨٥/٦)، و «المعجم الكبير» (٤٥/٣ ـ ٤٦) و(٢٧/١٢)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢٧٣/٢ـ ٢٧٥)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٩٠/١٢)، وابن المغازلي في «المناقب» ١٠٠ ـ ١٠١ ... وغيرهم.

---

(١) المستدرك للحاكم: (١٥٠/٣ ـ ١٥١) دار المعرفة ـ بيروت.
(٢) المعجم الصغير للطبراني: (٢٢/٢) دار الكتب العلمية ـ بيروت.
(٣) المعجم الكبير للطبراني: (٤٦/٣) مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة.
(٤) تاريخ بغداد للخطيب: (٩٠/١٢) دار الكتب العلمية ـ بيروت.
(٥) مجمع الزوائد للهيثمي: (١٦٨/٩) دار الكتب العلمية ـ بيروت.
(٦) مناقب أمير المؤمنين لابن المغازلي: ١٨٨، برقم (١٧٤).

وقد صحَّحَ حديثَ السفينة جمعٌ من علماء أهل السنة، منهم: الحافظ السخاوي (ت ٩٠٢هـ) في كتابه «استجلاب ارتقاء الغرَف»[١]، والحافظ السيوطي (ت ٩١١هـ) في «نهاية الإفضال»[٢]، والصالحي الشامي (ت ٩٤٢ هـ) الذي نقل عبارةَ السخاوي مُقِرًّا إياه في «سبل الهدى والرشاد»: (١١/١١ـ١٢)، وابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٣هـ) في كتابه «شرح الهمزية»[٣]. وكذا في كتابه «الصواعق المحرقة»[٤]، والعيدروس اليمني (ت ٩٩٠ هـ) في «العقد النبوي»[٥]، وأحمد زيني دحلان (ت ١٣٠٤ هـ) في كتابه «الفضل المبين»[٦]... وغيرهم.

أمَّا تفسير قوله تعالى: ﴿**أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ...**﴾ [هود: ١٧]، بأنَّ المراد بها الإمام علي عليه السلام، فقد رُوِي من عدّة طرُق، منها: رواية الثعلبي في تفسيره «الكشف والبيان» (١٦٢/٥) عن ابن عباس رضي الله عنه. ورواية ابن المغازلي في «المناقب» ص٣٨٠ برقم (٣٥٨) عن الإمام الباقر عليه السلام.

٤٤ ـ روى الحاكم الحسكاني في «شواهد التنزيل» (٤٥٣/١) برقم (٤٠٠)، بسنده عن ابن عباس رضي الله عنه، في قوله: ﴿**إِنَّمَا أنتَ مُنْذِرٌ ولِكُلِّ قَوْمٍ هَاد**﴾، قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «**أنا المُنذر، وعليٌّ الهادي**»، [ثمَّ قال: «**يا عليُّ] بك يهتدي المُهتدون بعدي**».

وفي رواية «تفسير الطبري» (١٤٢/١٣) عن ابن عباس: «...قال: لمَّا نزلت ﴿**إنَّما أنت مُنذِرٌ ولكلِّ قَوْمٍ هَاد**﴾، وضع صلى الله عليه وسلم يده على صدره

---

(١) استجلاب ارتقاء الغُرَف: (٤٨٤/٢) دار البشائر الإسلامية.

(٢) كما حكى في «خلاصة العبقات»: (٨٢/٤).

(٣) شرح الهمزية في مدح خير البَرِيَّة: ٢٢٧، المطبعة البهية ـ مصر.

(٤) الصواعق المحرقة: ٤٤، مكتبة القاهرة ـ القاهرة.

(٥) كما حكى عنه في «خلاصة العبقات»: (٨٩/٤).

(٦) الفضل المبين في فضائل الخلفاء الراشدين وأهل البيت الطاهرين: ٣١٦، دار الفكر ـ بيروت.

فقال: «**أنا المنذر**»، ﴿**ولكلِّ قومٍ هاد**﴾ ـ وأومأ بيده إلى منكب عليٍّ فقال ـ: **أنت الهادي يا عليُّ، بك يهتدي المهتدون بَعْدي**».

وفي «تفسير ابن أبي حاتم» (٢٢٢٥/٧) برقم (١٢١٥٢): «حَدَّثنا عليُّ بنُ الحسينِ، ثنا عُثمانُ بنُ أَبِي شيبة، ثنا المُطَّلِبُ بنُ زِياد، عنِ السُّدِّي، عن عبدِ خَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ ﴿**وَلكُلِّ قَوْمٍ هَاد**﴾ قَالَ: «**الْهَاد رَجُلٌ منْ بَني هَاشم**»، قَالَ ابْنُ الْجُنَيْدِ: هُوَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. وَرُوِيَ عَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ عَبَّاسٍ فِي إِحْدَى الرِّوَايَاتِ، وَعَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، نَحْوَ ذَلِكَ».

وعن أبي برزة نحوه. أخرج روايته ابن مردويه، وعنه السيوطي في «الدر المنثور» (٤٥/٤).

إلى غير ذلك من المصادر.

٤٥ ـ روى الحاكم الحسكاني في «شواهد التنزيل» (٥٠٨/١) برقم (٤٥٩)، بسنده عن الحارث، قال: سألت عليًّا عن هذه الآية: ﴿**فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ**﴾، فقال: «**والله إنَّا لنحن أهل الذكر، نحن أهل العلم، ونحن معدن التأويل والتنزيل، ولقد سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم، فليأته من بابه**».

وفي «تفسير الطبري» (٨/١٧): «حدثني أحمد بن محمد الطوسي، قال: ثني عبد الرحمن بن صالح، قال: ثني موسى بن عثمان، عن جابر الجعفي، قال: لما نزلت: ﴿**فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ**﴾ قال عليٌّ: **نحن أهل الذكر**».

وفي «تفسير الطبري» (١٤٥/١٤) أيضاً: «حدثنا به ابن وكيع، قال: ثنا ابن يمان، عن إسرائيل، عن جابر، عن أبي جعفر: ﴿**فاسألوا أهلَ الذِّكر إنْ كُنتُمْ لا تَعْلَمُونَ**﴾، قال: «**نحن أهل الذكر**».

٤٦ ـ روى الحاكم الحسكاني في «شواهد التنزيل» (٥٧٥/١) برقم (٥٢١)، بسنده عن سيِّد شباب أهل الجنَّة: الإمام الحسين عليه السلام، قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم فقال: «**إن الله تعالى يقول: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً ثُمَّ اهْتَدَى﴾**[1]»، ثمَّ قال لعليٍّ بن أبي طالب: «**إلى ولايتك**».

وأخرجه الشجري في «كتاب الأمالي» (١٤٨/١ ـ ١٤٩) بسندين: أوّلهما عن الإمام الباقر عليه السلام، والثاني عن ثابت البناني[2].

٤٧ ـ روى الحاكم الحسكاني في «شواهد التنزيل» (٥٢٤/١) برقم (٥٥٧)، بسنده عن الإمام عليٍّ عليه السلام في قول الله تعالى: **﴿وإنَّ الَّذينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ عَنِ الصِّرَاطِ لَنَاكِبُونَ﴾**[3]، قال: «**عن ولايتنا**».

وحكاه في «شرح إحقاق الحق» (٥٨/٢٠) ـ سنداً ومتناً ـ عن كتاب «ما نزل من القرآن في علي عليه السلام» لأبي نعيم الأصفهاني.

٤٨ ـ روى الحاكم الحسكاني في «شواهد التنزيل» (٢٦٩/٢) برقم (٨٦٣)، بسنده عن عبد الله بن مسعود قال: قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «**يا عبد الله! أتاني المَلَك فقال: يا محمَّد! واسأل مَن أرسلنا من قبلك من رسلنا على ما بُعثوا؟ قلت: على ما بعثوا؟ قال: على ولايتك وولاية عليٍّ بن أبي طالب**».

---

(١) طـه: ٨٢.

(٢) هو أبو محمد ثابت بن أسلم البناني، مولاهم البصري. تابعيٌّ وُلد في خلافة معاوية. وهو جليل القدر عند أهل السنة، ومن رجال الستَّة. ترجم له الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢٢٠/٥)، فقال في حقِّه: «الإمام القدوة شيخ الإسلام...»، وقال فيه أيضاً: «وكان من أئمَّة العلم والعمل، رحمة الله عليه».

(٣) المؤمنون: ٧٤.

و رواه الحاكم من هذه الطريق في «معرفة علوم الحديث» : ٩٦، في (النوع الخامس والعشرين) . ومن طريقه: الحافظ ابن عساكر في «تاريخ مدينة دمشق» (٢٤١/٤٢) . وأخرجه الخوارزمي بهذا الإسناد في «المناقب» : ٣١٢ برقم (٣١٢) . وأخرجه الثعلبي في «تفسيره» (٣٣٨/٨) .

٤٩ ـ روى الحاكم الحسكاني في «شواهد التنزيل» (٣٠٢/٢) برقم (٨٩٥) ، بسنده عن ابن عباس رضي الله عنه ، قال في قوله تعالى : ﴿**...والَّذِينَ كَفَرُوا وكذبوا بآياتنا**﴾[1] : «**يعني بالولاية بحقِّ عليٍّ، وحقِّ عليٍّ الواجب على العالمين**» ، ﴿**أولئكَ أصحابُ الجَحِيمِ**﴾ : «**هم الذين قاسمَ عليٌّ عليهم النار؛ فاستحقُّوا الجحيم**» .

وأخرجه ابن المغازلي في «المناقب» : ٣٨٩ ـ ٣٩٠ ، برقم (٣٦٩) .

٥٠ ـ روى الحاكم الحسكاني في «شواهد التنزيل» (٣٢٥/٢) برقم (٩١٩) ، بسنده عن أنس بن مالك ، قال : انقض كوكب على عهد رسول الله ، فقال النبي صلى الله عليه وآله : «**انظروا إلى هذا الكوكب، فمن انقض في داره، فهو الخليفة من بعدي**» . فنظرنا فإذا هو انقض في منزل عليٍّ بن أبي طالب ، فقال جماعة من الناس : قد غوى محمَّد في حبِّ عليٍّ ، فأنزل الله : ﴿**والنَّجْمِ إِذَا هَوَى * ما ضَلَّ صاحبُكُمْ وَمَا غَوَى * وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إن هو إلاَّ وحيٌ يوحَى**﴾[2] .

ثمَّ ساق الحسكاني طريقاً أُخرى عن ابن عبَّاس برقم (٩٢١) .

وأخرجه ابن المغازلي في «المناقب» : ٣٣٦ ـ ٣٣٨ ، برقم (٣١٣) عن أنس . وفي (ص٣٧٦) برقم (٣٥٣) عن ابن عباس .

---

(١) الحديد : ١٩ .

(٢) النجم : ١ ـ ٤ .

٥١ ـ روى الحاكم الحسكاني في «شواهد التنزيل» (٤٨٦/٢ ـ ٤٨٦) برقم (١٠٨٥)، بسنده عن الإمام علي عليه السلام أنَّه قال: أقبل صخر بن حرب حتَّى جلس إلى رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال: الأمر بعدك لمن؟ قال: «**لمن هو منِّي بمنزلة هارون من موسى**»، فأنزل الله ﴿**عمَّ يَتَسَاءَلونَ**﴾، يعني يسألك أهل مكَّة عن خلافة علي ﴿**عَنِ النَّبأ الْعَظِيْمِ الَّذي هُمْ فِيْه مُخْتَلِفُونَ**﴾ فمنهم المُصدِّق ومنهم المكذِّب بولايته، ﴿**كلاَّ سيعلمونَ ثُمَّ كلاَّ سيعلمونَ**﴾ وهو ردٌّ عليهم، سيعرفون خلافته أنَّها حقٌّ، إذ يُسألون عنها في قبورهم، فلا يبقى منهم ميِّت في شرق ولا غرب ولا بَرٍّ ولا بحر، إلاَّ ومُنكر ونكير يسألانه، يقولان للميِّت: مَن ربُّك؟ وما دينك؟ ومن نبيك؟ ومن إمامك؟.

وقد نُسب إلى عمرو بن العاص أنَّه قال في الإمام عليٍّ عليه السلام قصيدة، قال فيها:

هو النبأُ العظيمُ وفُلك نوح ... وبابُ اللّه وانقطعَ الخطابُ[١]

وقال ابن العربي (ت ٦٣٨ هـ) في «تفسيره» (٣٧٧/٢):

«... ولذا قيل في أمير المؤمنين علي عليه السلام: «**هو النبأ العظيم وفلك نوح**»، أي: الجمع والتفصيل باعتبار الحقيقة والشريعة؛ لكونه جامعاً لهما»[٢].

ولنكتف بهذا القدر من روايات كتب أهل السنَّة التي كلٌّ واحدٍ منها دليل على إمامة عليٍّ عليه السلام. وبالجمع بين مفاد هذه الأحاديث ومفاد حديث الثقلين يتبيَّن أنَّ المقصود بالدرجة الأولى بالإمامة في حديث الثقلين هو عليٌّ عليه السلام.

---

(١) انظُر: «النصائح الكافية» للسيِّد محمد بن عقيل: ١١٤، وفيه «وانقطع الجوابُ». وقيل إنَّها لغيره، انظر: «الغدير» (٢٧/٤).

(٢) **تنبيه:** في البدء فسّرَ ابن العربي «**النبأ العظيم**» بالقيامة الكبرى.

وبضمِّ هذا إلى مفاد حديث الخلفاء الاثني عشر، يتبيَّن جليًّا أنَّ عليًّا هو أحد أولئك الاثني عشر من أهل البيت عليهم السلام.

وبضمِّ ما استنتجناه من الأدلَّة المتقدِّمة بعضها إلى بعض؛ يتَّضح لنا أنَّ أهل البيت عليهم السلام، الذين أُمرنا بالتمسُّك بهم واتِّباعهم هم اثنا عشر خليفة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهم من أهل بيته، وهم معصومون، يتوفَّرون على العلم المطابق لحقائق القرآن وواقع الأحكام الإلهيَّة، وينطلقون من موقع عصمتهم، لا من موقع الاجتهاد الذي قد يصيب الواقع وقد يخطئه، وعلى رأس أهل البيت: أميرُ المؤمنين عليٌّ بن أبي طالب عليه السلام.

ومن ذلك يتجلَّى لنا أنَّ الشيعة الإماميَّة قد وُفِّقُوا إلى التَّحديد الصحيح للأئمَّة الهادين من آل محمَّد صلى الله عليه وآله وسلم.

***

الفصل السادس

مع الشبهات المثارة

من المفترض أنَّ ما تقدَّم من البحوث يتكفَّل بشكل تلقائي تبديدَ كثير من الشبهات المثارة حول حديث الثقلين، بحيث يكون مجرَّد استعراضها أمراً مثيراً للدهشة والاستغراب لدى كلِّ مطَّلع على ما تقدَّم من البحوث.. بيد أنَّنا نعقد هذا الفصل لاحتمال ألاَّ يكون من السهل على البعض أن يستوعب الإجابة عن الشبهة، بسبب تشعُّب البحوث الماضية، أو لغير ذلك من الأسباب.

ويجدر التنبيه على أنَّنا قد لا نعتني كثيراً بحكاية ألفاظ أصحاب الشبهات، بل سنحكي الشبهة نفسها بأكبر قدر ممكن من الإيجاز مع الوضوح، ثم قد ننسبها إلى بعض المصادر التي احتوتها دون توسُّع؛ لعدم الداعي إلى ذلك.

وإنَّني أعتذر سلفًا من قارئي الكريم لاستعراض جملة من هذه الشبهات، لا سيما التي ليست سوى كذب محض، أو مغالطة مفضوحة، بحيث قد يُؤْثِر كريم النفس الإعراض عنها، ويُجَلُّ قدر صحائف الكتب عن أن تُسَطَّر فيها.. ولكنَّ الضرورات ومقتضيات البحث وترتيب دراستنا ألجأتنا إلى ذلك..

الشبهة الأولى:

قيل بأنَّ حديث الثقلين ضعيفٌ بسبب ضعف عطية العوفي. وفي ذلك قول البخاري في «التاريخ الصغير» (٣٠٢/١): «قال **أحمد** في حديث عبد الملك عن

عطية عن أبي سعيد قال النبي صلى الله عليه وسلم تركت فيكم الثقلين: أحاديث الكوفيين هذه مناكير».

الإجابة عن الشبهة:

إنَّ من الغنيِّ عن البيان أنَّ الحديث لا ينحصر إسناده بطريق عطية العوفي، بل له أسانيد كثيرة، بلغت حدَّ التواتر، وقد صحَّح جملةً منها حفَّاظ أهل السنَّة، وقد عرفتَ ذلك في البحوث المتقدِّمة؛ في دراسة صحَّة الحديث، وتواتر الحديث. فإن كان المقصود هو دعوى ضعف الحديث لانحصار طريقه بعطية؛ فهذا كذبٌ صريح، وإن كان المقصود أنَّ طرقه الأخرى ليست صحيحة؛ فهو كذب أيضًا، ويكفي أن تراجع تصحيحات أعلام وعلماء أهل السنَّة، التي نقلنا في الفصل الثالث؛ لتعرف الصدق من الكذب.

وإن كان المقصود استنكار رواية عطية فحسب، دون بقية روايات حديث الثقلين؛ فهذا لا معنى له، إذ الاستنكار يُراد منه استنكار المتن ظاهرًا، فلا معنى لأن يكون الحديث منكرًا من طريق، وغير منكر من طريق أخرى، اللهم إلاَّ أن يُراد بالنكرة نكارة الإسناد دون المتن، وهو احتمال بعيد. وإن كان المقصود استنكار حديث الثقلين كلِّه؛ فهذا ليس يتناسب مع شأن طويلب علم؛ فضلاً عن مثل البخاري وأحمد بن حنبل، وكيف يكون مُنكَرًا وهو في صحيح مسلم من عدّة طرق؟ بل قد صح من طرق عديدة، بل هو متواتر.. إنَّ استنكار حديث الثقلين من رأس لا يمكن أن يُتَصَوَّر إلاَّ من ناصبيٍّ لم يتمالك نفسه إزاء هذه الفضيلة العظيمة لأهل البيت عليهم السلام، أمَّا فضلاء أهل العلم من إخواننا من أهل السنَّة فذلك عنهم بعيد.

ثمَّ إنَّ نسبة الاستنكار إلى أحمد بن حنبل لا يمكن التصديق بها، كيف وهو

قد روى حديث الثقلين مراراً وتكراراً في مسنده[١]، علمًا أنَّ أحمد بن حنبل يعتقد في كتابه ما لا يمكن أن يلتئم مع اعتقاده بنكارة شيء من مضامينه، فقد قال في حقِّ مُسنده:

«إنَّ هذا الكتاب قد جمعته وأتقنته من أكثر من سبعمائة وخمسين ألفًا، فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فارجعوا إليه فإن كان فيه وإلاَّ فليس بحجة»[٢].

وقال أيضًا:

«عَمِلتُ هذا الكتاب إمامًا؛ إذا اختلف الناس في سُنَّة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم رُجِعَ إليه»[٣].

وبه يتَّضح أنَّ نسبة القول المذكور إلى أحمد بن حنبل في غاية الإشكال، فالله أعلم بمنشأ هذا القول المكذوب، ومَن يقف وراءه!.

الشبهة الثانية:

قيل أنَّ حديث الثقلين لا يصح، كما ذكر ابن الجوزي في «العلل المتناهية»: (٢٦٨/١ ـ ٢٦٩) حيث قال: «وهذا حديث لا يصح»!.

الإجابة عن الشبهة:

قد عرفتَ أنَّه صحيح[٤]، بل في صحيح مسلم، ووجوده فيه يعني أنَّ جمهور أهل السنَّة على تصحيحه، بل هو متواتر. فكيف نفهم إذاً موقف ابن الجوزي؟

---

(١) راجع الفصل الثاني (الحديث في كتب أهل السنَّة).
(٢) خصائص مسند أحمد للمديني: ١٣، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل: ١٠٤.
(٣) المصدر السابق: ١٤، طبقات الحنابلة: (١٨٤/١)، طبقات الشافعية الكبرى (٣١/٢).
(٤) راجع الفصل الثالث، فقد تكفلنا هناك إثبات صحّته بتصريحات علماء أهل السنَّة.

فلأنقل لك كلمات بعض علماء أهل السنَّة في الرّدِّ على ابن الجوزي :

قال الحافظ السخاوي :

«وتعجَّبْتُ من إيراد ابن الجوزي له في العلل المتناهية ، بل أعجب من ذلك قوله إنَّه حديث لا يصح ، مع ما سيأتي من طرقه التي بعضها في صحيح مسلم»(١).

وقال الشريف السمهودي :

«ومن العجيب ذكر ابن الجوزي له في العلل المتناهية ، فإياك أن تغترَّ به ، وكأنَّه لم يستحضره حينئذ إلاَّ من تلك الطرق الواهية ، ولم يذكر بقيَّة الطرق»(٢).

وقال المناوي :

«ووهم من زعم وضعه كابن الجوزي...»(٣).

وقال الهيتمي :

«وذكرُ ابن الجوزي لذلك في العلل المتناهية وهمٌ ، أو غفلة عن استحضار بقيَّة طُرقه ، بل في **مسلم** عن زيد بن أرقم أنَّه صلى الله عليه وسلم قال ذلك يوم غدير خم»(٤).

ولعلَّه يُساعد في تبديد العجب ـ وربما لتشديده ـ أن أذكر لك كلمة الحافظ السيوطي في مقدمة «اللآلئ المصنوعة» ، حيث قال :

«...وبعد ؛ فإنَّ مِن مُهمَّات الدين : التنبيه على ما وضع مِنَ الحديث واختُلِق

(١) استجلاب ارتقاء الغُرَف : (٣٣٨/١) .
(٢) جواهر العقدين : ٢٣٢ .
(٣) فيض القدير : (١٥/٣) .
(٤) الصواعق المحرقة : (٤٣٩/٢) .

على سيِّد المُرسَلين صلى الله عليه وعلى آله وصحابته أجمعين ، وقد جمع في ذلك الحافظ **أبو الفرج ابن الجوزي** كتاباً ، فأكثر فيه من إخراج الضعيف الذي لم ينحط إلى رتبة الوضع ، بل ومن الحسن ومن الصحيح ، كما نبَّه على ذلك الأئمّة الحفاظ ، ومنهم ابن الصلاح في علوم الحديث وأتباعه»(١).

فتبيَّن إذاً أنَّ حديث الثقلين ليس هو الحديث الصحيح الوحيد الذي حكم عليه ابن الجوزي بالضعف من غير حقٍّ، بل هناك أحاديث حسنة أو صحيحة أخرى حكم عليها بالضعف بل بالوضع ، وما عشت أراك الدهرُ عجبًا ! .

ولنختتم حديثنا عن ابن الجوزي بما قاله الحافظ الغماري في «فتح الملك العلي» ، حيث قال :

«فتساهله وتهوُّره معلوم ، حتَّى قال الحافظ فيه إنَّه حاطب ليل ، لا يدري ما يخرج من رأسه ، وقد كثر اعتراض الناس عليه وتعقّبه في ما حكم عليه من الأحاديث بالوضع ، والتحذير من الاغترار بكلامه»(٢).

وبذا يثبت بطلان ما أقدم عليه ابن الجوزي .

الشبهة الثالثة:

قيل إنَّ الذي وقع الحث على التمسُّك به إنَّما هو كتاب الله عز وجل ، وأمَّا أهل البيت عليهم السلام فالذي يرتبط بهم هو وجوب رعاية حقوقهم والحث على مودتهم ، كما هو لفظ صحيح مسلم .

الإجابة عن الشبهة:

يتبين الجواب عن هذه الشبهة من خلال ما يلي :

---

(١) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة : (٩/١) .
(٢) فتح الملك العلي : ٩٨ .

١ ـ إنَّ صحيح مسلم ليس هو المصدر الوحيد لحديث الثقلين، بل له مصادر أخرى عديدة، روي فيها بسند صحيح أو حسن، وهو ما عرفناه في الفصلين: الثاني والثالث. وألفاظه في مجموعة من تلك المصادر صريحة في وجوب التمسُّك بأهل البيت عليهم السلام، وهو ما عرفناه في الفصل الأوّل. فلو افترضنا وجود إشكاليَّة في دلالة لفظ مُسلم على المطلوب، كانت ألفاظ المصادر الأخرى وافية بذلك.

٢ ـ إنَّ لفظ صحيح مُسلم ليس فيه قصور عن الدلالة على إيجاب التمسُّك بأهل البيت عليهم السلام، وذلك لمكان وصف الكتاب وأهل البيت فيه بـ«الثقلين»؛ إذ يدلُّ هذا الوصف على وجوب التمسُّك بأهل البيت مع القرآن الكريم، وذلك بالتوضيح المتقدِّم في المبحث الأوّل من الفصل الخامس فيما ذكرناه ثالثًا، وهو ما وافق عليه جمعٌ من علماء أهل السنَّة، فراجع ذلك كلَّه في الموضع المذكور.

الشبهة الرابعة:

قد يُشكَّك في حديث الثقلين من خلال رواية في صحيح مسلم (٢/٨٩٠)، جاء فيها: «تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به: كتاب الله وأنتم تُسألون عنِّي»، حيث لم يَرِدْ فيها ذكرُ أهل البيت عليهم السلام!.

الإجابة عن الشبهة:

إنَّ الرواية المشار إليها في صحيح مسلم، هي رواية طويلة المتن، ولا يستبعد أن يكون بعض الرواة أخطأ في ضبط لفظ الرواية، ويشهد لذلك أمران:

الأمر الأوّل: أنَّ حديث الثقلين قد صحَّ من طرق أخرى، بل أسانيده متواترة، وفيها الحثُّ على التمسك بالكتاب والعترة كما عرفت، فلا يضرُّه ما خالفه من سند آحاد، بل يحكم بخطأ ما خالفه، دون العكس.

الأمر الثاني: أنَّ في سند رواية مسلم رجلاً ذُكر فيه كلامٌ يحتمل معه أنَّه

هو السبب في هذا الخلل، وهو حاتم بن إسماعيل المدني؛ فإنَّه وإن كان قد وُثِّق، إلاَّ أنَّه قد رُمي بالوهم والغفلة، فقد ذكر الذهبي أنَّ أحمد بن حنبل قال: «زعموا أنَّه كان فيه غفلة»[1]، وتبنَّى الحافظ ابن حجر هذا في قوله عنه: «صدوق يَهِمُ»[2]، ولعلَّه لهذا الوجه قال فيه الحافظ النسائي: «ليس بالقوي»[3]. ويؤيِّد هذا الوجه أنَّ الرافعي أورد الرواية في «التدوين» عن حاتم بن إسماعيل نفسه، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر أنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يوم عرفة في حجَّته وهو على ناقته القصوا: يا أيها الناس قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لم تضلوا كتاب الله وعترتي أهل بيتي[4].

وبهذا يتقوَّى احتمال الخلل في لفظ هذه الرواية، وهو كاف لعدم إمكانية التمسك بها في معارضة ما صحَّ من ذكر أهل البيت عليهم السلام في حديث الثقلين.

على أنَّنا لو افترضنا صحَّةَ متن رواية مسلم، فإنَّها لا توجب إشكاليَّةً في حديث الثقلين؛ وذلك لعدم المنافاة بين ألاَّ يُذكَر أهل البيت عليهم السلام في مناسبة ما، وأن يُذكَروا في مناسبة أُخرى، في ضوء تغيُّر المقتَضَيات والظروف التي يمكن أن تحكم المناسبات، وتميِّزها بعضها عن بعض.

الشبهة الخامسة:

قيل إنَّ عترة الرجل هم أقرباؤه وأهل بيته، فينطبق هذا العنوان على جميع بني هاشم، وحتى على أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

---

(١) ميزان الاعتدال: (١/٤٢٨).

(٢) تقريب التهذيب/ ترجمة حاتم بن إسماعيل المدني.

(٣) ميزان الاعتدال: (١/٤٢٨).

(٤) التدوين في أخبار قزوين للرافعي: (٢/٢٦٦).

الإجابة عن الشبهة:

يمكن المناقشة في دعوى كون معنى العترة جميع الأقرباء وأهل البيت، بما يشمل الأزواج؛ نظرًا إلى أنَّ كلمات جملة من علماء اللُّغة دالَّةٌ على أنَّ العترة هم أخصُّ الأقارب، والأدنَون منهم[١].

ولو افترضنا أنَّ عنوان «العترة» و«أهل البيت» يصلح من جهة اللُّغة للانطباق على مُطلَق أقرباء وأزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فإنَّ هذا لا يصلح للقول بكون جميع الأقرباء والأزواج داخلين ومُرادين من هذا العنوان في حديث الثقلين؛ وذلك لأنَّنا عرفنا أنَّ في حديث الثقلين مجموعةً من الخصائص التي ارتبطت بالمسمَّين بـ«العترة» و«أهل البيت»، بما لا يدع مجالاً إلاَّ لإرادة أناس مخصوصين متميِّزين بتلك الخصائص[٢]. أضف إلى ذلك أنَّه قد ثبت أنَّ عنوان «أهل البيت» قد استعمل في لسان الشرع على وجه يستدعي اختصاصَهُ شرعًا بأناس معيَّنين، عرفناهم فيما سبق من البحوث[٣].

الشبهة السادسة:

إنْ كان عترة النبي وأهل بيته صلى الله عليه وآله وسلم، هم أناسٌ مخصوصون، وهم أهل الكساء كما تقدَّم الاستدلال عليه في المبحث السادس من الفصل الخامس؛ فما هو الدليل على دخول الأئمَّة التسعة من ذرية الحسين عليه السلام؟ ألا تكون الأدلَّة المذكورة على اختصاص هذا العنوان في لسان الشرع بأهل الكساء، دليلاً على خروج غيرهم؟

---

(١) انظر «لسان العرب» (٥٣٨/٤) ففيه: «ابن الأثير: عترة الرجل أخصُّ أقاربه، وقال ابن الأعرابي: العترة ولد الرجل وذريَّته وعقبه من صلبه، قال: فعترة النبي ولد فاطمة البتول عليها السلام».

(٢) و(٣) انظر تفصيل ذلك في المبحث السادس من الفصل الخامس.

الإجابة عن الشبهة:

لا ريب أنَّ الأدلَّة التي دلَّت على اختصاص عنوان «أهل البيت» و«العترة» بعليٍّ وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام، هي دليلٌ على خروج غيرهم من هذا العنوان، ولكنَّ الخارجين من هذا العنوان بمقتضى هذا التخصيص هم جميع من كان يمكن أن يدخلوا فلم يُدخلهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فمثلاً: أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يمكن أن يدخلن تحت الكساء، فلم يدخلهن، بل منعهنَّ، فدلَّ ذلك على خروجهن من المُراد والمقصود من عنوان من أهل البيت والعترة، في حين أنَّ الأئمَّة من ذرية الحسين عليهم السلام، لم يكن أحدٌ منهم قد وُلد بعد، فلم يكن بالإمكان أن يدخلوا عمليًّا وفي الواقع؛ حتى يكونوا مشمولين بالنفي للتخصيص.

وبعبارة أخرى: إنَّ التخصيص له جانبان؛ الإثبات والنَّفي. فجانب الإثبات يثبت الصفة والعنوان لعليٍّ وفاطمة والحسنين عليهم السلام، وجانب النفي يُخرج مَن عداهم، إلاَّ أنَّ جانب النَّفي إنَّما ينفي مَن يمكن أن يدخل تحت الكساء أو في المباهلة أو بالنداء بآية التطهير، ومع ذلك لم يدخل، أمَّا مَن كان غير موجود على وجه الأرض؛ لكونه لم يولد بعد، فهذا لا يمكن أن نجزم بكون جانب النَّفي يشمله، فيبقى دخوله محتملاً، إلاَّ أن يمنع مانعٌ آخر، كأن يكون ممَّن لا يمكن أن يصدق عليه عنوان «أهل البيت» لغةً، أو كأن يكون ممَّن لا يتوفَّر على الخصائص المستفادة لأهل البيت في دلالة حديث الثقلين.

بل احتمال كون جانب النفي يشمل جميع من بعد الحسين عليه السلام، هو احتمال مرفوض جزمًا؛ لأنَّنا نستفيد من حديث الثقلين نفسه بقاء العترة ما بقي القرآن، أي إلى قيام الساعة، ونستفيد منه أيضًا كونهم عصمةً للمعتصم بهم، وانتفاء وجودهم من وجه الأرض يتنافى وهذا المفاد الواضح.

فإن قيل: إنَّ هذا لا يكفي لإثبات دخول التسعة من ذرية الحسين عليه السلام ؛ لأنَّ إمكان الدخول غير إثبات الدخول .

أجبنا: هذا صحيح ، والهدف من البيان المذكور ليس إلاَّ إمكان الدخول فحسب ؛ لأنَّ إمكان الدخول يعني عدم الجزم بشمول جانب النفي للتسعة عليهم السلام ، وهذا هو المطلوب كخطوة أولى ؛ حتى لا يُدَّعى التهافُت فيما بعد بين التخصيص وبين أدلة الإثبات الآتية ، فتفطَّنْ .

أمَّا إثبات دخول التسعة عليهم السلام ، فبعد صلاحيَّة لفظ «العترة» و«أهل البيت» لغةً للانطباق عليهم ، وبعد عدم الجزم بشمول جانب النفي في التخصيص لهم ؛ بعد هذا السير في مرحلة الثبوت ، يثبت دخول التسعة من خلال :

١ ـ كونهم مكمِّلين لعدد الاثني عشر ، حيث عرفنا أنَّ مقتضى الجمع بين حديث الثقلين وحديث الاثني عشر ، أنَّهم اثنا عشر خليفة من أهل البيت عليهم السلام ، وهو ما يتمُّ بضمِّ التسعة إلى أهل الكساء .

٢ ـ مجموع الخصائص المستفادة من حديث الثقلين ، من التفوُّق في العلم (الأعلميَّة النوعية) والعصمة ، تنطبق على التسعة عليهم السلام .

٣ ـ وجود النصّ الصريح على كون التِّسعة هم من أئمَّة أهل البيت الذين يعتصم بهم من الضلال .

وتفصيل الأمرين الأخيرين خارج عن موضوع كتابنا ؛ فلا نتطرّق له .

فإن قيل: إنَّ إثبات الأمرين الأخيرين إنَّما يتمُّ من خلال الروايات الشيعية الإماميَّة ، فلا هي في كتب أهل السنَّة ، ولا هي في كتب الزيديَّة ؛ فلا تتمُّ الحجة بذلك إلاَّ على الشيعي الإماميِّ .

أجبنا: إنَّ دلالة حديث الثقلين على إمامة أهل البيت عليهم السلام بالنحو

الذي توصَّلنا إليه ، مع دلالته على الخصائص التي تعرَّفناها ، مع كون ذلك مُقيَّداً بكونهم اثنا عشر إمامًا.. هذا (بهذا القدر) كاف لإثبات عدم صحة مَذهَبَي إخواننا من أهل السنَّة والزيدية ؛ نظراً إلى أنَّ تصوّرهما لمنزلة أهل البيت عليهم السلام لا يتوافق ومعطيات دلالة حديث الثقلين، فلا يمكن الأمن من الضلال إلاَّ بالانضمام إلى مذهب الشيعة الإمامية ، وحينئذ تكون الروايات التي في كتب الإمامية في تحديد التسعة المعصومين عليهم السلام حجَّةً على الجميع بلا ريب .

على أنَّ المنصف لا يرى داعيًا إلى تكذيب الشيعة الإمامية أو التشكيك في صحَّة روايتهم ، لأنَّه من التشكيك الذي لا يستند إلى وجه عقلائي منطقي ، أضف إلى ذلك أنَّ التوجُّه الروائي الشيعي في إثبات إمامة التسعة عليهم السلام تُصدِّقُه القرائن ، من قبيل حديث الثقلين ، وغيره ممَّا لا يتَّسع المجال لتفصيله .

بل إنَّ الروايات التي في كتب الشيعة متواترة ، إضافة إلى كون مجموع من أسانيدها من طرق إخوانهم من أهل السنَّة والزيديَّة ، فلا ينبغي لعاقل مع هذا ألاَّ يعتني بهذا الموروث الروائي المتوفِّر على هذه الخصائص .

الشبهة السابعة:

قد يُقال : إن كان حديث الثقلين دليلاً على إمامة أهل البيت عليهم السلام ، لزم من ذلك أن تكون فاطمة الزهراء عليها السلام إمامًا ؛ لاتِّفاق الشيعة الإماميَّة بل المسلمين على كونها من أهل الكساء ، فيكون الأئمَّة ثلاثة عشر ، لا اثني عشر ، بانضمام الزهراء عليها السلام ، وهذا ما لا يقول به شيعيٌّ ولا سنيٌّ .

الإجابة عن الشبهة:

إنَّ اصطلاح الإمامة يحتضن مضامين عديدة في عُمقه ، منها : العصمة ، التي هي أحد مواصفات الإمام ، ومنها : وجوب الاتِّباع ، الذي يُمثِّل الشطر الأكبر من

مفهوم الإمامة في البُعد الذي يرتبط بواجب المُكلَّفين إزاء الإمام، ومنها: خلافة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في حفظ الدين، والهداية إلى الصراط المستقيم، وهو ما يحتل كلَّ المساحة في مفهوم الإمامة في البُعد الوظيفي للإمام، ومنها: كون الشخص أحقَّ بتولِّي السلطة السياسيَّة ما بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهو أحد الحقوق التي يقتضيها مقام الإمامة في البعد الوظيفي.

وحديث الثقلين إذ يدلُّ على إمامة أهل البيت عليهم السلام، فإنَّما يدلُّ على ذلك بوساطة إثباته لمقام العصمة، والعِلميَّة، وذلك بالتوضيح الذي تقدَّم في البحوث الماضية. وبناءً عليه فإنَّ الزهراء بمقتضى حديث الثقلين والكساء تتوفَّر على مقام العصمة، وكذا مقام العلميَّة، فهي في هذا كبقيَّة أئمَّة أهل البيت عليهم السلام.. فإن كانت الإمامة بهذا المعنى، فهي إمامٌ أيضًا، ولكنَّ الأمر ليس كذلك؛ إذ المقصود من الإمامة ـ كما عرفنا ـ هو ما يشمل أكثر من ذلك، فالتصدِّي لمهامِّ القيادة السياسيَّة، هو أيضًا مقصود من مفهوم الإمامة، وإن كان في الواقع أمرًا تقتضيه الإمامة، وحقّاً من حقوق الإمام، لا رُكنًا مُقوِّمًا لمفهوم الإمامة ومقامها. وبناءً عليه يكون حديث الثقلين بالنسبة إلى الزهراء عليها السلام كما هو بالنسبة إلى غيرها من أئمَّة أهل البيت عليهم السلام، فهو يثبت لها ما يثبت لغيرها، غايةُ ما هنالك أنَّ ما يَتْبَعُ مُثبَتات حديث الثقلين قد لا يثبت للزهراء عليها السلام، بمقتضى طبيعة موقعها في المجتمع كامرأة لا يتسنَّى لها أن تمارس شؤون القيادة السياسيَّة وما يرتبط بها في الأمَّة، وربَّما لطبيعة الظروف التي تعيشها، ولو كان ذلك لكونها ستعيش بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فترةً قصيرة سوف يُغطِّي شؤون القيادة السياسيَّة فيها أمير المؤمنين عليه السلام على فرض أن تتاح له الفُرصة، ويُخلَّى بينه وبين حقِّه.

وبعبارة موجزة: إنَّ حديث الثقلين يدلُّ على العصمة والعلميَّة، فهما ثابتتان للزهراء عليها السلام، ثمَّ إنَّ العصمة والعلميَّة بالمستوى الثابت تقتضيان حقَّ

التَّصدِّي لهداية الأمَّة على جميع الأصعدة، وهو ما تُستثنَى منه الزهراء عليها السلام؛ لخصوصيَّة كونها امرأة، ولخصوصيَّة ظروف حياتها سلام الله عليها.

الشبهة الثامنة:

قد يُقال: إنَّ حديث الثقلين يدلُّ على الإمامة في الدين، ولكن ليس فيه تصريحٌ على الإمامة في الدنيا، أي الخلافة والإمامة السياسيَّة.

الإجابة عن الشبهة:

أوّلاً: إنَّ مَن ثبتت عصمته وعلميَّته بالمستوى الذي يثبته حديث الثقلين لأهل البيت عليهم السلام، فإنَّه لا ريب في قبح التقدُّم عليه في شأن الإمامة السياسيَّة أيضًا؛ لقبح تقدُّم المفضول على الفاضل.

ثانياً: إنَّ إدارة شؤون المسلمين المعبَّر عنها بالإمامة السياسيَّة، هي في الواقع أحد أهمِّ العوامل التي يمكن من خلالها تمكين الدين، وإقامة الحدود، وحفظ الأمَّة من الانحرافات كبيرها وصغيرها، وفي جميع المجالات، وما كان كذلك فلا يمكن أن يكون أمرًا لا يعتني به الدين، فالإمام من أهل البيت عليهم السلام بمقتضى كونه الهادي إلى سبيل الله، والضامن لهداية الأمَّة؛ لا بُدَّ أن يمتلك بسلطان الشريعة حقَّ الإمامة السياسيَّة التي توفِّر له السبيل إلى ضمان تطبيق هدايته على أرض الواقع، والقيادة السياسيَّة هي أحد أهمِّ ضمانات رعاية تطبيق الإسلام وهدايته في حياة الأمَّة.

ومن هنا تصدَّى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لشؤون الهداية الدينيَّة، وكذا الدنيويَّة، فكان المسجد هو مقرُّ القيادة الدينية والسياسية على حدٍّ سواء، وحتَّى السرايا والجيوش التي كان يبعثها ولا يحضرها، كان صلَّى الله عليه وآله وسلم يعيِّن قائدها، بل ومَن سيحلُّ مكانه إن استشهد، وهكذا في جميع شؤون

الدولة الإسلاميَّة.. وليس ذلك إلاَّ لكون أمور المسلمين جميعها يرتبط بعضها ببعض، ويؤثِّر بعضها في بعض، وأكثر الأمور تأثيراً في حياتهم ـ إيجابًا أو سلبًا ـ هو المُمسك بزمام السلطة السياسيَّة.

فالخلاصة أنَّ الحكم السياسي هو أحد أهمِّ الأمور وأكثرها تأثيراً في ترشيد مسيرة الأمَّة وصلاح أمرها دينًا ودنيًا، فلا يمكن بحال أن ننظر إلى المجال السياسي بمعزل عن أمور الدين، فالسياسة إذاً جزءٌ من المشروع الإصلاحي الديني، فمن يكون إمامًا في الدين، يكون هو أحقّ الناس بإمامة الشأن السياسي أيضًا.

ويؤيِّد هذا أنَّ النصوص الدينيَّة تحدّثت عن الخلافة السياسيَّة صراحةً في مناسبات أخرى، رابطةً لها بأهل البيت عليهم السلام، مثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «إنَّ عليًّا منِّي، وأنا منه، وهو وليُّ كلِّ مُؤمنٍ بعدي»[1]، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في غدير خمٍّ: «من كنت مولاه فهذا مولاه، اللهمَّ والِ مَن والاه، وعادِ مَن عاداه»[2]، وغيرها من النصوص الإسلاميَّة الصريحة في الإمامة السياسيَّة. كما أنَّ الالتفات إلى حديث «يكون بعدي اثنا عشر خليفة، كلُّهم من قريش»[3]؛ مِن شأنه تصحيح التصوُّر حول الخلافة السياسيَّة وموقعها وأصحابها في الإسلام.

الشبهة التاسعة:

قيل بأنَّ حديث الثقلين من قسم الآحاد، أي أنَّه ليس متواتراً، والشيعة لا يحتجُّون بالآحاد في باب أصول الدين، والإمامة من أصول الدين عندهم.

---

(١) تقدّم تخريجه ص١٠٤.

(٢) تقدّم تخريجه مختصراً في ص١٠١.

(٣) تقدّم تخريجه مختصراً في ص٨٨.

الإجابة عن الشبهة:

قد أثبتنا في الفصل الرابع أنَّ الحديث متواترٌ ، فصاحب الشبهة إمَّا جاهلٌ بأصول البحث وعلم الحديث ، وإمَّا عالمٌ لم يطَّلع على طرُق الحديث ، ومن عَلِمَ حجةٌ على من لم يعلم ، وإمَّا مُتعصِّبٌ أعيته المسألة ، فلم يجد غير الكذب سبيلاً ، وساء سبيلاً ! .

الشبهة العاشرة:

قيل : لا نُسلِّم بأنَّ المراد بالثقلين الكتاب والعترة ، بل الكتاب والسنَّة ؛ استنادًا إلى حديث «كتاب الله وسنَّتي» . وممَّن ذكر هذا من علماء أهل السنَّة : الآمُدي في كتابه «الإحكام» (٣٠٨/١) .

الإجابة عن الشبهة:

إنَّ حديث «كتاب الله وسنَّتي» إمَّا موضوع مكذوب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وإمَّا ضعيف على أقلِّ تقدير ، وهو ما سنتعرّف عليه في القسم الثاني من هذا الكتاب على وجه التفصيل . وبناءً عليه نستنكر بشدّة أن تكون هناك دعوى معارضة لحديث الثقلين (كتاب الله وعترتي) بحديث «كتاب الله وسنَّتي» ، كيف والأوّل صحيح ، بل متواتر ، والثاني ضعيف ، وربَّما موضوع . فإذا كان لا يصحُّ معارضة المتواتر بالصحيح ، أَفَيَحِلُّ شرعًا أن يُعارض المتواتر بالضعيف أو الموضوع؟! إنَّه أمرٌ يستدعي من كلِّ منصف وقفة استنكار ، ووقفة اندهاش من هذا التعصُّب الذي كان ينبغي أن تُنزَّه عنه ساحة إخواننا من علماء أهل السنَّة .

ثمَّ إنَّنا لو افترضنا صحّة حديث «كتاب الله وسنتي» ، لن نجد تصادُمًا بين دلالتَي الحديثين ؛ حتَّى يصل الدور إلى اطِّراح أحدهما ، بل الانسجام بين مدلوليهما

يلوح لكلٍّ فهيم، ولذلك صرّح جملة من علماء أهل السنَّة بكون الجمع بينهما يفيد أنَّ الأمر بالتمسُّك متوجِّه بالقرآن الكريم وبالسنَّة النبويَّة الشريفة، وبالعلماء بالقرآن والسنَّة من أهل البيت عليهم السلام، وهو ما ستطَّلع عليه مُفصَّلاً في القسم الثاني من كتابنا هذا إن شاء الله تعالى.

الشبهة الحادية عشرة:

قيل: إنَّ حديث الثقلين يعارضه حديث «أصحابي كالنجوم بأيِّهم اقتديتهم اهتديتهم».

الإجابة عن الشبهة:

لئن كان حديث «كتاب الله وسنَّتي» ضعيفًا سندًا، فإنَّ حديث «أصحابي كالنجوم» يكتنفه الضعف سندًا ومتنًا، بل هو موضوع مكذوب عند غير واحد من أهل العلم.

أمَّا كونُه ضعيفًا من حيث السند، بل ممَّا تفرّد به الكَذَبَةُ والمجهولون؛ فإليك قول ابن حزم (ت ٤٥٦ هـ) في «الإحكام في أصول الأحكام» (٦١/٥):

«وأمَّا الحديث المذكور فباطل مكذوب من توليد أهل الفسق لوجوه ضرورية أحدها أنه لم يصح من طريق النقل».

وفي (٢٤٤/٦) من المصدر نفسه:

«فقد ظهر أنَّ هذه الرواية لا تثبت أصلاً بلا شكٍّ أنَّها مكذوبة».

وقال الحافظ الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) في «ميزان الاعتدال» عند ذكر «جعفر بن عبد الواحد» الذي اتُّهِمَ بوضع الحديث:

«ومن بلاياه: عن وهب بن جرير، عن أبيه، عن الأعمش، عن أبي صالح،

عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم: أصحابي كالنُّجوم؛ من اقتدى بشيء منها اهتدى»[1].

فحديث النجوم ـ إذًا ـ بَليَّةٌ من صنع الوضَّاعين.

وذَكَرَ الذهبيُّ الحديثَ عندما ضرب أمثلةً لروايات «حمزة بن أبي حمزة»، الذي قيل فيه: «لا يساوي فلسًا» و«منكر الحديث» و«متروك» و«عامّة ما يرويه موضوع»، انظُر «ميزان الاعتدال»: (٦٠٧/١).

وقال الزيلعي (ت ٧٦٢ هـ) في «تخريج الأحاديث والآثار» (٢٣٠/٢): «قال البيهقي هذا حديث مشهور وأسانيده كلُّها ضعيفة لم يثبت منها شيء».

وقال ابن الملقّن الشافعي (ت ٨٠٤ هـ) في «تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج» ص٦٨ ـ ٦٩، متحدّثًا عن طُرُق الحديث:

«وكلُّها معلولة. قال البزار ـ وقد سُئل عن هذا الحديث، فقال ـ: منكر، ولا يَصحُّ عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. وأما ابن حزم فقال في رسالته الكبرى في الكلام على إبطال القياس والتَّقليد وغيرهما: هذا حديث مكذوب موضوع باطل لم يصحّ قط».

وقال ابن الملقّن أيضًا في «خلاصة البدر المنير» (٤٣١/٢ ـ ٤٣٢):

«حديث أصحابي كالنجوم بأيِّهم اقتديتم اهتديتم، رواه عَبدُ بْنُ حُميد من رواية ابن عمر، وغيره من رواية عمر وأبي هريرة، وأسانيدها كلُّها ضعيفة...» الخ.

وقال الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ) في «تلخيص الحبير» (١٩٠/٤ ـ ١٩١):

«حديث أصحابي كالنُّجوم بأيِّهم اقتديتم اهتديتم: عبد بن حميد في مسنده

---

(١) ميزان الاعتدال: (٤١٣/١).

من طريق حمزة النصيبي عن نافع عن بن عمر، وحمزة ضعيف جدًّا. ورواه الدارقطني في غرائب مالك من طريق جميل بن زيد عن مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر، وجميل لا يعرف، ولا أصل له في حديث مالك ولا من فوقه. وذكره البزار من رواية عبد الرحيم بن زيد العمى عن أبيه عن سعيد بن المسيب عن عمر، وعبد الرحيم كذّاب، ومِن حديث أنس أيضًا، وإسناده واه. ورواه القضاعي في مسند الشهاب له من حديث الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة. وفي إسناده جعفر بن عبد الواحد الهاشمي، وهو كذّاب. ورواه أبو ذر الهروي في كتاب السنَّة من حديث مندل عن جويبر عن الضحاك بن مزاحم مُنقطعًا، وهو في غاية الضعف. قال أبو بكر البزار: هذا الكلام لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم. وقال بن حزم: هذا خبر مكذوب موضوع باطل...» الخ.

وحكم الألباني بكونه موضوعًا في «سلسلة الأحاديث الضعيفة»، برقم (٥٨).

هذا من جهة السند.

وأمَّا من جهة المتن، فالحديث يتضمّن ثلاث إشكاليات، نُبيِّنها فيما يلي:

الإشكاليَّة الأولى:

أنَّ الصحابة لم يكونوا مجتهدين جميعًا، حتَّى يمكن التمسُّك بأيٍّ منهم، بل كانوا على مستويات متفاوتة، من العلم وعدم العلم، ولذلك شواهد كثيرة في كتب التاريخ والحديث والتفسير، لا نطيل بذكرها، ونكتفي بعبارة ابن خلدون، حيث يقول:

«إنَّ الصحابة كلَّهم لم يكونوا أهل فتيا، ولا كان الدين يؤخذ عن جميعهم، وإنَّما كان ذلك مُختصّاً بالحاملين للقرآن، العارفين بناسخه ومنسوخه، ومتشابهه ومحكمه، وسائر دلالته»[1].

---

(١) مقدمة ابن خلدون: ٤٤٦.

على أنَّنا إذا غضضنا الطرف عن مسألة مستويات العلم وعدم العلم في جيل الصحابة؛ فإنَّ هنالك عقبةً أُخرى، تتمثَّل في كون مجموعة من مواقف الصحابة يستحيل أن نكون مأمورين بالاهتداء بها، مثل موقف مجموعة من الصحابة الذين شاركوا في التأليب ضدَّ عثمان بن عفان، بل وشاركوا في قتله[1]، وموقف الصحابي

---

(١) ففي تاريخ المدينة المنورة لابن شبة (٢١١/٢) أنَّ الصحابي «عبد الله بن سعد بن أبي سرح ابن الحارث بن حبيب القرشي» كان يعتقد أنَّ معاوية كان يميل إلى قتل عثمان بن عفان، وفي كتاب «الإصابة» لابن حجر (٣٠٢/٣ ـ ٣٠٣) أنَّ الصحابي «شبث بن ربعي» كان أوّل من أعان على قتل عثمان بن عفان، ثمَّ كان مع الإمام علي عليه السلام، ثمَّ صار مع الخوارج، ثمَّ تاب، ثمَّ كان فيمن قاتل الإمام الحسين عليه السلام. وفي كتاب «العقد الفريد» لابن عبد ربه الأندلسي (٤٤/٥) أنَّ عمار بن ياسر يُقِرُّ بمشاركته في قتل عثمان. وفي كتاب «العقد الفريد» أيضًا (٤٤/٥) أنَّ عائشة اعترفت بأنَّها سعت في أن تثور الحرب ضدّ عثمان وأن يُرمَى، وفي كتاب «العقد الفريد» أيضًا (٤٧/٥) أنَّ الزبير كان راضيًا بمنع عثمان من الماء مشبِّهًا له بالكفار الذين يُحال يومًا ما بينهم وبين ما يشتهون، وفي كتاب «العقد الفريد» أيضًا (٥/ ٤٧) أنَّ طلحة كان أشدَّ الناس على عثمان، وذكروا أيضًا أنَّ الصحابي عمرو بن الحَمِق الخزاعي كان أحد الأربعة الذين باشروا قتل عثمان بن عفان بأيديهم (الطبقات الكبرى لابن سعد: ٧٤/٣، تهذيب الكمال للمزي: ٥٩٧/٢١، أسد الغابة لابن الأثير: ١٠٠/٤، الإصابة لابن حجر: ٥١٤/٤). وذكروا أيضًا أنَّ الصحابي عبد الرحمن بن عديس البلوي كان أحد القادة الَّذين ترأسوا حركة الثورة ضدّ عثمان ابن عفان (المصنف لابن أبي شيبة: ٤٩٢/٧، الإكمال لابن ماكولا: ١٥٠/٦، الإصابة لابن حجر: ٢٨١/٤). وذكر بعض علماء أهل السنَّة أنَّ الصحابيَّ فروة بن عمرو بن ردقة الأنصاري البياضي كان ممَّن أعان على قتل عثمان (أسد الغابة لابن الأثير: ١٧٩/٤). وصحَّح ابنُ الأثير كونَ الصحابي محمد بن أبي حذيفة كان في مصر يؤلِّب الناس على الخليفة عثمان (أسد الغابة لابن الأثير: ٣١٦/٤). وذكروا أيضًا أنَّ الصحابي الأكدر بن حمام بن عامر اللَّخمي كان ممَّن تحرّكَ مع الثُّوار لمُحاصرة عثمان بن عفان (الإصابة لابن حجر: ٣٥٣/١)... إلى غير ذلك، وهي جميعها أمورٌ ذُكِرت في كتب أهل السنَّة كما رأيت.

الذي باشر قتل عمار بن ياسر[(١)]، وموقف أولئك الصحابة الذين تبنَّوا خطَّ المعاداة للإمام علي عليه السلام[(٢)]، وما روي من أنَّ معاوية بن أبي سفيان شرب المُسكر بعد تحريمه[(٣)]، وكذا شرب العديد من الصحابة بعد التحريم[(٤)]، إلى غير ذلك من

---

(١) وهو «أبو الغادية الجهني»، وقد طعن فيه الألباني بما يقتضي عَدّهُ من أهل النار، وذلك في سلسلة الأحاديث الصحيحة، المجلد الخامس، ص١٨، بناءً على أنَّه باشر قتل عمار بن ياسر الذي جاء فيه: «**قاتل عمار وسالبه في النار**».

(٢) الذين أشار إليهم الحافظ الذهبي في «سير أعلام النبلاء»: (١٢٨/٣)، حيث قال متحدِّثًا عن أتباع معاوية بن أبي سفيان: «وفيهم جماعة يسيرة **من الصحابة** وعدد كثير من التابعين والفضلاء وحاربوا معه أهل العراق **ونشؤوا على النصب** نعوذ بالله من الهوى». وفي كتاب «المعجم الكبير» للطبراني: (٧١/٣ ـ ٧٢) برقم (٢٦٩٨) أنَّ عمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة كليهما سبَّا الإمامَ عليًّا عليه السلام، وفي نص الرواية: «فصعد عمرو المنبر فذكر عليًّا ووقع فيه، ثم صعد المغيرة بن شعبة فحمد الله وأثنى عليه، ثمَّ وقع في عليٍّ رضي الله عنه»، والرواية صحيحة السند. وفي «صحيح مسلم» (١٢٠/٧): «**أَمَـرَ** معاويةُ بن أبي سفيان سعدًا، فقال: ما منعك أن تسبَّ أبا تراب؟...».

(٣) مسند أحمد (٣٤٧/٥)، وقال السيد السقاف في حاشية «دفع الشُّبَه»: «رجاله رجال مسلم».

(٤) في «الإصابة» للحافظ ابن حجر (١٠٢/٢) أنَّ الصحابي المُلقَّب بـ«حمار»، والذي اسمه «عبد الله» شرب الخمر في عهد عمر بن الخطاب، فأمر عُمَرُ به فضُرب الحدّ. وفي «أُسد الغابة» لابن الأثير (٣٦/٥) أنَّ الصحابي «نعيمان بن عمر» كان يشرب الخمر في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فيضربه النبي بنعله، ويأمر أصحابه فيضربونه بنعالهم ويحثون عليه التراب. وفي «أسد الغابة» أيضًا (١٦١/٥) أنَّ الصحابي «أبا الجندل» شرب الخمر في خلافة عمر بن الخطاب، فأمر عمر به، فأقيم الحدُّ عليه. وفي «الإصابة» (٤٥٨/٤) أنَّ الصحابي «علقمة بن علاثة» شرب الخمر، فحدَّه عمر، فارتدَّ، ثمَّ رجع إلى الإسلام، لكن لا لأجل الإسلام بل بدافع انفعالٍ نفسيٍّ. وذكر الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٣٢٢/٥ وما بعدها) أنَّ الصحابي «قدامة بن مظعون» كان أحد السابقين الأوّلين، هاجر الهجرتين، وشهد بدرًا.. ثمّ ذكر ابن حجر رواية تقول إنَّه شرب الخمر حتّى سكر، وأنَّ عمر بن الخطاب أقام عليه الحدَّ، وذلك بعد أن ثبت شرب الخمر عليه من خلال شهادة غير واحد؛ منهم زوجته وأبو ↖

صُوَر المواقف والسيرة التي يستحيل أن نكون مُجازين بالاهتداء بها أو بأصحابها ، فكيف يكونون مع ذلك كالنجوم ؛ بأيِّهم نقتدي نهتدي؟ .

الإشكاليَّة الثانية:

أنَّ الصحابة اختلفوا فيما بينهم أشدَّ الاختلاف ، فما يدعو إلى الاقتداء بأيٍّ منهم ؛ يستلزم تجويز الاختلاف في الأمَّة الإسلاميَّة ، وقد ذمَّ الله الاختلاف ، ودعا إلى الاتِّفاق.. يقول ابن حزم في هذا السياق :

«وقد نهى تعالى عن التفرُّق والاختلاف بقوله ﴿وَأَطِيعُوا اللهَ وَرَسُولَهُ وَلا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾[1]، فمن المُحال أن يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم باتِّباع كل قائل من الصحابة رضي الله عنهم ، وفيهم مَن يُحلِّل الشيء ، وغيره منهم يحرمه ، ولو كان ذلك لكان بيع الخمر حلالاً ؛ اقتداء بسمرة بن جندب ، ولكان أكل البرد للصائم حلالاً اقتداء بأبي طلحة ، وحرامًا اقتداء بغيره منهم...» إلى أن قال : «وقد كان الصحابة يقولون بآرائهم في عصره صلى الله عليه وسلم ، فيبلغه ذلك فيصوِّب المصيب ويُخطِّئ المخطئ، فذلك بعد موته صلى الله عليه وسلم أفشى وأكثر...» إلى أن قال : «وصحَّ

هريرة . وذكر الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٤٨١/٦) في ترجمة الصحابي «الوليد بن عقبة» ما يدلُّ على أنَّه شرب المسكر ، وصلَّى بالناس في حالة السُّكر ، وأنَّه الذي نزل فيه قوله تعالى: ﴿**يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم فاسق بنبأ فتبيَّنوا...**﴾ . وذكر الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٤٣٢/٢) أنَّ الصحابي «ربيعة بن أمية» مارس زواج المتعة مع امرأة ، فحملت له ، ثمَّ شرب الخمر فنفاه عمر إلى خيبر ، فهرب إلى هرقل وتنصَّر ، أي ارتدّ . وذكر في «الإصابة» (٣٩٢/٣) أنَّ الصحابي «ضرار بن الأزور» يُقال إنَّه شرب الخمر في خلافة عمر بن الخطاب.. إلى غير ذلك من الشواهد ، وجميع ما ذكرناه من كتب أهل السنَّة .

(١) الأنفال : ٤٦ .

أنَّه قد يُخطئ المرءُ منهم فيقول برأيه ما يخالف ما صحَّ عن النبي صلى الله عليه وسلم»[(١)].

الإشكاليَّة الثالثة:

أنَّ التشبيه بالنُّجوم في غير محلِّه، لأنَّ النجوم ليس كلُّ واحد منها يُهتدى به، بل هناك بعض النُّجوم التي يمكن الاهتداء بها، ويمكن الاهتداء بالمجموعات النَّجمية أيضًا، وهي ما يعبَّر عنه بـ «الكوكبات» أو «الأبراج»، وليس صحيحًا أنَّ أيَّ نجمٍ في السماء يمكن الاهتداء به، بل النُّجوم في السماء أكثرها نحتاج إلى ما يهدينا إليها. وقد تفطَّنَ ابنُ حزمٍ إلى هذا الإشكال، فقال:

«وليس كلُّ النجوم يُهتدى بها في كلِّ طريق؛ فبطل التشبيه المذكور ووضح كذب ذلك الحديث وسقوطه وضوحًا ضروريًا»[(٢)].

هذا فيما يرتبط بالإشكاليات الواردة على الحديث المذكور سندًا ومتنًا.

ولو تنزَّلنا جدَلاً عمَّا ذكر من الإشكاليات؛ لوجدنا الحديث ـ من حيث الدلالة ـ لا يتضمّن معارضةً لحديث الثقلين، وذلك لأمرين:

الأوّل: أنَّ حديث «أصحابي كالنُّجوم» لا ينفي أن يجب التمسُّك بغيرهم، وقد ذكر الآمدي نفسُه هذا الأمر[(٣)]، فما أعجب غفلته عن ذلك في مقام ردِّ حديث الثقلين[(٤)]!.

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام: (٦/٢٤٤ ـ ٢٤٨).

(٢) الإحكام في أصول الأحكام: (٥/٦٢).

(٣) الإحكام للآمدي (١/٢٩٢)، ونصُّ عبارته: «**وقوله عليه السلام أصحابي كالنجوم بأيِّهم اقتديتم اهتديتم لا يدل على عدم الاهتداء بغيرهم...**».

(٤) إذ هو المدَّعي وجودَ التعارض بين حديث الثقلين وحديث «أصحابي كالنجوم».

الثاني: أنَّه يمكن أن يكون المراد بالأصحاب في هذا الحديث الصفوة من علماء الصحابة وأهل الفضل منهم، فيكون مقتضى الجمع بينه وبين حديث الثقلين أنَّ الهداية تتمُّ من خلال التمسُّك بأهل البيت عليهم السلام، وبمن يدور في فَلَكهم، وينتهج نهجهم من الصحابة الكرام ممَّن توفَّر على مستوًى خاصٍّ من العلم، ومستوًى خاصٍّ من الالتزام الديني. وفي «فيض القدير» للمناوي ما يُفهم القبول بكون هكذا متون إنَّما تتحدّث عن هذا النوع من الصحابة دون غيرهم[1].

الشبهة الثانية عشرة:

قيل: إنَّ حديث الثقلين يعارضُه حديث «عليكم بسنَّتي وسنَّة الخلفاء الراشدين».

الإجابة عن الشبهة:

إنَّ الدراسة العلمية تنتهي بنا إلى النتائج التالية فيما يرتبط بالحديث المذكور:

أوّلاً: أنَّ الحديث لم يروه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غير الصحابي العرباض بن سارية. وهو أمرٌ غريب؛ نظرًا إلى أنَّ قصة الحديث تفيد كونَه قيل في جمع من الصحابة، وفي سياق خطاب عامٍّ تضمَّن موعظةً بليغة ذرفت لها العيون، ووجلت منها القلوب، وتضمَّن إيحاءاً بكونه خطابَ مُودِّع.. وما كان كذلك فمن الغريب أن ينفرد بروايته صحابيٌّ واحد فحسب. هذا؛ على أنَّه لو كان غير العرباض قد رواه لاعتنى به تيار أهل الحديث؛ لشدّة احتياجهم إلى مثل هذا الحديث، ذلك أنه نادرٌ في بابه، وأنَّه لا يصطدم مع توجُّهات السلطات في كلِّ حين، بل هو يصب في صالحها كما هو واضح. فانفراد العرباض

(١) فيض القدير (٢٩٧/٦).

به مع كلٍّ هذا، أمرٌ يدعو إلى الاستغراب حقّاً!.

ثانياً: من خلال تتبُّع مواضع تخريج هذه الرواية في كتب الحديث نلاحظ أنَّ جميع من رَوَوا هذه الرواية عن العرباض هم من أهل الشام!. وإليك قائمة بأسماء هؤلاء الرواة:

١ ـ عبد الرحمن بن عمرو السلمي الشامي[١]. وهو واقع في رواية التِّرمذي وابن ماجة.. وغيرهما.

٢ ـ حُجْر بن حُجْر الكلاعي الحمصي[٢]. وقد أشار إلى روايته التِّرمذي.

٣ ـ يحيى بن أبي المطاع الشامي الأردني[٣]. وهو واقع في إسناد ابن ماجة.. وغيره.

٤ ـ عبد الله بن أبي بلال الخزاعي الشامي[٤]. وهو واقع في إسناد المعجم الكبير للطبراني.

٥ ـ المهاصر بن حبيب الشامي[٥]. وهو واقع في إسناد ابن أبي عاصم في «السنَّة» والطبراني في الكبير.. وغيرهما.

٦ ـ جبير بن نفير الشامي الحمصي[٦]. وهو واقع في إسناد المعجم الكبير.

فهؤلاء جميعًا من أهل الشام، ولم أعثر ـ بالرغم من بذل الجهد في الاستقصاء ـ

---

(١) انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٣٠٤/١٧) برقم (٣٩١٧).
(٢) انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٤٧٢/٥) برقم (١١٣٤).
(٣) انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٥٣٨/٣١) برقم (٦٩٢٤).
(٤) في «المعجم الكبير» (٢٤٩/١٨ ـ ٢٥٠): «عبد الرحمن بن أبي ليلى»، والظاهر أنه تصحيف.. انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٣٥٢/١٤) برقم (٣١٩١).
(٥) انظر ترجمته في «الجرح والتعديل» للرازي (٤٣٩/٨) برقم (٢٠٠٥).
(٦) انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٥٠٩/٤) برقم (٩٠٥).

على راو واحد عن العرباض حمل عنه هذا الحديث وكان غير شاميٍّ. وهذا الأمر مدعاةٌ للاستغراب، وموجبٌ للريبة.

ثالثاً: تستوقفنا درجة هؤلاء الرواة في تقييم الرجاليِّين السنَّة؛ إذ ليس فيهم من يتوفَّر على سمة «الثقة» «الضابط».. هذا ما عدا السادس، أعني جبير بن نفير، إلاَّ أنَّ الأخير يقع في إسناد الرواية إليه «شعوذ بن عبدالرحمن الأزدي الحمصي»[1]، وفيه جهالة لا تتيح تصحيح الإسناد؛ ولذا ضعّفَهُ الألباني في حاشيته على كتاب «السنَّة» ص٢٧ برقم (٤٩). بل الأدقُّ في التعبير هو أنَّ هؤلاء الرواة ـ ما عدا الأخير ـ لا يخلو حالهم من جهالة، والطريق إلى الأخير أيضًا فيه مجهولٌ..

فحاصل هذا أنَّ مدار الحديث على مجموعة من الشاميين الذين لم يبلغوا مرتبة الوثاقة والضبط، بل لا يكادون يسلمون من جهالة الحال. وهو أمرٌ يستدعي التوقُّف والحَيطةً؛ إذ لأيٍّ أمر ينفرد بروايته هؤلاء؟!

تلك كانت معطيات الدراسة العلمية لسند الحديث المذكور، وبناءً عليها نقول:

إنَّ الحديث من الآحاد؛ إذ لم يروَ عن غير العرباض بن سارية. وبناءً عليه: تكون دعوى المعارضة بينه وبين حديث الثقلين المتواتر، مُضرَّةً بحديث الخلفاء، وليس بحديث الثقلين؛ لأنَّ الآحاد لا يصمد في معارضة المتواتر كما هو معلوم. هذا إن صحّت دعوى المعارضة، وليست بصحيحة كما ستعرف لاحقًا.

على أنَّنا نشك في صحّة الحديث؛ لأنَّ العرباض تفرّد به في حين أنَّ طبيعة الحديث وطبيعة الظروف التي ادُّعي أنَّه قيل فيها، تقتضي ألاَّ يتفرّد به صحابيٌّ واحدٌ، ولا يلزم من ذلك التشكيك في مصداقية العرباض بالضرورة، بل قد يكون

---

(١) انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٥٠٩/٤) برقم (٩٠٥).

ذلك شعوراً منه بضرورة هذا المضمون في بيئة الشام التي فشا فيها الانحراف والبدع، فتصوّر الرجلُ أنَّه بهذا الحديث المفتعَل قد يستطيع اجتذاب المجتمع باتِّجاه سيرة الخلفاء الذين يعتقد فيهم طابع الرشد والاستقامة.. وإن كنَّا لا نوافق على صحة هذا المبرِّر في نفسه، إلاَّ أنَّه قد يجدي في عدم وصول النوبة إلى الحمل عليه بالكذب المحض.

هذا؛ وإن كان الأولى هو التشكيك في صدور الحديث من العرباض أصلاً.. إذ تفرُّد مجموعة من الشاميين برواية هذا الحديث عن العرباض، لا ريب أنَّه كافٍ لإثارة كلِّ ريبة، خصوصًا مع ملاحظة طبيعة المجتمع الشامي، وما كان يختصُّ به من توجُّهات فكرية منحرفة في تلك الحقبة التاريخية[1]. فلا نستبعد أنَّ الحديث مكذوب على العرباض، ويؤيِّد هذا أنَّ الحديث لم يروه عنه راوٍ ثقةٌ من غير أهل الشام، ولا صفا سندٌ شاميٌّ من رجلٍ تشوبه جهالة الحال، مع ملاحظة أنَّ الحديث يتضمَّن ما يصلح أن يتَّخذه الظالمون ذريعةً لتركيع الأمَّة؛ في سبيل تحقيق مطامعهم ومآربهم، وإرساء دعائم حكوماتهم الجائرة.

هذا بالنظر إلى إسناد الحديث. ولو افترضنا سلامة السند من الريبة والطعن؛ لما أمكن القول بتعارض الحديث مع حديث الثقلين الشريف، فإنَّ حديث الخلفاء لم يحدِّد الخلفاء خارج دائرة أهل البيت عليهم السلام، بل هذا التحديد ينبع من ارتكاز في أذهان الناس، وليس لهذا الارتكاز أساس صحيح يستند إليه. والحديث ـ على فرض صحته ـ إنَّما يحثُّ على التمسك بسنَّة خلفاءَ يصفهم بالصلاح والرشد، ويفيد أنَّ التمسُّك بسنَّتهم ينجي من الاختلاف والبدع. وهذا المفاد يخلق انسجامًا واضحًا بين الحديثين؛ فحديث الخلفاء يوجب اتِّباع الخلفاء

---

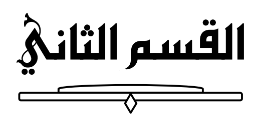
(١) قال الحافظ الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٢٨/٣) واصفًا أهل الشام واتِّباعَهم معاويةَ في تلك الحقبة التاريخية: «...وفيهم جماعة يسيرة من الصحابة، وعدد كثير من التابعين والفضلاء، وحاربوا معه أهل العراق ونشؤوا على النصب، نعوذ بالله من الهوى».

ويُبيِّن أنَّ اتِّباعهم يُنجي من الاختلاف والبدع ، وحديث الثقلين يبيِّن أنَّ الخلفاء هم من أهل البيت عليهم السلام مع التأكيد على كون هدايتهم تقترن مع هداية القرآن الكريم ، وأنَّهم الَّذين يُنجون من الضلال ، ويؤمِّنون طريق الهُدى لسالكيه .

فتلخَّص من ذلك أنَّ حديث الخلفاء من حيث السند لا يمكن الوثوق به ، ولو كان صحيحًا لما صحَّت دعوى معارضته لحديث الثقلين ؛ لأنَّ الحديثين لا يتعارضان من حيث المضمون ، بل انسجامهما يلوح بأدنى تأمُّل .

***

القسم الثاني



حديث «كتاب الله وسُنَّــتــي»

وفيه فصول : ١ ـ ألفاظ الحديث ومصادره .

٢ ـ الدراسة السَّنَديّة .

٣ ـ دلالة الحديث على فرض صحَّته .

الفصل الأول

ألفاظ الحديث ومصادره

للحديث بعض المصادر، نورد أهمَّها فيما يلي:

١ ـ موطَّأ مالك (ت ١٧٩ هـ):

«وحدّثَني عن مالك أنَّهم بلغهم أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: تركت فيكم أمرين لن تضلُّوا ما تمسّكتم بهما: كتاب الله وسنَّة نبيِّه»[١].

٢ ـ تاريخ واسط لأبي حسن الواسطي (ت ٢٩٢ هـ):

«حدثنا أسلم، قال: ثنا محمد بن وائل، قال: ثنا محمد بن جعفر (ح)

حدثنا أسلم، قال: ثنا عباد بن زياد، قال: ثنا ابن أبي عدي؛ كلاهما عن شعبة، عن سعد بن ابراهيم، قال: حدثني فقيهٌ من أهل واسط جَدُّهُ ابن مينا، عن المسور ابن مخرمة، قال: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: يا معشر قريش! إني لا أخشى عليكم، ولكن أخافكم على الناس، فإني قد تركتكم على مثل مخرفة النعم، وتركت فيكم أمرين لن تضلوا بعدهما كتاب الله جل وعز وسنَّة نبيِّه صلى الله عليه وسلم. قال أسلم: اسمه العباس بن عبد الرحمن بن مينا»[٢].

٣ ـ المستدرك على الصحيحين للحاكم (ت ٤٠٥ هـ):

«حدثنا أبو بكر أحمد بن إسحاق الفقيه، أنبأ العباس بن الفضل الأسفاطي،

---

(١) مُوطَّأ مالك: (٨٩٩/٢).

(٢) تاريخ واسط: ٥٠.

ثنا إسماعيل بن أبي أويس.

وأخبرني إسماعيل بن محمد بن الفضل الشعراني، ثنا جدي، ثنا ابن أبي أويس، حدثني أبي، عن ثور بن زيد الدِّيلي، عن عكرمة، عن ابن عباس: أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس في حجة الوداع فقال: قد يئس الشيطان بأن يُعبد بأرضكم، ولكنه رضي أن يُطاع فيما سوى ذلك ممَّا تحاقرون من أعمالكم، فاحذروا أيُّها النَّاس، إني قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبداً: كتاب الله وسنَّة نبيِّه...».

ثمَّ رواه بإسناد آخر:

«أخبرنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، أنبأ محمد بن عيسى بن السكن الواسطي، ثنا داود بن عمرو الضبي، ثنا صالح بن موسى الطلحي، عن عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إني قد تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما: كتاب الله وسنتي، ولن يتفرّقا حتَّى يردا علي الحوض»[1].

٤ ـ اعتقاد أهل السنَّة لهبة الدين اللالكائي (ت ٤١٨ هـ):

«أخبرنا الحسن بن عثمان، ثنا ضمرة بن محمد بن العباس، ثنا عبد الكريم ابن الهيثم، ثنا صالح بن موسى، عن عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إنِّي قد خلَّفت فيكم ما لن تضلُّوا بعدهما أبدًا ما أخذتم بهما أو عملتم بهما: كتاب الله وسُنَّتي، فلن يتفرّقَا حتَّى يَرِدا عَلَيَّ الحوضَ»[2].

---

(١) المستدرك على الصحيحين: (١٧٢/١).

(٢) اعتقاد أهل السنَّة للألكائي: ٨٠.

٥ ـ الإحكام لابن حزم (ت ٤٥٦ هـ):

«حدثنا أحمد بن عمر بن أنس، نا علي بن الحسن بن فهر، ثنا محمد بن علي، نا محمد بن عبد الله الحفاظ إجازة، نا أبو العباس محمد بن يعقوب، نا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، أنا وهب، سمعت مالك بن أنس يقول: ألزم ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع: أمران تركتهما فيكم لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتاب الله تعالى، وسنَّة نبيِّه صلى الله عليه وسلم»[1].

٦ ـ الاعتقاد للبيهقي (ت ٤٥٨ هـ):

«أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، حدثنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، أخبرنا العباس ابن الفضل الأسفاطي، حدثنا إسماعيل بن أبي أويس (ح)

وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أخبرني إسماعيل بن محمد بن الفضل الشعراني، ثنا جدي حدثنا ابن أبي أويس، قال: حدثني أبي، عن ثور ابن زيد الديلمي، عن عكرمة، عن ابن عباس أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب في حجة الوداع فقال: إنَّ الشيطان قد يئس أن يُعبَد بأرضكم، ولكنَّه رضي أن يُطاع فيما سوى ذلك ممَّا تحاقرون من أعمالكم، فاحذروا يا أيُّها النَّاس، إنِّي قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلُّوا أبدًا: كتاب الله وسنَّة نبيِّه...»[2].

٧ ـ التمهيد لابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ):

«حدثنا عبد الرحمن بن مروان، قال: حدثنا أحمد بن سليمان البغدادي، قال: حدثنا البغوي، قال: حدثنا داود بن عمرو الضبي، قال: حدثنا صالح بن موسى الطلحي، قال: حدثنا عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة،

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم: (٥١٣/٨).

(٢) الاعتقاد والهداية للبيهقي: ٢٢٨.

قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إني قد خلفت فيكم اثنتين لن تضلوا بعدهما أبدًا: كتاب الله وسنَّتي.

وحدثنا عبد الرحمن بن يحيى، قال: حدثنا أحمد بن سعيد، قال: حدثنا محمد بن إبراهيم الديبلي، قال: حدثنا علي بن زيد الفرائضي، قال: حدثنا الحنيني، عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتاب الله وسنَّة نبيه صلى الله عليه وسلم»[(١)].

٨ ـ الإلماع للقاضي عياض (ت ٥٤٤ هـ):

«وقال عليه السلام فيما أخبرنا به القاضي الحافظ أبو علي الحسين ابن محمد رحمه الله قراءة منِّي عليه، قال: أخبرنا الشيخ الإمام أبو الفضل أحمد بن أحمد الأصبهاني، قال: أخبرنا أبو نعيم أحمد بن عبد الله الحافظ، قال: أخبرنا عبد الله ابن محمد بن جعفر، أخبرنا بنان بن أحمد القطان، أخبرنا عبد الله بن عمر بن أبان، أخبرنا شعيب بن إبراهيم، أخبرنا سيف بن عمر، عن أبان بن إسحق الأسدى، عن الصباح بن محمد، عن أبى حازم، عن أبى سعيد الخدري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أيُّها النَّاس إنِّى قد تركت فيكم الثقلين كتاب الله وسنَّتى، فلا تفسدوه، وإنَّه لا تعمى أبصاركم ولن تزلَّ أقدامكم ولن تقصر أيديكم؛ ما أخذتم بهما»[(٢)].

٩ ـ التدوين في أخبار قزوين للرافعي (ت: ٦٢٣ هـ):

«... عن أبي القاسم الشحامي، أنبأ أبو بكر البيهقي، أنبأ أبو الحسين بن بشران، ثنا حمزة بن محمد بن العباس، ثنا عبد الكريم بن الهيثم، ثنا صالح بن موسى

---

(١) التمهيد لابن عبد البر: (٣٣١/٢٤).

(٢) الإلماع للقاضي عياض: ٨ ـ ٩.

الطلحي، عن عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إنِّي قد قلت فيكم ما لن تضلُّوا بعدهما ما أخذتم بهما أو عملتم بهما؛ كتاب الله وسنَّتي، ولن يفترقا حتَّى يردا عَلَيَّ الحوض»[1].

***

(١) التدوين في أخبار قزوين للرافعي: (١٧٨/٤ ـ ١٧٩).

الفصل الثاني

الدراسة السندية

نقد رواية موطَّأ مالك:

أمَّا الرواية في «الموطَّأ» فمرسلةٌ بغير إسناد، وكفى بذلك ضعفًا. وقول ابن عبد البر عن الحديث: «وهذا أيضًا معروف مشهور عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند أهل العلم شهرة **يكاد** يستغني بها عن الإسناد» ليس يُغني شيئًا؛ لكونه اعترف بكونه لم يستغنِ عن الاستناد بل **يكاد** يستغني فحسب، مضافًا إلى أنَّ الشهرة لا تستلزم الصحة كما هو معلوم[1]، على أنَّه لو كان له حظٌّ من الاشتهار لذُكِرَ في الكتب التي اختصَّت بذكر الأحاديث المشتهرة[2]، ولم يَكُنْ ذاك. بل دعوى اشتهاره منقوضةٌ بتصريح الحاكم في «المستدرك» بكون ذكر الاعتصام بالسنَّة في الرواية غريبًا[3]، وكذا تصريح الحافظ أبي نصر السجزي في «الإبانة» بكونه غريبًا جدًّا[4].

---

(١) وحسبك قول الحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص٩٢: «والمشهور غير الصحيح؛ فرُبَّ مشهور لم يُخرّجْ في الصحيح». وقال في «الزهرة العطرة» ص٣٤: «ولا يلزم من شهرة الحديث عند الناس عامّةً صحَّتُه كما هو معروف في هذا الفن».

(٢) ككتاب «المقاصد الحسنة» للسخاوي (ت ٩٠٢ هـ)، وكتاب «الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة» للسيوطي (ت ٩١١ هـ)، وكتاب «كشف الخفاء» للعجلوني (ت ١١٦٢ هـ)... وغيرها.

(٣) المستدرك على الصحيحين للحاكم: (١٧٢/١).

(٤) حكاه عنه في «كنز العمال»: (١٨٨/١) برقم (٩٥٥).

أمَّا الإسنادَان اللَّذَان أوردهما ابن عبد البر في «التمهيد» فسنتناولهما لاحقًا.

نقد رواية تاريخ واسط:

وأمَّا سند الرواية في «تاريخ واسط» فيتضمَّن الإشكاليات التالية:

١. أنَّ «محمد بن وائل» لا يعرف من هو؛ إذ ليس لهذا الاسم ترجمة في كتب التراجم، ولا يعرف في شيء من أسانيد كتب الحديث.

٢. و«عباد بن زياد» إن كان هو الأسدي الساجي؛ فهذا صدوق كما في «التقريب»، إلاَّ أنَّه لم يُذكر له رواية أو سماع عن ابن أبي عدي، وإن كان غيرَهُ فليس يُعْرَف مَن هو.

٣. و«العباس بن عبد الرحمن بن مينا» لم يوثَّقْ، وغاية ما قيل فيه: «صالح» كما في «الكاشف»، و«مقبول» كما في «التقريب»، ومع ذلك فهو ـ حسب تصريح ابن حجر ـ من الطبقة السادسة، التي يندرج فيها من لم يثبت له لقاء أحد من الصحابة؛ فتحصَّل أنَّ سماعه من المسور ـ وله صحبة ـ غير ثابت.

٤. على أنَّ الرواية موقوفة على عمر بن الخطاب، فهي من كلامه، لا من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ فلا تصلح لمعارضة حديث الثقلين الذي هو ثابت بالتواتر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

نقد رواية المستدرك على الصحيحين:

وأمَّا إسنادا «المستدرك على الصحيحين» فيتضمّنان ما يلي من الإشكاليات:

أمَّا السند المنتهي إلى ابن عباس ففيه:

١. **عكرمة**، وهو مختلفٌ فيه، وفيه طعنٌ لا يتأتَّى معه التساهُل في شأنه،

فقد تجنَّبه مسلم في صحيحه، وروى له قليلاً مقرونًا بغيره، وأعرض عنه مالك إلاَّ في حديث أو حديثين، وعن يحيى بن سعيد الأنصاري أنَّه كذَّبه، وعن عليِّ ابن عبد الله أنَّه كذَّبه، وعن ابن المسيَّب أنَّه كذَّبه، ووصف الحافظُ الذهبي بعض عبارات عكرمة بالخُبث، وعن عطاء أنَّه كذَّبه، وعن طاوس أنَّه ذكره بما ينفي صفة التقوى عنه، وعن ابن سيرين أنَّه وصفه بالكذَّاب، وعن ابن أبي ذئب أنَّه قال: «رأيت عكرمة وكان غير ثقة»، وقال محمد سعد: «ليسَ يُحتَجُّ بحديثه، ويتكلَّم الناسُ فيه»، وعن غير واحد أنَّ عكرمة كان خارجيًّا يُكفِّرُ الأمَّة الإسلاميَّة ويستحلُّ دماء المسلمين[1]. وقال الصنعاني في «سُبل السلام» (٢١٩/٢): «والأكثرون على اطِّراحه وعدم قبوله».

٢. **ثور بن يزيد الديلي** (ت ١٣٥هـ) الذي كان يُنسب إلى مذهب الخوارج كما في «تهذيب التهذيب» (٢٩/٢).

٣. **أبو أويس عبد الله بن عبد الله بن أويس** (ت ١٦٧ هـ)؛ ضعفه أحمد بن حنبل كما في «الكامل» لابن عدي (٣٢٣/١)، وفي «تاريخ بغداد» (٨/١٠): عن علي بن المديني، قال: «كان عند أصحابنا ضعيفًا»، وفيه عن النسائي: «ليس بالقوي»، وفي «ميزان الاعتدال» (٢٢٣/١): عن يحيى بن معين أنه كان يسرق الحديث، وفي «تهذيب التهذيب» (٢٧١/١) تضعيف معاوية بن صالح له، وفيه (٢٤٦/٥) عن يحيى بن معين: «ليس بقوي»، وفيه أيضًا: «وقال أبو حاتم: يُكتب حديثه ولا يحتج به، وليس بالقوي»، واعتمد الحافظُ ابن الجوزي تضعيفَه في «الموضوعات» (١١٦/٣).

٤. **إسماعيل بن أبي أويس**؛ قال ابن حزم في «المحلَّى» (٧/٨): «وابن أبي أويس ضعيف»، وحكى في «التهذيب» (٢٧٢/١) عن «المحلَّى» عن أبي الفتح

---

(١) انظُر جميع ذلك في «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي: (٩٣/٣).

الأزدي عن سيف بن محمد أنَّ ابن أبي أويس كان يضع الحديث، وفي «تهذيب الكمال» (١٢٨/٣): «وقال النسائي: ضعيف، وقال في موضع آخر: ليس بثقة»، وفي «ميزان الاعتدال» (٢٢٣/١) عن يحيى بن معين أنَّه كان يسرق الحديث، وفيه عنه: «إسماعيل بن أبي أويس لا يساوي فلسين»، وفي «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٧١) عن معاوية بن صالح قال: «هو وأبوه ضعيفان»، وفيه عن يحيى بن معين: «مُخلِّط يكذب ليس بشيء»، وفيه عن المروزي: «كذَّاب»، وفيه قولُ الإسماعيلي: «كان يُنسب في الخفَّة والطَّيش إلى ما أكره ذكره». وفيه عن ابن أبي أويس نفسه أنه قال: «ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء فيما بينهم».

وبذلك يتبيَّن أنَّ إسناد الحاكم المنتهي إلى ابن عباس رضي الله عنه في غاية الضعف والسقوط، وغنيٌّ عن التوضيح أنَّ ما كان بهذا المستوى من التردِّي فليس يعتضد بالشاهد.. فتنبَّهْ.

أمَّا إسناده المنتهي إلى أبي هريرة ففي غاية الضعف لمكان «صالح بن موسى الطلحي» المُجمَع على تضعيفه، فقد قال ابن معين في «تاريخ ابن معين» (١/ ٦٦): «ليس حديثه بشيء»، وقال البخاري في «التاريخ الصغير» (١٨٢/٢): «منكر الحديث»، وكذا في «التاريخ الكبير» له (٢٩١/٤)، وكذا في «الضعفاء الصغير» له (ص٦٢)، وقال النسائي في «الضعفاء والمتروكين» (ص١٩٤): «متروك الحديث»، وقال ابن حبان في «المجروحين» (٣٦٩/١): «لا يجوز الاحتجاج به»، وقال أبو نعيم في «الضعفاء» (ص٩٣): «متروك»، وقال البيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ١٧١): «ضعيف»، وكذا قال النووي في «المجموع» (١٤٤/٦)، وكذا قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٣٠٢/٢)، وقال الزيلعي في «تخريج الأحاديث والآثار» (٣/ ٢٥٣): «ليس بشيء»، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٩٨/١): «منكر الحديث»، وفي (٣٢/٢): «متروك الحديث»، وقال ابن حجر في «التقريب»: «متروك».. إلى غيرهم من أهل الدراية بهذا العلم الذين أجمعوا على تضعيفه.

نقد رواية الاعتقاد لهبة الدين اللالكائي:

أمَّا إسناد «**هبة الدين اللالكائي**» فيدور على صالح بن موسى الطلحي، وقد عرفت إجماعهم على تضعيفه أعلاه.

نقد رواية الإحكام لابن حزم:

وأمَّا إسناد «**الإحكام**» لابن حزم فهو مضافًا إلى ما فيه من ضعف لمكان بعض رواته، كوهب الله بن راشد الذي ذكره العقيلي في «الضعفاء» (٣٢٣/٤)، وقال ابن حبان في «الثقات» (٢٢٨/٩): «يُخْطِئ»، وفي «لسان الميزان» (٢٣٥/٦) أنَّ الحافظ النسائي لم يكن يرضاه، وفي «ميزان الاعتدال» (٣٥٢/٤): «غمزه سعيد ابن أبي مريم وغيرُه» ـ مع ذلك ـ هو مُبتلًى بالإعضال[1]، حيث سقط بين مالك ورسول الله ﷺ راويان أو أكثر.. فضعف هذا الإسناد بيِّن لا ريب فيه.

نقد رواية الاعتقاد للبيهقي:

وأمَّا إسناد «**البيهقي**» فهو إسناد «**الحاكم**» نفسه بلا أدنى فرق، وقد تقدَّم أن عرفنا ما فيه من ضعف.

نقد رواية التمهيد لابن عبد البر:

وأمَّا إسنادا «**ابن عبد البر**» فأوّلُهما ضعيفٌ بصالح بن موسى الطلحي المجمع على ضعفه كما اتَّضح في نقدنا للسند الثاني الذي ساقه الحاكم.

والسند الثاني ضعيف بشدّة أيضًا لمكان «كثير بن عبد الله» الذي حكى في

---

(١) «المُعْضَل» هو ما سقط من إسناده اثنانِ فصاعدًا على التوالي. «الموقظة» للذهبي: ٤٠.

«تهذيب الكمال» (١٣٧/٢٤) قول أحمد بن حنبل فيه: «منكر الحديث، ليس بشيء»، وقول يحيى بن معين: «ليس بشيء»، وقول أبي داود: «كان أحد الكذَّابين»، وقول الشافعي: «ذاك أحد الكذابين» أو «أحد أركان الكذب»، وقوله النسائي والدارقطني: «متروك الحديث»، وقول النسائي: «ليس بثقة»، وقول ابن حبان: «روى عن أبيه عن جده نسخة موضوعةً لا يحل ذكرها في الكتب ولا الرواية عنه إلاَّ على وجه التعجُّب».

نقد رواية الإلماع للقاضي عياض:

وأمَّا إسناد «**الإلماع**» فيكفيه ضعفًا اشتمالُه على «سيف بن عمر» الذي أجمعوا على تضعيفه، بل رُمي بالكذب أيضًا، بل بالزندقة.. ففي «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٥٩) قول يحيى بن معين: «ضعيف الحديث»، وقوله: «فلس خير منه»، وقول أبي حاتم: «متروك الحديث»، وقول أبي داود: «ليس بشيء»، وقال النسائي والدارقطني: «ضعيف»، وقول الدارقطني: «متروك»، وقول ابن حبان: «يروي الموضوعات عن الأثبات»، وقوله: «وقالوا إنه كان يضع الحديث.. اتُّهم بالزندقة، وهو في الرواية ساقط»، وقول الحاكم: «اتُّهم بالزندقة، وهو في الرواية ساقط». وقال الصفدي (ت ٧٦٤ هـ) في «الوافي بالوفيات» (٣٩/١٦): «وروي أنه كان يضع الأحاديث». وقال أبو نعيم في «الضعفاء» (ص ٩١): «متَّهمٌ في دينه، مَرميٌّ بالزندقة، ساقط الحديث، لا شيء». وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩٨/٨): «متروك»[1].

---

(١) وسيف بن عمر هذا هو الذي يستند إليه خصومُ الشيعة في قولهم أنَّ عبد الله بن سبأ اليهودي قام بتأسيس مذهب الشيعة. وإنَّه من المؤسف أن يكون قول الضعيف المتروك الكاذب الزنديق يمثِّلُ دليلاً عند من يحترم عقله ودينه..! مع أنَّ الشيعة أنفسهم يعتقدون أنَّ عبد الله ابن سبأ رجلٌ منحرف كاذب غالٍ ملعون على لسان أئمّة أهل البيت عليهم السلام.

نقد رواية التدوين للرافعي:

وأمَّا إسناد «**الرافعي**» فيكفيه ضعفًا أنَّ فيه «صالح بن موسى الطلحي» الَّذي عرفنا فيما سبق[١] إجماعَهم على تضعيفه.

حصيلة الدراسة السندية:

وبذلك نكون قد عرفنا أنَّ طُرق الرواية جميعها ضعيفة، بل شديدة الضعف. وإنَّه لمن الغريب أنَّها تدور على بضعة أسانيد لا تخلو من مجهول، أو متروك، أو خارجيٍّ، أو كذَّاب، أو وقفٍ، أو إعضالٍ، أو انقطاعٍ..!

وإنَّ ذلك ليورث الريبة عند كلِّ ذي بصيرة.. ولعمري لو صحَّ هذا الحديث لما كان هذا حال أسانيده، كيف وهو يتضمّن معاني مهمّة لا ريب في أهمِّيتها، بل كيف وهو يراد به معارضة حديث الثقلين (كتاب الله وعترتي أهل بيتي)، فلو صحَّ لطار به مخالفو أهل البيت ـ وما أكثرهم ـ فرحًا، ولاعتنوا بروايته، ولالْتَمسوا له خيرَ الطرق وأصحَّها وأعلاها، ولما كان بهذا الحال من التردِّي الإسنادي..

وقد سبقَنَا إلى تضعيف هذه الرواية من مشايخ إخواننا من أهل السنَّة فضيلةُ الشيخ «أبو المنذر الشافعي» في كتابه «الزهرة العطرة في حديث العترة»، حيث قال ما نصه:

«فلا يصحُّ من هذه الأحاديث في الاعتصام بالسنَّة مع الكتاب حديثٌ بنفسه ولا بغيره»[٢].

وإن كان الأقرب إلى الصواب ما ارتآه عالم آخر من إخواننا أهل السنَّة، وهو فضيلة السيِّد حسن السقاف، حيث حكم على الحديث بالوضع في كتابه «صحيح

---

(١) راجع ص١٧٠، حيث تناولنا إسناد الحاكم المنتهي إلى أبي هريرة.
(٢) الزهرة العطرة في حديث العترة: ٤١.

صفة صلاة النبي» ، فقال ما نصُّه :

«**وأمَّا لفظ «وسنَّتي» فلا أشكُّ بأنَّه موضوع لضعف سنده ، ووهائه ، ولعوامل أُمويَّة أثَّرت في ذلك**»[1]. ثمَّ أخذ يُبيِّن ضعفَه الشديد سنداً سنداً..

تنبيـــهٌ لا بدَّ منه:

إنَّ الحكم على حديث «وسنَّتي» بالضعف لا يعني رفض السنَّة النبويَّة الشريفة ، بل المقصود هو أنَّه لم يثبت أنَّ رسول الله صَلَّىٰاللهُعَلَيْهِوَآلِهِ أوصى بالكتاب والسنَّة في سياق ذكر الأمرين اللَّذين يجب التمسُّك بهما من أجل الأمن من الضلال ، بل أوصى بالكتاب والعترة كما جاء في حديث الثقلين الصحيح المتواتر .

ومن فوائد ذلك ألاَّ تصلح معارضة حديث «وعترتي» الثابت بحديث «وسنَّتي» الضعيف .

ومن فوائد ذلك أن نعلم مدى الأمانة العلمية التي يتحلَّى بها جمعٌ من فضلاء إخواننا من أهل السنَّة حين يعملون على ترويج الحديث الضعيف على حساب الحديث الصحيح الثابت .

وقد أحسن السيد السقّاف حين أوصى هذا الصنف من الناس بقوله :

«فتبيَّن بوضوح أنَّ حديث «كتاب الله وعترتي» هو الصحيح الثابت في صحيح مسلم ، وأنَّ لفظ «كتاب الله وسنَّتي» باطل من جهة السند غير صحيح ، **فعلى خطباء المساجد والوعَّاظ والأئمَّة** أن يتركوا اللَّفظ الذي لم يَرِدْ عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلم وأن يذكروا للناس اللفظ الصحيح الثابت عنه عليه الصلاة والسلام في صحيح مسلم «كتاب الله وأهل بيتي» أو «وعترتي» وعلى طلاَّب العلم أن يُقْبِلوا على تعلُّم علم الحديث ، وأن يتوجَّهوا لمعرفة صحيح السُّنَّة من الضعيف ، والله

---

(١) صحيح صفة صلاة النبي : ٢٩٠ .

يقول الحق وهو يهدي السبيل، والحمد لله ربِّ العالمين»[١].

أمَّا ضرورة التمسُّك بالسنَّة النبويَّة الشريفة فمن واضحات الدين الإسلامي، وليس يعتقد سنِّيٌّ ولا شيعيٌّ خلاف ذلك. ويكفينا في ذلك قوله تعالى: ﴿...**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا...**﴾[٢].

ومَن يعرف مذهب الشيعة الإمامية لا يشكُّ لحظة في شدَّة تمسُّكهم بالسنَّة الشريفة، حتَّى إنَّ جملة من علماء إخواننا من أهل السنَّة تبنَّوا مخالفة السنَّة من أجل مخالفة الشيعة[٣].. كما أنَّ الموقف الشيعي المبتني على رفض مجموعة من الشخصيات التاريخية إنَّما يرجع إلى كون تلك الشخصيات كان لها دورٌ سلبيٌّ إزاء السنَّة النبويَّة الشريفة[٤]..

---

(١) صحيح صفة صلاة النبي: ٢٩٤.

(٢) الحشر: ٧.

(٣) ذَكَرَ الرَّافعي (ت ٦٢٣ هـ) أنَّ جماعة من عُلماء أهل السُّنَّة اختاروا تسنيم القبر مع علمهم أنَّ السُّنَّة جاءت بالتسطيح، وما كان ذلك منهم إلاَّ لكونهم رأوا الشيعة الإمامية مُلتزمين بالتَّسطيح فاختاروا خلافهم ولو انجرَّ ذلك إلى ترك السُّنَّة! انظُر: «فتح العزيز» للرافعي (٥/ ٢٢٩ ـ ٢٣٦). وكذلك ذكر محيي الدين النووي (ت ٦٧٦ هـ) في «المجموع في شرح المهذب» (٥/٢٩٥).

وذكر الرَّافعي أيضًا أنَّ بعض عُلماء أهل السُّنَّة رجَّح ترك الجهر بالبسملة لكون ذلك شعارًا للشيعة، بالرغم من كونه الموافق للسُّنَّة النَّبويَّة. «فتح العزيز» (٥/٢٣٣ ـ ٢٣٤).

وذكر مُحيي الدين النَّووي أنَّ الصحيح المشهور هو أنْ يتختَّم الرَّجُل في إصبع اليد اليُمنى، ثُمَّ ذكر إفتاء بعض عُلماء أهل السُّنَّة بأفضليَّة التَّختُّم باليسار لكون التَّختُّم باليمين صارَ شعارًا للشيعة. «المجموع في شرح المهذب» (٤/٤٦٢).

وذكر الصَّنعاني (ت ١١٨٢ هـ) أنَّ بعض عُلماء أهل السُّنَّة مَنَعُوا من التسليم على الموتى من غير الأنبياء، لمُجرَّد أنَّ ذلك شعارٌ للشيعة، بالرغم من أنَّ ذلك ممَّا هو مشروع في السُّنَّة. «سُبل السلام» للصنعاني (٤/٢١٥).

(٤) راجع: «النص والاجتهاد» للسيد شرف الدين، و«سبعة من السلف» للسيد الفيروز آبادي.

ومن هنا يتَّضح مدى الوهم الذي انساق وراءه الشيخ «محمد نافع» في كتابه «حديث الثقلين»، حيث أخذ يحتج على الشيعة بما رووه من لزوم الأخذ بالكتاب والسنَّة، متصوِّرًا بأنَّ نقطة الخلاف ترتكز في الأخذ بالسنَّة أو عدم الأخذ بها، متوهِّمًا أنَّ الشيعة بصدد نفي مرجعيَّة السنَّة الشريفة!

وقد كنَّا نربأُ بفضلاء أهل السنَّة ـ فضلاً عن علمائهم ـ عن أن يقعوا في هكذا توهُّم..

فالحقيقة أنَّ الشيعة حين يثبِّتون مرجعيَّة أهل البيت عليهم السلام؛ فإنَّما يثبِّتون حُماةَ القرآن الكريم والسنَّة الشريفة.. فأهل البيت هم سَدَنَة الشريعة المقدّسة(١)، وإنَّما وجب التشيُّع لهم والالتفاف حولهم من أجل ضمان الكون مع الكتاب والسنَّة..

***

(١) ولذلك رُوي عن الإمام عليٍّ أنَّه وصف أهل البيت ـ عليهم السلام ـ بقوله: «**هُم مَوضعُ سرِّه، ولَجَأ أمره، وعيبةُ علْمه، ومَوئلُ حُكمه، وكهوف كُتُبه، وجبالُ دينه. بهم أقامَ انحناءَ ظهره، وأذهبَ ارتعادَ فرائصه**». «نهج البلاغة»، من الخطبة الثانية.

الفصل الثالث

دلالة الحديث على فرض صحته

قد عرفنا في الفصل السابق أنَّ حديث «وسنَّتي» ضعيف جدًّا.. إلاَّ أنَّنا نتساءل إن كان القول بصحَّة هذا الحديث ـ لو افترضنا صحَّتَه جدلاً ـ يضرُّ من حيث الدلالة بصحَّة حديث العترة المتواتر؟

لا نحتاج إلى كثير تأمُّل لنكتشف أنَّ رواية «وسنَّتي» لا تَنفي مرجعيةَ أهل البيت ـ عليهم السلام ـ التي يثبتها حديث العترة الصحيح، ويظهر أنَّ أحدًا من علماء أهل السنَّة لم يدَّعِ خلاف هذا، بل صرَّح مجموعة منهم ـ قولاً أو عملاً ـ بتماميَّة الانسجام بين حديث «وعترتي» ورواية «وسنَّتي» كما ستعرف قريبًا.

وفضلاً عن عدم التنافي من حيث المدلول بين الحديثين؛ يمكن القول بكونهما يشكِّلان باجتماعهما معنى غاية في التناسق والانسجام، حيث يكون مفاد الجمع بينهما هو أنَّ الواجب هو الأخذ بالكتاب والسنَّة والعلماء بهما من أهل البيت، وهذا يعني أنَّ علم أهل البيت بدرجة من الصحَّة والموافقة للكتاب والسنَّة بحيث يكون المخالف لهم منحرفًا عن صراط الهداية، وهذا يعني أنَّه لا يتسنَّى الأخذ بالكتاب والسنَّة إلاَّ في ضوء علم أهل البيت عليهم السلام.

وقد اعتقد بتمام الانسجام بين الحديثين جمعٌ من علماء أهل السنَّة، نذكر منهم من يلي:

١ ـ الحافظ نور الدين الهيثمي (ت ٨٠٧ هـ)، الذي عقد في كتابه بابًا بعنوان «**باب في العمل بالكتاب والسنَّة**» فذكر تحته حديث «**إنِّي تارك فيكم خليفتين**

كتاب الله وأهل بيتي...» ، وقال : رواه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات[١].

٢ ـ نور الدين السمهودي (ت ٩١١ هـ) في «جواهر العقدين» حيث قال :

«**فالحاصل أنَّ الحث وقع على التمسُّك بالكتاب والسنَّة وبالعلماء وبهما**[٢] **من أهل البيت النبوي...**»[٣].

٣ ـ ابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٣ هـ) في «الصواعق المحرقة» حيث قال :

«**والحاصل أنَّ الحثَّ وقع على التمسُّك بالكتاب وبالسنَّة وبالعلماء بهما من أهل البيت**»[٤].

٤ ـ علاء الدين المتقي الهندي (ت ٩٧٥ هـ) في «كنز العمال» ، حيث عقد بابًا باسم «**الباب الثاني في الاعتصام بالكتاب والسنَّة**» ، وفيه حديث «**وعترتي**» أربع مرات بالأرقام (٨٧٠) و(٨٧١) و(٨٧٢) و(٨٧٣)[٥].

فتحصَّل أنَّ القول بصحة رواية «وسنَّتي» على سبيل التنزُّل الجَدَلِي لا يضرُّ بدلالة حديث الثقلين (كتاب الله وعترتي) المتواتر ؛ لأنَّهما غير متنافيين من حيث الدلالة ، بل يمكن الجمع بينهما في معنى منسجم يوافق عليه علماء أهل السنَّة أيضًا .

***

(١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد : (١٧٠/١) .

(٢) كذا في المطبوع ، وهو خطأ واضح يوجب اختلال سبك الكلام ، والصواب : «بهما» من غير واو ، وهو ما يتأكَّد بملاحظة عبارة ابن حجر الهيتمي الآتية في المتن .

(٣) جواهر العقدين : ٢٥٧ .

(٤) الصواعق المحرقة : ١٨٠ .

(٥) كنز العمال : (١٧٢/١ ـ ١٧٣) .

انتهى الكتاب حسب هذه النسخة وتنقصه الفهارس فقط